المبادئ التوجيهية العملية

للاستعراضات المحلية الطوعية في المنطقة العربية

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

UN-HABITAT

UCLG MEWA
BİRLEŞMİŞ KENTLER VE YEREL YÖNETİMLER
ORTA DOĞU VE BATI ASYA BÖLGE TEŞKİLAT
UNITED CITIES AND LOCAL GOVERNMENTS
MIDDLE EAST AND WEST ASIA SECTION
منظمة المدن المتحدة والادارات المحلية
فرع الشرق الاوسط وغرب آسيا

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقةَ العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

E/ESCWA/CL2.GPID/2023/Guide 2

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

المبادئ التوجيهية العملية
للاستعراضات المحلية الطوعية في المنطقة العربية

الأمم المتحدة
بيروت

© 2023 الأمم المتحدة

جميع الحقوق محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

شكر وتقدير

أتت المبادئ التوجيهية العملية للاستعراضات المحلية الطوعية في المنطقة العربية نتيجة جهد مشترك بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة). وقد أعدّ المبادئ التوجيهية السيد جواو باولو تافاريس دي فريتاس، مستشار الإسكوا في مجال التنمية الحضرية، تحت إشراف وتوجيه السيدة سكينة عبد الإله النصراوي، مسؤولة ملف التنمية الحضرية المستدامة ضمن مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة التي تقودها السيدة مهريناز العوضي.

يرصد هذا الدليل العملي الرؤى الفنية والدروس المستفادة من وضع الاستعراضات المحلية الطوعية في المنطقة العربية بالشراكة مع: وحدة توطين أهداف التنمية المستدامة والوحدات الحكومية المحلية التابعة لموئل الأمم المتحدة في إطار دائرة الممارسات الحضرية بتوجيه من السيد مارتينو ميراغليا وبقيادة السيدة شيبرا نارانج سوري؛ المكتب الإقليمي للدول العربية لموئل الأمم المتحدة بتنسيق من السيدة نجوى لاشين وقيادة السيدة رانية هدية؛ ومكتب برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في الأردن بقيادة السيدة ديما أبو ذياب وفي المغرب بتنسيق من السيدة سكينة آيت القاضي تحت إشراف السيد عبد اللطيف بوعزة. استفادت المبادئ التوجيهية من مراجعة بناءة أجراها موئل الأمم المتحدة ومنظمة المدن المتحدة والإدارات المحلية - فرع الشرق الأوسط وغرب آسيا.

هذا ويسترشد الدليل بتجارب السيدة أغاتا كراوس والسيد لويس هيريرا فافيلا - الخبيرين الدوليين في مجال التنمية المحلية اللذين قادا عملية صياغة الاستعراضات المحلية الطوعية. كما أنه يعتمد على خبرة الخبيرتَين الوطنيتَين السيدة نسرين الأعرج والسيدة نعيمة أوسي في عمّان - الأردن وأغادير - المغرب، على التوالي، اللتين شاركتا في وضع الاستعراضات المحلية الطوعية في المنطقة العربية. وقد دعم جمع البيانات والتحقُّق منها السيد عدنان حسون والسيد حمزة القاقون، باحثا التنمية الحضرية في الإسكوا في ملف التنمية الحضرية المستدامة ضمن مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة.

تمهيد

كان للتعاون بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومنظمة المدن المتحدة والإدارات المحلية فرع الشرق الأوسط وغرب آسيا ومختلف الجهات المعنيّة في المنطقة العربية دور فعّال في صياغة هذه الوثيقة. مع المسار الذي بدأ في عام 2016، قامت المدن في جميع أنحاء العالم بتوطين أهداف التنمية المستدامة والنهوض بالرصد بما يتماشى مع هذه الأهداف من خلال الاستعراضات المحلية الطوعية. ويزداد هذا الزخم، اليوم أكثر من أي وقت مضى، حيث تصبح مواجهة الأزمات المتعدِّدة في المنطقة ضرورةً مُلِحَّة. وتقف المدن العربية في طليعة التصدي للتحديات المُلِحَّة التي تتراوح من الأزمات البيئية والصحية إلى أوجه عدم المساواة الاقتصادية والنزاعات المسلحة.

في ضوء الدور المحوري الذي تضطلع به المدن في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تمثِّل هذه الوثيقة إنجازاً في مسيرتنا الجماعية. وتمثِّل المبادئ التوجيهية إطاراً يَسترشد به صانعو السياسات المحليون، وهي ليست مفيدة في تقييم أوجه النهوض بأهداف التنمية المستدامة على الصعيد المحلي فحسب بل أيضاً في توطين الأهداف. وهي تدعو إلى اتّساق السياسات المحلية - الوطنية لضمان توافق الجهود المحلية مع الاستراتيجيات الوطنية وإرشادها. وهذا ما يدعم المبادرات المحلية ذات الأهداف الأوسع نطاقاً، ويُظْهِرُ الإمكانات القوية للحكومات المحلية في تحفيز التقدُّم وتسريعه.

وتشدِّد هذه الوثيقة على الأهمية البالغة للتعاون المتعدِّد المستويات والمتعدِّد القطاعات. ففي عالم متزايد الترابط، لا يمكن التقليل من أهمية قوة التعاون. فمن شأن الشراكات بين الحكومات المحلية والوطنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، حشد الموارد والخبرات والحلول المبتكَرة لمواجهة التحديات المعقَّدة. وتكفل منابر تبادل المعارف نشر الخبرات القيِّمة والممارسات الجيدة والدروس المستفادة على نطاق واسع، وتجنِّب تكرار أخطاء الماضي وتسرِّع وتيرة التقدُّم. وتشكِّل المبادئ التوجيهية خارطة طريق لما هو ممكن من خلال الجهود المشتركة. كما تتيح الاستفادة من الرؤى والاستراتيجيات المفضَّلة هنا للمنطقة العربية فرصة تعميم وضع الاستعراضات المحلية الطوعية التي تلعب دوراً أساسياً في صنع القرار القائم على الأدلّة. وبالاستلهام من العديد من الموارد، توفِّر المبادئ التوجيهية أدوات عملية وقوائم مرجعية ونماذج، متيحة عملية تآزر بالتوازي مع تقارير الاستعراض الوطني الطوعي.

ومن المتوقَّع أن ترشد هذه الوثيقة الحكومات المحلية في المنطقة العربية إبان وضعها الاستعراضات، مع تمكين الحوكمة المتعدِّدة المستويات ومشاركة الجهات المعنيّة. فمن خلال تركيزها على كل مرحلة من المراحل المختلفة لهذه العملية واقتراحها أدوات قابلة للتنفيذ وقائمة على الأدلّة، تشكِّل هذه الوثيقة إطاراً عملياً للجهات المعنيّة المحلية والوطنية المهتمة بتطوير ممارسات صياغة تقارير ذات مغزى تتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

رولا دشتي
وكيلة الأمين العام
للأمم المتحدة الأمينة التنفيذية
الإسكوا

رانيا هداية
الممثلة الإقليمية
للدول العربية
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

محمد دومان
الأمين العام
منظمة المدن المتحدة والإدارات المحلية- فرع الشرق الأوسط وغرب آسيا

الرسائل الرئيسية

تشجّع الاستعراضات على جمع البيانات المتعلقة بالتنمية المستدامة وتحليلها، وتعزيز ثقافة صنع القرار القائم على الأدلّة، والمساعدة في تحديد الثغرات، وتقييم فعالية البرامج القائمة، وتحديد أولويات مجالات التحسين.

توفّر عملية الاستعراض فرصة للمجتمعات المحلية للحصول على الاعتراف والدعم من المنظمات الدولية، وتعزّز الشعور بالانتماء إلى مجتمع عالمي ملتزم بالتنمية المستدامة.

يدعّم وضع الاستعراضات في إطار متماسك، كالمنهجية الإقليمية المقترحة في هذه الوثيقة، قدرات الحكومات المحلية ويعزّز آليات مشاركة الجهات المعنيّة وإمكانات التنفيذ.

ينبغي على الاستعراضات أن تتّبع عملية تشاركية وقائمة على الأدلّة وقابلة للتنفيذ، مما يضمن عدم إهمال أحد.

تعتبر الحوكمة المتعدّدة المستويات أمراً حيوياً للتنمية الحضرية المستدامة. ويسلّط هذا الدليل العملي الضوء على أهمية التعاون بين مختلف مستويات الحكومة. كما يشدّد على الحاجة إلى مِنصّات تبادل المعرفة وعلى أهمية التعاون لمواجهة التحديات المعقّدة بفعالية، مع إنشاء قنوات اتصال ثنائية الاتّجاه بين الحكومات المحلية والوطنية.

يسمح التوطين بتخصيص السياسات والبرامج والمبادرات لتلبية الاحتياجات والتحديات المحدَّدة التي تختلف باختلاف المجتمعات والمناطق. ويؤدّي توطين أهداف التنمية المستدامة دوراً هاماً في مواجهة التحديات الإقليمية وتطوير حلول مصمَّمة خصيصاً لضمان اتخاذ قرارات فعّالة وشاملة.

تعتبر الاستعراضات المحلية الطوعية آلية للتقييم الذاتي والإبلاغ يمكِن للحكومات المحلية اعتمادها لمشاركة تقدُّمها طوعاً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة ومبادرات الاستدامة الأخرى. ويساعد هذا التقييم الذاتي على مواءمة جهود السلطات المحلية مع الأُطُر العالمية.

تشجّع الاستعراضات التفكير المستقبلي وتوفّر مِنصّة للحكومات المحلية لإظهار التزامها بتعزيز التنمية المستدامة من خلال الكشف طوعاً عن تقدُّمها في مبادرات التنمية التي تسلّط الضوء على نقاط القوة والضعف وفرص النمو.

يمكن أن تساعد الاستعراضات المجتمعات المحلية على تقييم نقاط ضعفها وتطوير الاستراتيجيات ذات الصلة. فمن خلال تحديد المخاطر وبناء القدرة على الصمود، تستطيع المجتمعات الاستعداد بشكلٍ أفضل للظروف غير المتوقَّعة والاستجابة لها.

تعمل الاستعراضات كأداة تستخدمها الحكومات المحلية للدفاع عن السياسات والموارد، وتعزيز اتّساق السياسات المحلية والوطنية. وهي تعمل أيضاً كأداة لتعزيز الشراكات التي تضخم تأثير مبادرات التنمية المستدامة وتساهم في الجهود العالمية لخلق مستقبل أكثر استدامةً وإنصافاً.

موجز تنفيذي

تتصدّى أهداف التنمية المستدامة للتحديات العالمية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالفقر وعدم المساواة وتغيُّر المناخ والتدهور البيئي والسلام والعدالة. وإدراكاً للدور البالغ الأهمية الذي تؤدّيه هذه الأهداف في المنطقة العربية، يُعَدُّ التوطين أمراً حيوياً لأنه يتيح حلولاً مصمَّمة خصّيصاً لمواجهة تحديات محدَّدة تضمن اتباع نَهج أكثر فعالية وشمولية في صنع القرار.

هذا وتقدِّم هذه الوثيقة إطاراً استراتيجياً لتمكين الحكومات المحلية من وضع الاستعراضات المحلية الطوعية وتنفيذها كآلية شاملة للمتابعة والتقييم سعياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهي تعرِض أحدث المبادئ التوجيهية العملية لوضع الاستعراضات على أساس الخبرة الدولية والإقليمية والمحلية المكتسبَة على أرض الواقع، معزِّزةً الحوكمة المتعدِّدة المستويات ومشاركة الجهات المعنيّة، وموفِّرةً فرصة للحكومات المحلية لبلورة الأولويات الاستراتيجية بما يتلاءم مع الخطط العالمية، وللمشاركة على الساحة الدولية.

لقد تمّ تصميم هذا النّهج لتسهيل تبادل المعرفة في جميع أنحاء المنطقة، وتعزيز عملية تشاركية وقائمة على الأدلّة وقابلة للتنفيذ. وتضمن المنهجية المقترَحة ألا تكون الاستعراضات مجرد أدوات تحليلية بل فرصة لربط جمع البيانات وتحليلها بإجراءات ملموسة وبالتالي ضمان عدم إهمال أحد.

تتناول الوثيقة كل مرحلة وخطوة وعمل رئيسي في عملية تنفيذ الاستعراض المحلي الطوعي من بدايتها وتحليل الوضع إلى إنجازها ورصدها المستمر. وهي تدعم عملية الاستعراض بحيث تحمل مغزىً وتأثيراً، وتسفر عن تخليف إرث للحكومات المحلية فتؤثِّر بالتالي على النهوض بأهداف التنمية المستدامة.

المحتويات

شكر وتقدير 3
تمهيد 4
الرسائل الرئيسية 5
موجز تنفيذي 7
مقدمة 10

1. الركائز المنهجية 14

2. مراحل وضع الاستعراض المحلي الطوعي والإجراءات الرئيسية 16
ألف. مرحلة الانطلاق 18
باء. مرحلة تحليل الوضع 29
جيم. مرحلة التخطيط الاستراتيجي 45
دال. مرحلة الإنجاز النهائي 49
هاء. مرحلة الرصد والمتابعة 55

3. خلاصة 58

المرفق 1. قوائم مرجعية 60
المرفق 2. نموذج مسح الاستعراض المحلي الطوعي لمختلف الجهات المعنيّة 62

الحواشي 64

قائمة الأطر

الإطار 1. بون، ألمانيا 20
الإطار 2. كيب تاون، جنوب أفريقيا – استعراض محلي طوعي 20
الإطار 3. أنشطة مبتكَرة 29
الإطار 4. الممارسات الجيدة، مكسيكو سيتي 33
الإطار 5. مثال 35
الإطار 6. مواءمة دورات السياسات والحوكمة المتعدِّدة المستويات – حالة عمّان 40
الإطار 7. جمع البيانات، ولكن أين البيانات؟ 43
الإطار 8. برشلونة، إسبانيا – خطة عام 2030 عبر الإنترنت 57

قائمة الجداول

الجدول 1. مراحل وضع الاستعراض المحلي الطوعي 17
الجدول 2. مثال على التقييم 19
الجدول 3. عدم إهمال أحد: عملية المشاركة 25
الجدول 4. أمثلة على أهداف المشاركة الاستراتيجية 26
الجدول 5. أمثلة على سياقات المشاركة 27
الجدول 6. أمثلة على أدوات المشاركة 28
الجدول 7. أمثلة على المؤشِّرات حسب بُعد البيانات 30
الجدول 8. أداة رسم خرائط المبادرات 32
الجدول 9. مثال على أداة التقييم المتكامل السريع 32
الجدول 10. مصفوفة تحديد الأولويات 34
الجدول 11. مُدخلات حسب الموضوع تربط أهداف التنمية المستدامة بقضايا حقوق المرأة 36
الجدول 12. أداة تقييم الأداء 38
الجدول 13. مقترَح لهيكل الاستعراض المحلي الطوعي، إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية 50
الجدول 14. العناصر الرئيسية في خطة التحقُّق 54

قائمة الأشكال

الشكل 1. لوحة متابعة أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية 10
الشكل 2. البيئة المؤاتية لتوطين أهداف التنمية المستدامة 13
الشكل 3. أمثلة على النماذج التشغيلية في الاستعراضات المحلية الطوعية 21
الشكل 4. عملية إشراك الجهات المحلية في الاستعراض المحلي الطوعي في عمّان 23
الشكل 5. عملية إشراك الجهات المعنيّة في الاستعراض المحلي الطوعي الذي وضعته أغادير بالمغرب 24
الشكل 6. مستويات نوعية المشاركة 26
الشكل 7. أهداف التنمية المستدامة التي تمَّ النظر فيها في الاستعراضات الوطنية الطوعية الواردة من المنطقة العربية 33
الشكل 8. أمثلة على جودة التفاعل وآلياته 39
الشكل 9. الروابط بين الاستعراض الوطني الطوعي والاستعراض دون الوطني الطوعي والاستعراض المحلي الطوعي 41
الشكل 10. هيكل إطار الرصد الحضري 43
الشكل 11. مثال على سلسلة النتائج 44
الشكل 12. مثال على تصوّر المؤشِّر، بما في ذلك العتبات 46
الشكل 13. الالتزامات بالموارد اللازمة لإجراء استعراض محلي طوعي ناجح 52

مقدمة

منذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030[1] وأهدافها السبعة عشر للتنمية المستدامة من قِبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015، بذلت الحكومات المحلية في جميع أنحاء العالم جهوداً كبيرة لترجمة أهداف التنمية المستدامة العالمية ومواءمتها مع السياقات المحلية (ما يُعرَف أيضاً بتوطين أهداف التنمية المستدامة)، معزِّزةً اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة، وعدم إهمال أحد. وقد دعمت الحكومات الوطنية في صياغة وتنفيذ المبادرات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة مع توفير البنية التحتية والخدمات الحضرية المستدامة للجميع (الشكل 1).

هذا وقد تمّ تسليط الضوء على دور الحكومات المحلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية وأهداف التنمية الوطنية في الاستعراضات الوطنية الطوعية التي تبحث في تقدُّم البلد نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يتماشى مع متطلبات خطة عام 2030 بشأن رصد أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها. وفي الوقت الحالي، تشير التقديرات إلى أنه لا يمكن تحقيق أقله 65 في المائة من غايات أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 169 هدفاً دون مشاركة الحكومات المحلية[2].

الشكل 1. لوحة متابعة أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية

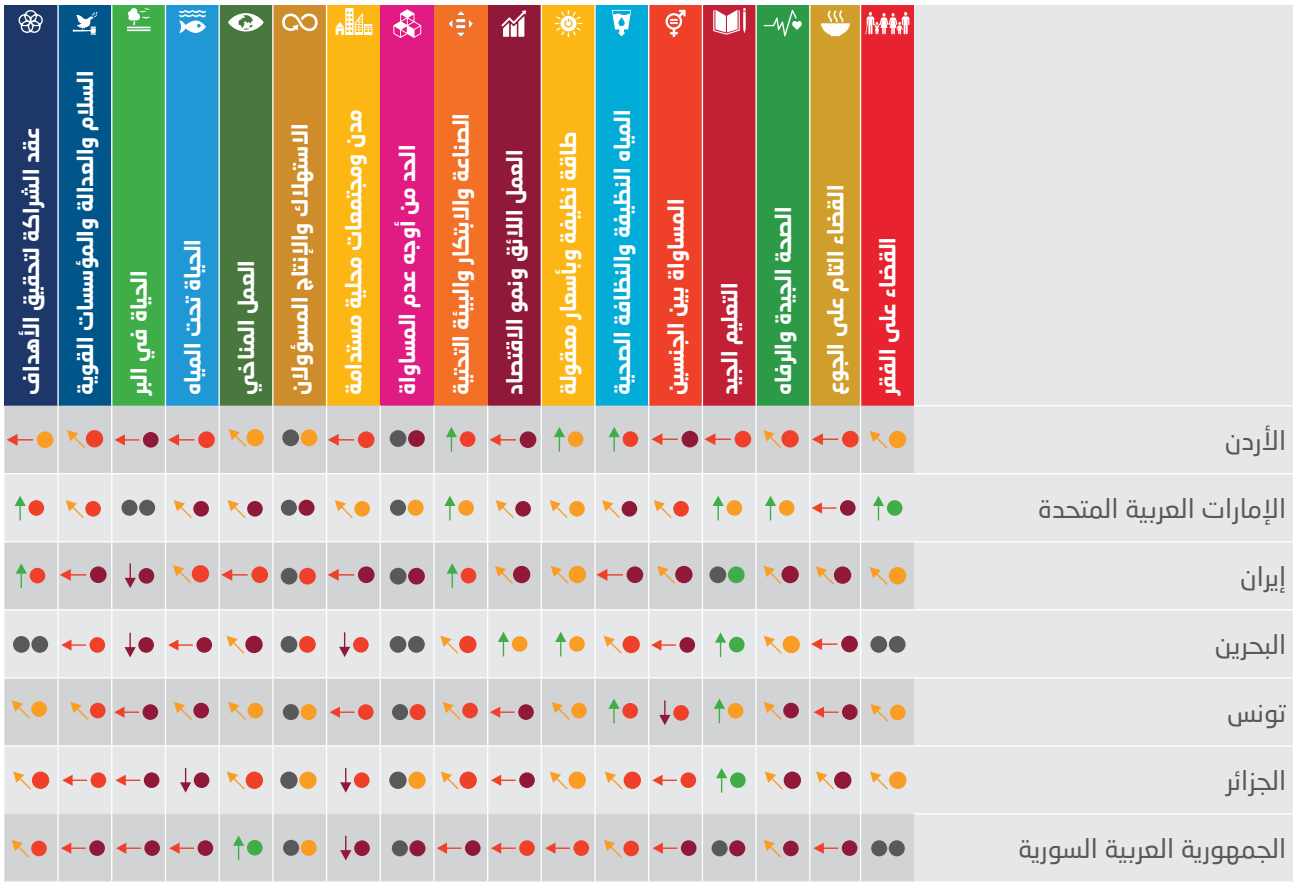

المصدر: SDG localization in the Arab States, UNDP (2022).

على مدى السنوات الخمس الماضية، شهد المجتمع الدولي اهتماماً متزايداً من الحكومات المحلية بوضع الاستعراضات المحلية الطوعية. فهي تقيِّم تقدُّم المدينة في مسارها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتستكشف تحديات التنمية المحلية وطرق معالجتها. ومنذ عام 2016، أُنجز أكثر من 250 استعراضاً محلياً طوعياً في جميع أنحاء العالم[3]، يمثِّل 38 دولة ويشمل 350 مليون شخص[4]. وتشمل هذه الاستعراضات أول استعراض محلي طوعي وضِع في عمّان وثاني استعراض وطني طوعي وضع في الأردن، وقد تمّ إعدادهما بين عامي 2021 و2022 وتقديمهما في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في نيويورك في عام 2022. وقد اضطلعت مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها بدور أساسي في وضع كل من الاستعراضات المحلية الطوعية والاستعراضات الوطنية الطوعية، مقدِّمةً المساعدة التقنية لهذه المشاريع. وقد تمّ إنجاز العديد من الاستعراضات المحلية بالتوازي مع الاستعراضات الوطنية.

ويمكن أن يحقِّق وضع الاستعراض مجموعة من المزايا مثل: (أ) تحسين استيعاب خطة عام 2030 على جميع مستويات الحوكمة من خلال زيادة تعرُّف صانعي

السياسات المحليين والمجموعات الأخرى من الجهات المعنيّة على أهدافها وقِيَمها وآليات استعراضها؛ (ب) إدماج أهداف التنمية المستدامة من خلال ربط مقاصد الأهداف بمبادرات السياسات المحلية عبر القطاعات ومستويات الحوكمة، وتسهيل التعاون المتعدِّد المستويات وكسر الانعزالية الإدارية؛ (ج) صقل مسار السياسات القائمة على الأدلّة وصنع القرار من خلال جمع بيانات حضرية عالية الجودة ووضع توصيات تسمح بصياغة مبادرات السياسات ورصدها واستعراضها وتنفيذها بشكل أفضل؛ (د) تعزيز العلاقات بين الحكومات المحلية وشركائها مثل الحكومات الوطنية أو الإقليمية ومكاتب الإحصاء الوطنية؛ (ه) توفير مِنصَّة لبناء قدرات الجهات المشاركة في عملية إعداد الاستعراض؛ (و) حشد التمويل من خلال الآليات القائمة والمبادرات المبتكرة لتوطين أهداف التنمية المستدامة.

وتتآزر عملية الاستعراض مع المبادرات الاستراتيجية الأخرى لأنها تضمّ أدوات مدمجة معدّة لمشاركة الجهات المعنيّة. وتُظْهِرُ التجارب الأخيرة الدور الذي يؤدِّيه وضع الاستعراضات في تعزيز الاستجابة المحلية لوباء كوفيد-19 والكوارث الطبيعية والصدمات الاقتصادية من خلال إعادة توجيه عمليات التنمية المحلية نحو المسائل المتعلقة بالاستدامة وبناء القدرة على الصمود على المدى الطويل.

ومع تزايد الاهتمام بالاستعراضات المحلية الطوعية، أتاحت الحكومات المحلية والمؤسسات والمنظمات الدولية وشبكات المدن المواد التوجيهية ذات الصلة. وتشير بعض المبادئ التوجيهية الحالية والممارسات الناشئة المتعلقة بالاستعراض إلى أن عملية الاستعراضات هي بطبيعتها عملية فريدة تعتمد على السياق. كما تحدِّد المبادئ أهداف الاستعراضات ومحتواها وشكلها وتأثيرها مثل أهداف التنمية المحلية والوصول إلى بيانات حضرية عالية الجودة لتوجيه اختيار أهداف التنمية المستدامة. أضف إلى أنها تسلِّط الضوء على التحديات الإقليمية المشتركة التي تواجه الحكومات عند وضع الاستعراضات، وفي السياق الأوسع لتنفيذ خطة عام 2030، مما يمهِّد الطريق لتحديد «نَهج إقليمي» لهذه الاستعراضات.

الهدف من المبادئ التوجيهية الخاصة بالاستعراضات المحلية الطوعية في المنطقة العربية هو:

تقديم تعليمات ومشورة قائمة على الأدلّة للحكومات في البلدان العربية حول وضع الاستعراضات المحلية الطوعية بهدف تعزيز تنفيذ خطة عام 2030 وتسريع التقدُّم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في كل بلد ومنطقة مما يسهِّل التعاون وتبادل المعرفة والشفافية وتعميم الممارسات الجيدة.

تستند هذه الوثيقة إلى أربعة مبادئ توجيهية:

- **الارتكاز على الأدلّة:** يتطلب وضع الاستعراضات المحلية الطوعية الوصول إلى بيانات حضرية عالية الجودة وتوفيرها، يتمُّ إنتاجها على فترات منتظمة وتكون مصنَّفة حسب الأبعاد المختلفة، ويمكن أن ترتكز عليها بفعالية مؤشِّرات أهداف التنمية المستدامة المحلية.

- **التشارُك:** إعلاء دور العمليات المشتركة في وضع الاستعراضات. يمكن تنظيم هذه العمليات بطرق متعدِّدة اعتماداً على المرحلة والهدف والجهات المعنيّة المشاركة.

- **المغزى:** تقديم رؤىً حول الاستراتيجيات المستخدَمة بهدف فهم وجهات النظر المختلفة حول تحديات التنمية المحلية وكيفية معالجتها والتوفيق بينها، مما يجعل الاستعراضات أكثر تعبيراً.

- **قابلية التنفيذ:** ضمان إمكانية تحقيق الاستعراضات، مع التأكيد على أهمية ربط البيانات بالإجراءات، وتقديم أمثلة على كيفية وضع الاستعراضات موضع التنفيذ من أجل صنع القرار في البلدان والمدن.

تؤدي عملية الاستعراض المحلي الطوعي المبتغى منها في بيئة مؤاتية تزيد من إمكاناتها (الشكل 2). وتتّسم

هذه البيئة بتأييد سياسي قوي (كتأييد رئيس البلدية وغيره من القادة السياسيين المعنيّين)، وتوافر البيانات (كالبيانات الكمية والنوعية والموثوقة والمصنَّفة) والدعم المؤسسي (كتنشيط العمليات التشاركية وإشراك مختلف الجهات المعنيّة). ومن العوامل الهامة الأخرى الموارد البشرية والمالية، والأُطر القانونية والسياسية، والآليات التنفيذية الشفافة. لذلك يوصى بهذه الوثيقة، بالإضافة إلى الحكومات المحلية، للجهات المعنيّة مثل الحكومات الوطنية و/أو الإقليمية ومكاتب الإحصاء الوطنية، وغيرها، لضمان إعداد عملية الاستعراض وتنظيمها بشكل سلس.

غالباً ما تواجه الحكومات المحلية بيئة غير مؤاتية لبدء عملية الاستعراض المحلي الطوعي. في هذه الحالات، من المهم زيادة الوعي وتعزيز التواصل، وتفعيل حملات التوعية من خلال قنوات إعلامية مختلفة تستهدف العديد من الجهات المعنيّة المحلية وتحديد الإمكانات التحويلية التي توفرها عملية الاستعراض. وتلعب حملات التوعية دوراً مهماً ويمكن الترويج لها من خلال أنشطة التدريب مثل ورش العمل والدروس عبر الإنترنت والحلقات الدراسية الشبكية مع صانعي القرار من مختلف المستويات الحكومية. ومن الضروري إشراك الجهات غير الحكومية، مثل القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، في حوار مفتوح بحيث يكون للجميع حسٌّ في امتلاك عملية الاستعراض.

وتواجه المنطقة العربية تحديات متعدِّدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. ومع ذلك، فهي تتمتَّع بفرص قوية لتسريع تقدُّمها. لذا، من المهم أن يكون لدى صنّاع القرار في المنطقة، المهتمين بوضع الاستعراضات، إطار عمل مشترك للتعلُّم المتبادل، وتحديد فرص التعاون بينهم، وتأمين التمويل، وإشراك مجموعات مختلفة في الاستعراض. وفي هذه المبادئ التوجيهية العملية أساس لنَّهج واضح ومنتظم، يساعد على ضمان جودة وموثوقية البيانات والمعلومات المستخدَمة، ويُسهم في تأمين المشاركة والشمولية، ويعزِّز تبادل المعلومات والمعارف بين الجهات الفاعلة.

الشكل 2. البيئة المؤاتية لتوطين أهداف التنمية المستدامة

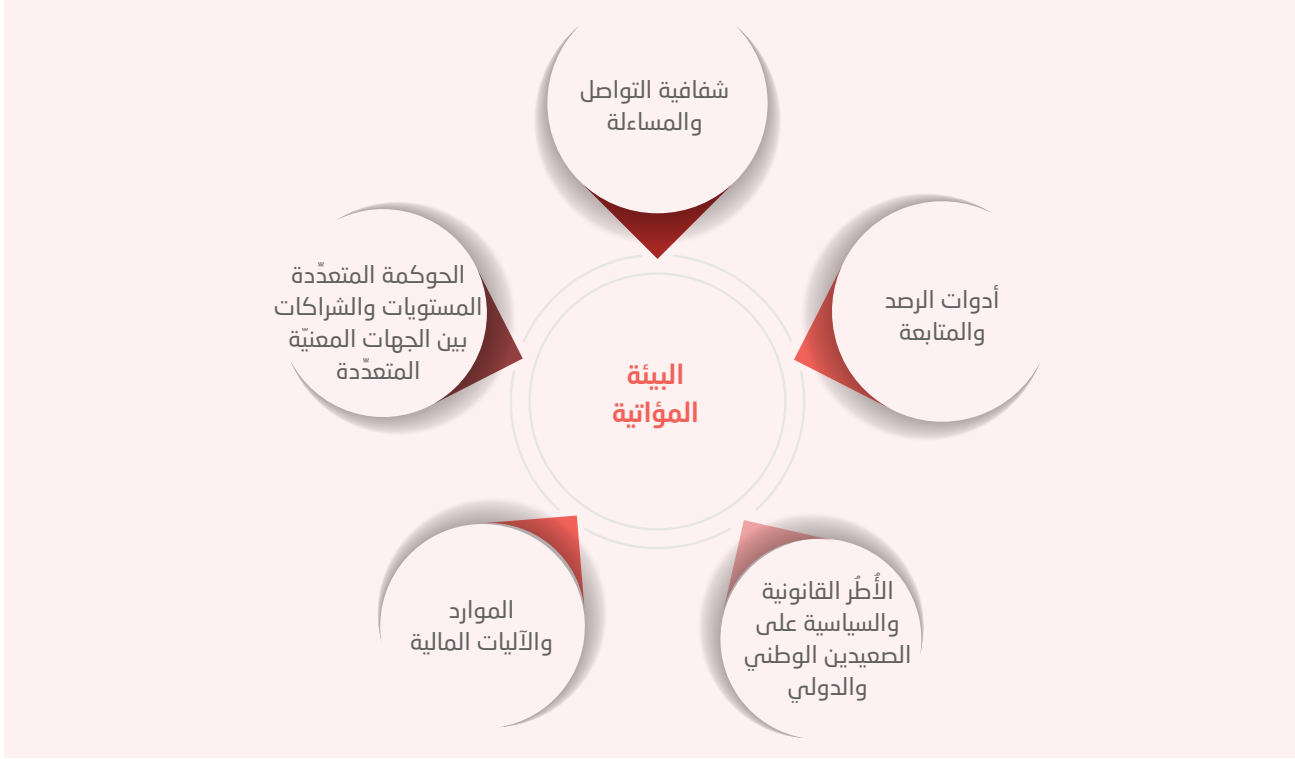

المصدر: Guidelines for Voluntary Subnational Reviews, UCLG (2021).

1

الركائز المنهجية

1. الركائز المنهجية

أُجريت مراجعة شاملة للأدبيات ودراسات الحالة على المستوى العالمي والدولي والإقليمي والوطني والمحلي من أجل تضمين هذه الوثيقة توصيات قابلة للتنفيذ لوضع الاستعراضات المحلية الطوعية في المنطقة العربية. ويستند ذلك إلى المعرفة التي توفرها الوثائق الرئيسية لتوطين أهداف التنمية المستدامة، مثل الخطط العالمية والمبادئ التوجيهية الدولية والأُطُر الدولية والمبادئ التوجيهية الإقليمية والتقارير الإقليمية والاستعراضات الواردة من المدن العربية.

تلتزم هذه الوثيقة بخطة عام 2030[5] والخطة الحضرية الجديدة[6] التي تتضمن أهداف التنمية المستدامة والمبادئ التوجيهية الصادرة عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والخاصة بالاستعراضات الوطنية الطوعية[7]، وتشكِّل هيكل إبلاغ موحّد للحكومات الوطنية. تعتبر المبادئ التوجيهية الدولية بما فيها تلك الصادرة عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة[8]، والإطار المتعلق بالاستعراضات الذي وضعته منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية[9]، عناصر بالغة الأهمية في وضع مفردات موحّدة وهيكل مشترك لتقارير الحكومات المحلية. حيث تساعد هذه المبادئ التوجيهية في توحيد التحديات والفرص المشتركة، وتيسير التجانس وقابلية المقارنة بين الاستعراضات.

بالإضافة إلى ذلك، توفر أُطُر مثل الإطار العالمي للرصد الحضري الصادر عن موئل الأمم المتحدة[10]، ومؤشِّرات الأداء الأساسية التي حدَّدتها مبادرة متحدون من أجل مدن ذكية مستدامة طرقاً أساسية لجمع البيانات وتحليلها[11]. وتساهم هذه الطرق في تنسيق المؤشِّرات الحضرية وتوفير أدوات قابلة للتنفيذ لتقييم الحوكمة الحضرية وبالتالي تمكين المبادرات المتعلقة بالتكامل وإشراك الجهات المعنيّة[12].

وتُعَدُّ المبادئ التوجيهية الإقليمية للاستعراضات المحلية الطوعية كتلك التي وضعتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا[13] ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ[14] ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا[15]، جزءاً لا يتجزأ من فهم التحديات والفرص الإقليمية التي تمّت ملاحظتها في المنطقة العربية من خلال تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[16] واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا[17] والاستعراضات التي أُعدَّت في عمّان بالأردن[18] وأغادير بالمغرب[19] والمدينة المنورة بالمملكة العربية السعودية[20]. وقد أرشدت هذه الرؤى الإقليمية والتجارب على أرض الواقع المبادئ التوجيهية موفِّرةً دروساً قيِّمة ومُشَكِّلَةً إلهاماً للتنمية المستدامة في المنطقة العربية.

هذا وتفعِّل المبادئ التوجيهية الإقليمية المعارف الواردة في الوثائق المذكورة أعلاه، وتربط الخطط العالمية والأُطُر الدولية برؤى إقليمية سياقية، مجنّبةً ازدواجية العمل ومركِّزةً على التوصيات العملية المنحى. وهي تهدف إلى تسهيل وضع الاستعراضات في المنطقة العربية، معزِّزةً النهوض بأهداف التنمية المستدامة من خلال منهجية تستند إلى الشفافية وإمكانية التتبُّع.

بالإضافة إلى استعراض الأدبيات ودراسات الحالة، تنظر هذه الوثيقة في الرؤى المباشرة المكتسَبة من التحليل الوثائقي والدراسات المقارِنة لجميع الاستعراضات الوطنية الطوعية المعدَّة في المنطقة العربية. ويهدف هذا التمرين إلى تحديد الثغرات والفرص، واكتساب فهم دقيق للاتجاهات الإقليمية الآيلة إلى الانخراط في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما توفِّر هذه اللمحة العامة معلومات حول السياق لتمكين عمليات وضع استعراضات هادفة.

2

مراحل وضع الاستعراض المحلي الطوعي والإجراءات الرئيسية

2. مراحل وضع الاستعراض المحلي الطوعي والإجراءات الرئيسية

الجدول 1. مراحل وضع الاستعراض المحلي الطوعي

مرحلة الانطلاق	مرحلة تحليل الوضع	مرحلة التخطيط الاستراتيجي	مرحلة الإنجاز النهائي	مرحلة الرصد والمتابعة
• الحوكمة والملكية المؤسسية • الرؤية وإشراك الجهة المعنيّة	• التقييم السياقي • عملية المعايرَة • إتساق السياسات • جمع البيانات	من تحليل البيانات إلى الإجراءات	• كتابة التقارير • الإطار المالي • التحقُّق	• استراتيجية الرصد • المبادئ التوجيهية للمتابعة

المصدر: المؤلف.

تضم عملية وضع الاستعراض المحلي الطوعي مراحل مختلفة من الاطلاق وتحليل الوضع إلى الإنجاز النهائي والمتابعة. وتتضمن كل مرحلة أساسية مراحل فرعية متعدِّدة، كالتقييم السياقي وجمع البيانات وصياغة التقارير. وتُبرز كل مرحلة فرعية الحاجة إلى إجراءات رئيسية مدفوعة بأُطرٍ إجرائية محدَّدة (مثل الطرق الموحّدة لجمع البيانات، والممارسات التشاركية، والمواءمة الرأسية والأفقية) والحاجة إلى التصدي للتحديات المشتركة (مثل توافر البيانات، ومشاركة الجهات المعنيّة، والتعاون الاستراتيجي المتعدِّد المستويات). وتوفِّر هذه الوثيقة إطاراً مشتركاً يغطي كل مرحلة، مما يعزِّز قدرات الحكومات المحلية على الاستفادة من عملية الاستعراض باعتبارها مِنصَّة للتنسيق والتعاون (الجدول 1).

في هذه الوثيقة، يتمُّ تنظيم عملية الاستعراض المحلي الطوعي حسب ترتيبٍ معيَّن، ولكن من المهم التنبُّه إلى أن المراحل الرئيسية غالباً ما تتداخل أثناء التنفيذ، مما يؤدِّي إلى طمس الحدود بين المراحل الفرعية والأنشطة، خاصة عند الاستناد إلى الموارد المالية والقدرات التقنية. وتتحكم بكل عملية استعراض عناصر سياقية فريدة تؤثِّر على وضعها ونتائجها وجدولها الزمني. ومن المهم اتباع نَهج استراتيجي للعملية، يهدف إلى وضع جداول زمنية محدَّدة للإنجاز، مع القدرة على التكيُّف باستمرار مع التعقيدات الناشئة، وتحديث الافتراضات الأولية ومعايرَة الممارسات. وتؤدي هذه العملية التكرارية إلى تمكين وتحسين قدرات الجهات المعنيّة الآيلة إلى توطين أهداف التنمية المستدامة.

تنظر الأقسام التالية في المراحل الرئيسية والفرعية والإجراءات الرئيسية المختلفة المتعلقة بعملية الاستعراض. وتشمل مرحلة الانطلاق هياكل الحوكمة والملكية المؤسسية والرؤية وإشراك الجهات المعنيّة. وتسلِّط الضوء على أهمية الملكية السياسية وآليات التنسيق والممارسات الجيدة المتعلقة بالترتيبات المؤسسية التي تقود عملية الاستعراض. وتنظر هذه

الوثيقة في آليات التعامل مع الجهات المعنيّة والجمهور الأوسع، في المقام الأول، من خلال العمليات التشاركية التي تركِّز على عدم إهمال أحد. هذه المرحلة أساسية لبناء رؤية مشتركة تضفي الشرعية على القرارات الحاسمة المتخَذة في عملية الاستعراض وتقودها.

وتتألف مرحلة تحليل الوضع من مسائل تحديد السياق، والمعايرَة، واتّساق السياسات، وجمع البيانات. وتشدِّد هذه المراحل الفرعية على الحاجة إلى إجراء دراسة مختلطة الأساليب للظرف المحلي في أبعاده المختلفة (الاجتماعية والسياسية والثقافية مثلاً)، مع وضع قائمة شاملة بالبيانات ذات الصلة (الديمغرافية والقانونية والمالية مثلاً) ودعم عملية التشخيص. وتهدف تمارين المعايرَة إلى تحديد القيود والفرص المحلية، وتحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة. ومن المهم أيضاً إجراء دراسة لاتّساق السياسات، حيث تحلَّل فرص التكامل الرأسي والأفقي وتمكَّن أُطُر الحوكمة المتعدِّدة المستويات. بعد ذلك، يتمُّ البحث في جمع البيانات، مما يشير إلى نَهج لصنع القرار قائم على الأدلّة. ويجب أن تقوم الاستعراضات بتفعيل نَهج مشترك لجمع البيانات الكمية والنوعية، سعياً إلى تحقيق الشفافية وإمكانية التتبُّع والمساءلة، والاستفادة من الأُطُر الموحّدة مثل الإطار العالمي للرصد الحضري الصادر عن موئل الأمم المتحدة، وزيادة كفاءتها والإمكانات التي تتيحها لتبادل المعرفة.

أما مرحلة التخطيط الاستراتيجي فتنظر في الأُطُر المتينة لربط تحليل البيانات بالإجراءات، مما يؤدِّي إلى مبادرات وتعاون يمكن تحقيقه على المستويات المحلية ودون الوطنية والوطنية والإقليمية. يمكن القول إنه من المهم تحويل الرؤى القائمة على الأدلّة إلى إجراءات ملموسة، وتثليث مصادر البيانات المختلفة وإنتاج أوراق عمل مفضَّلة حول أهداف التنمية المستدامة المختارة.

وأما في مرحلة الإنجاز النهائي، فمن الضروري ترسيخ هيكل مدروس ومتّسق لصياغة التقارير. فمن شأن هذا الهيكل أن يسهِّل التعاون وتبادل المعارف، لا سيّما عندما يتماشى مع المبادئ التوجيهية الدولية للاستعراضات الوطنية والمحلية. ويُنظر أيضاً في نُهُج مختلفة لتوزيع الموارد بكفاءة مع أخذ العقبات والفرص المهمة بالاعتبار، ودعم الحكومات المحلية لوضع الأُطُر المالية التمكينية.

وأخيراً، بالنسبة لمرحلتَي الرصد والمتابعة، يتمُّ توفير إطار واضح لتحويل تجربة الاستعراض إلى إرث للمدينة. في خلال هذه المراحل كلها، يتمُّ النظر في الممارسات الجيدة لعرض مختلف النُهُج والدروس المستفادة في جميع أنحاء العالم، مع اقتراح مناهج لدعم المنطقة العربية في تحقيق الاستفادة القصوى من الاستعراضات.

ألف. مرحلة الانطلاق

1. الحوكمة والملكية المؤسسية

في مرحلة الانطلاق، لا بدّ من بناء نَهج متماسك للحوكمة والملكية المؤسسية لعملية الاستعراض، مع التعبير عن الاهتمام وإنشاء خطط عمل لمختلف مراحل المشروع. ويتعيَّن منذ البداية تحديد الأهداف الرئيسية للاستعراض المحلي الطوعي والنتائج المتوخاة والشركاء المتوقَعين، مع استخدام أدوات للمواءمة الاستراتيجية الأولية كإنشاء لجنة توجيهية[21]، ونشر استبيان أولي، وإنشاء فريق عمل خاص بالاستعراض وفريق عمل آخر يركِّز على أهداف التنمية المستدامة، وتنظيم منتديات للجهات المعنيّة في المراحل الأساسية من عملية الاستعراض.

فمعظم الاستعراضات المحلية الطوعية المنشورة حتى الآن أتت بدفع من الحكومة المحلية، غالباً من خلال التعاون بين الإدارات. ومع ذلك، هناك أمثلة مثيرة للاهتمام على استعراضات أتت ثمرة تشارُك بين الاتحادات الأكاديمية[22] أو بمساهمات كبيرة من المجتمع المدني[23]. وعلى أي حال، من المهم أن تنتهج الحكومات المحلية نَهجاً استباقياً، فتشارك مع الجهات

الفاعلة الداخلية والخارجية في مختلف القطاعات في استعراضات تنقل التطلّعات والرؤى إلى إجراءات ملموسة على أرض الواقع. وتتحمَّل الحكومات المحلية مسؤولية تحديد الإدارة أو الجهة المسؤولة عن الأنشطة التقنية (مثل إدارة البيانات) وأنشطة المشاركة (مثل الممارسات التشاركية) والأنشطة المؤسسية (مثل التواصل والإبلاغ).

وتتحمَّل الحكومات الوطنية مسؤولية دعم الحكومات المحلية وتمكين هيكل إدارتها. ويتحقَّق ذلك من خلال توفير موارد كافية وفي التوقيت المناسب ويمكن التنبؤ بها، وتعزيز قدرات الحكومات المحلية على زيادة الإيرادات ودعم إدارة النفقات من خلال النُّظُم المالية والمحاسبية ونُظُم الميزانية. ويتعيَّن على الحكومات المحلية أن تتخذ منحىً استراتيجياً في ربطها عملية الاستعراض بالترتيبات المؤسسية القائمة للحكومات الوطنية والإقليمية.

تضمّ المنطقة العربية بلداناً متنوّعة، تَتْبَع نُهُجاً مختلفة في الحوكمة، حيث يُلاحَظ فيها بعض التوجُّه نحو نُظُم المركزية والولايات والهياكل الإدارية. فمعظم دول المنطقة تعتمد نظاماً مركزياً للحوكمة، ولكنها باتت تنحو أكثر فأكثر إلى اللامركزية كوسيلة لتحسين الحوكمة وتعزيز النمو. ففي المغرب مثلاً، اقترح الملك محمد السادس خطة اللامركزية في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وحصل التعديل الدستوري في عام 2011 ليكون أساساً متيناً للنظام اللامركزي. وفي حين تبدو الأفكار واعدة، وتحاول دول أخرى كتونس تكرار هذه التجارب، فإن التحدّي لا يزال في التنفيذ.

هذا ويجدر بالحكومات المحلية التعامل مع الطبيعة المترابطة لأهداف التنمية المستدامة، باعتبارها فرصة لإشراك مختلف الجهات الفاعلة في الرصد والاستعراض، وتعزيز آليات المشاركة ضمن الجهاز المؤسسي، وتجاوز الممارسات المنعزلة. فعملية الاستعراض المحلي الطوعي تتطلب قيادة على أرض الواقع قادرة على توصيل التحديات والفرص المحلية الملموسة إلى مستويات الحكم الأخرى.

يساعد إجراء تحليل أصحاب المصلحة وتقييم القدرات في تشخيص ظروف الحوكمة، فيحدِّد الثغرات والفرص المتعلقة بالاستعراضات (الجدول 2)، ويحدِّد أصحاب المصلحة المعنيّين، ونوع مشاركتهم، وأصول قدراتهم، والثغرات، والنتائج المرجوّة، والحوافز.

الجدول 2. مثال على التقييم

	نوع ومستوى المشاركة في المشروع	أصول القدرات	الثغرات في القدرات	النتائج المستقبلية المرجوّة	الحوافز
الحكومة الوطنية	مرتفع	تصميم وصياغة الاستعراضات الوطنية الطوعية	انخفاض مستويات التنسيق عبر إدارات الحكم	تحسُّن الحوار مع الحكومات المحلية والإقليمية من الناحية الهيكلية	مشاركة في الفعاليات الدولية والإقليمية الرئيسية
الحكومات دون الوطنية	لا ينطبق (لا توجد حكومة إقليمية أو حضرية)	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
المجتمعات المحلية	متوسط	معلومات عن واقع السياقات المحلية	انخفاض مستوى المشاركة في التخطيط وصنع القرار	إشراك المجتمعات المحلية والأقليات والفئات المعرَّضة للمخاطر، بشكل هيكلي، في عمليات صنع القرار على المستوى المحلي	انعكاس الأولويات في عمليات الإنعاش والتنمية، بما في ذلك الميزنة

	نوع ومستوى المشاركة في المشروع	أصول القدرات	الثغرات في القدرات	النتائج المستقبلية المرجوّة	الحوافز
الأوساط الأكاديمية والبحثية	متوسط	قدرات التحليل	ترابط محدود بين البحث وتطوير السياسات	إشراك الأوساط الأكاديمية والمؤسسات البحثية على نحو منتظم في صنع السياسات وفي الترتيبات الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتعافي	الوصول إلى المعلومات ودراسات الحالة
القطاع الخاص	منخفض	تعبئة القدرات للشركاء والموارد	مشاركة محدودة في عمليات صنع القرار الرسمية	إشراك الشركات الصغيرة والمتوسطة التمثيلية في تخطيط ومراقبة التنمية على المستوى المحلي	فرص تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتعبئة الموارد، والتأثير على التخطيط الاستراتيجي وصنع القرار، بما في ذلك تخصيص اعتمادات الميزانية

المصدر: المؤلف.

الإطار 1. بون، ألمانيا

في عام 2022، أطلقت مدينة بون استعراضها المحلي الطوعي الثاني، في تأكيد على الالتزام بدمج أهداف التنمية المستدامة في صنع السياسات الحضرية. وتتميّز عملية الاستعراض هذه بالابتكار في توطيد شراكة بين إدارات السلطة البلدية، تجمع الدوائر المختصّة بتطوير الأعمال والتخطيط والبيئة والشؤون الاجتماعية وغيرها. وقد أدار هذا الجهد التعاوني منسّقون، مسلِطين الضوء على أهمية المهنيين المزوّدين بتدريب جيد، يخوّلهم الإشراف بفعالية على الترتيبات المعقدة بين الإدارات. واستُخدمت تقنيات مثل الاستبيانات الداخلية وجداول البيانات الموحّدة لتحقيق المستوى الأمثل من إمكانات المِنصّة التعاونية. وأُفيد بأن عملية الاستعراض حفّزت التعاون بين الإدارات، ما أتاح فرصاً جديدة. وفي هذه الحالة دليل على أن الاستعراض المحلي الطوعي ليس مجرد مشروع لمرة واحدة، بل نَهج مستمر، ودافع للمشاركة وتماسك السياسات.

الإطار 2. كيب تاون، جنوب أفريقيا - استعراض محلي طوعي

أظهرت كيب تاون، في استعراضها المحلي الطوعي لعام 2021، أهمية التعاون مع الشركاء الخارجيين والمواءمة مع الخطط الدولية في تعظيم تأثير وجودة مبادرات توطين أهداف التنمية المستدامة[أ]. فقد عمدت المدينة إلى إقامة علاقات وشراكات مع الجهات المعنيّة المختلفة، بما فيها الإدارات الوطنية والمحلية، لتعزيز المشاركة وتبادل المعرفة وزيادة الوعي. وأسفرت هذه الجهود عن حشد دعم وموارد قيّمة من وكالات التنمية الدولية مثل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة وموئل الأمم المتحدة ومنظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية، وأتاحت الوصول إلى معارف من الخبراء وأدوات صنع القرار. وعزّز هذا النَّهج مكانة كيب تاون على الساحة الدولية وسمح للمدينة بالمشاركة في شبكات المدن والاستفادة من فرص التعاون الناشئة. وتشهد تجربة المدينة على أهمية الانخراط مع الشركاء الخارجيين لتحديد الأهداف المشتركة، واستخدام الشبكات والشراكات الدولية، وضمان توافق مبادرات أهداف التنمية المستدامة المحلية مع الخطط الدولية، والحفاظ على خطوط اتصال مفتوحة مع الشركاء الخارجيين.

أ. Voluntary Local Review 2021 City of Cape Town: A review of the implementation of the Sustainable Develop ment Goals, City of Cape Town (2021).

الشكل 3. أمثلة على النماذج التشغيلية في الاستعراضات المحلية الطوعية

المصدر: Anthony F. Pipa and Max Bouchet (2020): Next generation urban planning. Enabling sustainable development at the local level through voluntary local reviews (VLRs), Washington, D.C.: The Brookings Institution.

وفي النهاية، يعتمد نجاح العملية التحضيرية للاستعراضات على مجموعة من العوامل بما فيها الدعم السياسي والمشاركة العامة والدعم المؤسسي. ويتطلب ذلك جهداً متواصلاً من الجهات المعنيّة كافة، بما فيها الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية، بهدف تحقيق الاستفادة القصوى من عملية الاستعراض.

فمن المهم تسليط الضوء على الاستعراض المحلي الطوعي، وتهيئة مجال للتعاون بين الوكالات، وضمان التنسيق وتوزيع الموارد بكفاءة. فمن شأن الإضاءة على هذه الاستعراضات إتاحة إمكانيات للحوار وتبادل المعرفة. وتُعَدُّ المؤتمرات والاجتماعات والمنتديات الدولية فرصاً مهمة لتبادل الخبرات المحلية والممارسات الجيدة والمشاركة في المناقشات مع القادة السياسيين وتوسيع شبكات المدن الملتزمة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

في هذه المرحلة، من الضروري تحديد الغرض من الاستعراض المحلي الطوعي منذ البداية، وضمان الشفافية والمواءمة وإدارة التوقُّعات. وينبغي أن تتناول هذه العملية أسئلة منها وجهة استخدام الاستعراضات: لمواءمة السياسات المحلية والوطنية؟ لتقديمها إلى الجهات المانحة لجمع التبرعات لمشاريع التنمية؟ لتطوير شراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص و/أو الجهات المعنيّة الأخرى؟ ما هي قابلية الاستعراض المحلي الطوعي للتنفيذ؟

وهناك طرق مختلفة لمقاربة الترتيب المؤسسي الخاص بالاستعراض المحلي الطوعي. وتشير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى أن النماذج المختلفة تولِّد عملية تعاونية تستند إلى التوازن بين المركزية والملكية المشتركة من خلال الشراكات والترتيبات المشتركة بين الوكالات[24] (الشكل 3). وتتميَّز النماذج القائمة على التعاون بإمكانية تعزيز مشاركة الجهات المعنيّة، كما تضمن الشرعية والدقة والحافز للعمل. لكن نماذج التعاون قد تتطلب مِنصَّات تنسيق أكثر تعقيداً والمزيد من الموارد البشرية والمالية.

يمكن للمدن أن تستفيد من تنفيذ آليات الحوكمة الإلكترونية، وتحسين مشاركة المواطنين، وتبسيط العمليات الحكومية، وتعزيز إدارة البيانات، وتعميم التكنولوجيا الرقمية، وبناء ثقافة الابتكار وإمكانية الوصول[25]. ومن المهم أن تنتهج المدن استراتيجية واضحة لدمج التكنولوجيا وتحسين إدارة البيانات وبناء القدرات داخل نُظُم الحكومة. ولتنفيذ آليات الحوكمة الإلكترونية بنجاح، ينبغي على المدن أيضاً أن تتبنى إدارة التغيير، وأن تقدِّم الدعم والتدريب لموظفي الحكومة أثناء تكيُّفهم مع التكنولوجيات والعمليات الجديدة. ويمكن أن تساعد التقييمات المنتظمة في تحديد مجالات التحسين وقياس التقدُّم نحو الأهداف، مما يضمن بقاء المبادرة على المسار الصحيح وتحقيق النتائج المرجوة.

وتعميم بُعد المساواة بين الجنسين هو عنصر هام لا بدّ من أن يكون ملازِماً لانطلاق عملية الاستعراض المحلي الطوعي. لا بل يجب تضمين بُعد المساواة في التنسيق ووضع المفاهيم الأساسية والتحليل في كل مرحلة من مراحل وضع الاستعراض، وتنفيذه. فعند تنسيق الاستعراضات، ينبغي أن يكون للمساواة بين الجنسين موقع مركزي أثناء التخطيط واجتماعات أفرِقة العمل والخبراء، فيؤخَذ بها في جميع القرارات الاستراتيجية. كما يؤدّي تعميم بُعد المساواة بين الجنسين دوراً هاماً في صقل عملية الاستعراض، بدءاً من مراحل وضع المفاهيم وتحديد الأولويات والتحديات والفرص. وفي مرحلة التحليل، ينبغي تعميم هذا البُعد في البحوث وجمع البيانات وصياغة التوصيات بشأن السياسات.

إن الاستعراض المحلي الطوعي عملية مرِنة يمكن تكييفها مع الاحتياجات والظروف المحدَّدة للمدينة أو المنطقة، مع مراعاة الكفاءات البلدية. لكن لا بدّ أن تضمن الحكومات المحلية أن تكون عملية الاستعراض محدَّدة جيداً وشفافة وشاملة، وأن تشارك فيها الجهات المعنيّة كافة. ومن المهم أيضاً تعزيز الشراكات والترتيبات المشتركة بين الوكالات لضمان أن تكون هذه العملية تعاونية وأن تسعى كافة الجهات المعنيّة معاً لتحقيق الأهداف المشتركة. ويجب أن تطرح هذه المقاربة منهجية تركِّز على المحصّلات والنتائج، مما يضمن دمج عملية الاستعراض المحلي الطوعي في خطط ومبادرات التنمية المحلية؛ منهجية يتمُّ تقييمها وتكييفها باستمرار لضمان بقائها ملائمة وفعّالة ومستجيبة لاحتياجات وظروف المدينة أو المنطقة.

2. الرؤية المشتركة وإشراك الجهات المعنيّة

في هذه المرحلة، من المهم التعاون لتطوير رؤية مشتركة للاستعراضات، والمشاركة مع مختلف الجهات المعنيّة وزيادة المشاركة إلى أقصى حد. فكل مرحلة من مراحل الاستعراض هي فرصة لتعزيز المشاركة باستخدام آليات مختلفة آيلة إلى تحقيق أهداف محدَّدة. ومن الضروري اعتماد نَهج تعاوني في بناء رؤية مشتركة. فالهدف الرئيسي هو الاستفادة من االآراء المتنوّعة وما تتيحه من إمكانات. ويجب أن يكون توطين أهداف التنمية المستدامة مدفوعاً بالتزام وبحسّ الملكية من أوسع مجموعة ممكنة من الجهات الفاعلة.

هذا وتؤدي خطة عام 2030 والخطة الحضرية الجديدة دوراً مهماً في هذه العملية من خلال توفير لغة مشتركة للتفاعل وإطار تعاوني للعمل. وتوجّه الرؤية المشتركة، في إطار جدول الأعمال الإيجابي لأهداف التنمية المستدامة[26]، تحديد الأهداف وصنع القرار وتحديد الأولويات والتنفيذ. ويشير الدليل المصوّر للخطة الحضرية الجديدة (الصفحة 91)[27] إلى أنه ينبغي دمج الرؤى الناتجة عن هذه العمليات في أدوات التخطيط باعتبارها مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تقود العمل. إن الطبيعة المترابطة لأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، إلى جانب قدرتها على الوصول إلى مختلف القطاعات والمجتمعات والفئات الاجتماعية، تشكّل مجالاً خصباً لبناء رؤية مشتركة للتنمية الحضرية المستدامة التي لا تهمل أحداً.

غالباً ما تكون الرؤية والرسالة الأساس في العمل التعاوني. ففي حالة الاستعراضات المحلية الطوعية، من المهم تسليط الضوء على مواءمة أهداف التنمية المستدامة مع رؤية المدينة، وتنفيذها بما يتناسب مع هذه الرؤية. وفي المنطقة العربية، يؤكد استعراض مدينة عمّان على رؤية أمانة عمّان الكبرى في أن تكون المدينة ذكية وحديثة ومستدامة ومرِنة. أما في أغادير، فتستند رؤية الاستعراض الخاص بالمغرب على أن تكون المدينة ذكية ومستدامة وشاملة؛ وأما في المدينة المنوّرة، فيسلّط الاستعراض الخاص بالمملكة العربية السعودية الضوء على رؤية سلطة التنمية المحلية في أن تكون المدينة ذكية ومستدامة، تتمحوّر حول الإنسان.

وقد أَدرجت بعض البلدان العربية آليات إشراك الجهات المعنيّة في عملية الاستعراض الوطني الطوعي. فقد أقام كل من لبنان وعُمان والإمارات العربية المتحدة، على سبيل المثال، مبادرات شاملة لعدة قطاعات، كما أشرك كل من المغرب والسودان وتونس البرلمانات والشباب والحكومات المحلية في استعراضاته الوطنية الطوعية. هذا وتضمّن الاستعراض الوطني الطوعي في قطر لعام 2021 نَهجاً متعدِّد الجهات حيث شاركت فيه جهات

معنيّة مختلفة من الحكومة الوطنية والأوساط الأكاديمية والقطاع العام والقطاع الخاص. وقد اتَّبَعَ كل من عمّان وأغادير بالمغرب في استعراضيهما نَهجاً استراتيجياً لإشراك الجهات المعنيّة كافة والتعاون معها لضمان حسِّ الملكية والالتزام والشمولية طوال عملية وضع الاستعراض (الشكلان 4 و5).

الشكل 4. عملية إشراك الجهات المحلية في الاستعراض المحلي الطوعي في عمّان

المصدر: المؤلف.

الشكل 5. عملية إشراك الجهات المعنيّة في الاستعراض المحلي الطوعي الذي وضعته أغادير بالمغرب

المصدر: المؤلف.

من الضروري اتباع نَهجٍ متعمد واستراتيجي لهذه المرحلة من الاستعراض المحليِّ الطوعي. لذلك لا بدّ من وضع خطة لإشراك الجهات المعنيّة تبحث في مسائل مهمة مثل تحديد هذه الجهات وطريقة وتوقيت إشراكها[28]. تعتمد هذه القرارات على مرحلة الاستعراض وخصائص المجموعات والجهات الفاعلة المختلفة. كما تُعَدُّ خطة المشاركة أداة مهمة للاستعداد للتحديات المحتمَلة، مثل محدودية الموارد، ونقص المهارات التقنية اللازمة للقيام بأنشطة المشاركة، والعقبات التي تحول دون تعبئة الجهات الفاعلة الرئيسية أو تحديد الجهات الفاعلة المعرَّضة للمخاطر والوصول إليها.

بعد ذلك، لا بدّ من تصميم عملية مسح، وتحديد الجهات الفاعلة والمجتمعات الرئيسية. يمكن تحديث قاعدة البيانات بشكل متكرر واستخدامها في مراحل مختلفة من الاستعراض. بالإضافة إلى بيانات الاتصال والوظيفة والمنظمة، يمكن أن تتضمن عملية المسح معلومات حول التأثير المتوقّع الذي سيحدثه الاستعراض المحلي الطوعي على فرد أو مجموعة والقدرة على المشاركة في الأنشطة التشاركية[29].

ومن المهم أيضاً أن نؤكد في هذه العملية على مبدأ عدم إهمال أحد، بحيث تشمل مجموعة متنوّعة من الجهات الفاعلة وتتوسع في تغطية الفئات المعرَّضة للمخاطر. وتقترح اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقوم الممارسات التشاركية بتحديد هذه الفئات على اختلافها وتقييمها وإقامة شراكات معها وإدماج رؤاها في الاستعراض (الجدول 3)[30].

يمكن تحقيق مشاركة الجهات المعنيّة على مستويات نوعية مختلفة (الشكل 6). وتشير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث[31] إلى أنه لا بدّ للمشاركة من أن تكون هادفة وشاملة وتحويلية واستباقية، وأن نوعية المشاركة تتمثَّل عادة في إمكانية التأثير على عملية صنع القرار. وبينما تركِّز المستويات الدنيا من المشاركة على الإعلام والاستشارات، فإن المستويات العليا تُنْتِجُ مشاركةً وتعاوناً[32].

الجدول 3. عدم إهمال أحد: عملية المشاركة

التحديد	التقييم	الجهة الشريكة
الفئات المعرَّضة للاهمال والمحرومة	الثغرات في البيانات	الفئات المعرَّضة للإهمال والمحرومة
الفئات "المعرَّضة للإهمال" غير الظاهرة	أوجه الحرمان المتقاطعة	منظمات المجتمع المدني والجامعات

المسح	التحديد	الإشراك

• من هي الفئات المعرَّضة للإهمال؟
• ما هي الفئات التي يصعُب الوصول إليها، تلك التي لا تمثلها منظمات المجتمع المدني؟
• لمَ هي معرَّضة للإهمال؟
• ما هي أوجه الإهمال؟
• لماذا يتمُّ استبعادها من الخطاب العام أو جمع البيانات بانتظام حول أهداف التنمية المستدامة وأهداف ومؤشّرات وغايات خطة عام 2063؟
• ما هي المنظمات المحلية التي تدعم الفئات المهمَّشة؟
	• ما هي الإحصاءات المتاحة؟
	• ما هي البيانات الإضافية التي يجب جمعها:
	  • كيف سيتمُّ جمع البيانات؟
	  • كيف سيتمُّ تصنيف البيانات؟
	• كيف يمكن استكمال الإحصاءات الحالية ببيانات نوعية:
	  • لتسجيل التحديات التي تواجهها الفئات المهمَّشة؟
	• هل تواجه الفئات أوجه حرمان متعدّدة:
	  • ما هي أوجه الحرمان؟
	  • هل من أوجه حرمان متقاطعة أو متداخلة؟
		• كيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني والجامعات المساعدة:
		  • لتحديد الفئات التي لا تمثلها هذه المنظمات والوصول إليها؟
		  • لإجراء البحوث النوعية؟
		  • لتحديد المؤشّرات المناسبة ومصادر البيانات ذات الصلة؟
		  • لضمان مشاركة الفئات المعرَّضة للإهمال في مراحل الاستعراض المحلي الطوعي الخاصة بالتخطيط والتنفيذ والمتابعة؟

المصدر: المؤلف.

الشكل 6. مستويات نوعية المشاركة

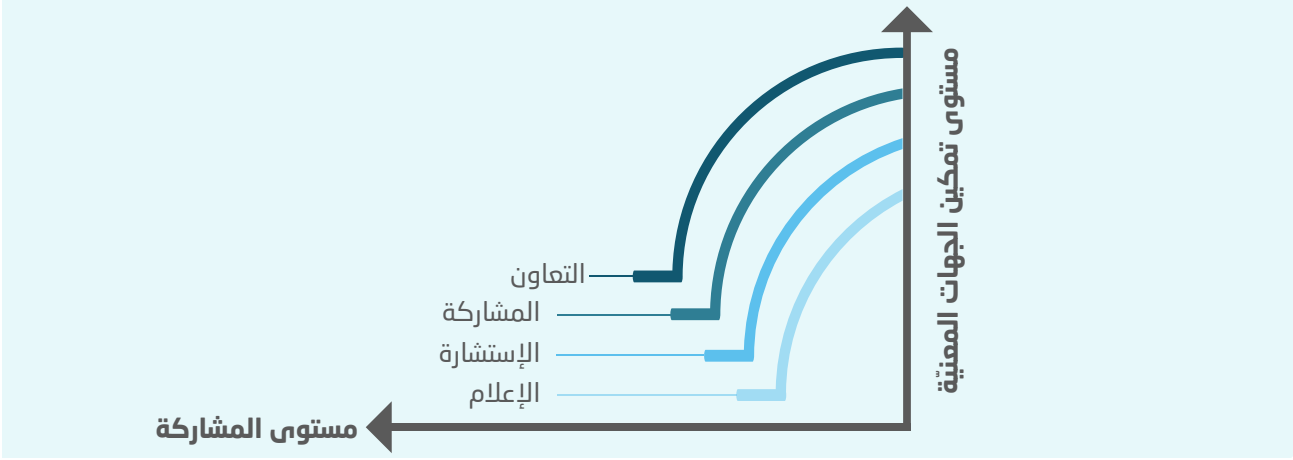

المصدر: Stakeholder Engagement and the 2030 Agenda: A Practical Guide, UNDESA and UNITAR (2020).

الجدول 4. أمثلة على أهداف المشاركة الاستراتيجية

الإعلام	- انطلقت العملية وهناك مشاركة أعمق قادمة. - الجهات المعنيّة لديها مستوى منخفض من فهم عملية الاستعراض المحلي الطوعي.
الإستشارة	- توجد خطط واضحة، وخيارات التغيير محدودة. - ترغب الحكومات المحلية في تحسين خططها الحالية وهي قادرة على استخدام التعليقات للقيام بذلك. - يمكن للجهات المعنيّة فهم الخطط والخيارات والارتباط بها. - تلتزم الحكومات المحلية بتزويد الجهات المعنيّة بتعليقاتها حول كيفية تأثير مدخلاتهم على النتائج.
المشاركة	- تحتاج الحكومات المحلية إلى خبرة الجهات المعنيّة واتصالاتها من أجل تنفيذ القرارات تنفيذاً فعالاً. - تلتزم الحكومات المحلية بدمج المَدخلات الواردة في قراراتها وتزويد الجهات المعنيّة بتعليقاتها. - تُعْرِبُ الجهات المعنيّة عن رغبة فاعلة وتُظْهِرُ قدرةً على المشاركة في عملية تنفيذ الاستعراض المحلي الطوعي ومراجعته.
التعاون	- من الضروري أن تشعر الجهات المعنيّة بملكية عملية تنفيذ ومراجعة الاستعراضات الطوعية. - تكتسب الأطراف كافة فائدة إضافية من العمل معاً. - هناك ما يكفي من الوقت والموارد لجعل التعاون هادفاً. - تُظْهِرُ الحكومات المحلية والجهات المعنيّة الإرادة السياسية والرغبة والالتزام بتطوير شراكة هادفة حيال تنفيذ ومراجعة الاستعراضات الطوعية. - تدرك الحكومات المحلية الحاجة إلى مشورة الجهات المعنيّة وابتكارها لإيجاد حلول، وهي ملتزمة بعمليات صنع القرار المشتركة.

المصدر: مقتبس من Stakeholder Engagement and the 2030 Agenda: A Practical Guide, UNDESA and UNITAR (2020).

لا بدّ من تحديد الغرض الاستراتيجي لكل نشاط للمشاركة بوضوح. فعلى سبيل المثال، تركِّز العمليات الإعلامية على توفير المعلومات الأساسية للاستعراض، في حين أن الاستشارات غالباً ما تبحث في مسائل معيّنة وتحدِّد مسارات العمل (الجدول 4). وتؤدي عمليات المشاركة هي أيضاً دوراً محورياً في تيسير ظهور مقترحات ابتكارية وإشراك مختلف الجهات الفاعلة في جمع البيانات وتحليلها. وتُعَدُّ الممارسات التعاونية هي أيضاً مفيدة لإشراك الجهات المعنيّة الرئيسية وتوطيد الشراكات.

يمكن أن تكون أنواع المشاركة المتعدِّدة مفيدة في مراحل مختلفة من الاستعراضات اعتماداً على السياق والموارد المتاحة. وغالباً ما تكون التمارين التثقيفية أدوات قيِّمة في المراحل المبكِّرة من الاستعراضات أو عندما تحتاج الجهات الفاعلة المعنيّة إلى فهم أفضل للاستعراضات والخطط الأخرى ذات الصلة، مثل خطة عام 2030 والخطة الحضرية الجديدة. وتعتبر تمارين التشاور مفيدة عند الحاجة إلى ملاحظات فنية أو رؤى متنوّعة لتحسين آليات معيّنة. أما ممارسات المشاركة فمؤثِّرة في سياق صنع القرار والمراجعة. وأخيراً، تعتبر الممارسات التعاونية ضرورية لتعزيز الالتزام والملكية من مختلف الجهات المعنيّة وللحالات التي تحتاج إلى حلول مبتكَرة (الجدول 5).

الجدول 5. أمثلة على سياقات المشاركة

الإعلام	- توفير معلومات منتظمة للجهات المعنيّة حول خطط التنفيذ وعملية الاستعراض.
الإستشارة	- التشاور مع مجموعات محدَّدة حول مقترحات محدَّدة. - مشاورات أو استبيانات عامة عبر الإنترنت حول مقترحات محدَّدة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. - اجتماع مفتوح لمناقشة مقترحات محدَّدة. - النظر في البحوث القائمة.
المشاركة	- مشاورات محلية حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة حيث يتمُّ الترحيب بالمقترحات الجديدة. - مراجعات موازية للجهات المعنيّة، يتمُّ التعامل معها على أنها مدخلات ذات مغزى في عملية الاستعراض. - المشاورات أو الحوار المحلي أثناء عملية الاستعراض حيث يتمُّ الترحيب بالمقترحات الجديدة. - إشراك الجهات المعنيّة في صياغة مؤشِّرات أهداف التنمية المستدامة على المستوى دون الوطني وجمع البيانات. - العمل مع الجهات المعنيّة كشركاء في تقديم الخدمات من أجل الاستعراضات المحلية الطوعية.
التعاون	- لجان تنسيق دون وطنية معنيّة بأهداف التنمية المستدامة/لجان دون وطنية معنيّة بالتنمية المستدامة بمشاركة طويلة الأمد وهادفة من الجهات المعنيّة. - تحالفات بين الجهات المعنيّة المتعدّدة مدعومة من الحكومة/مجموعات عمل مواضيعية حول أهداف محدَّدة للتنمية المستدامة. - إشراك الجهات المعنيّة في عملية استراتيجية التنمية دون الوطنية التي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. - لقاءات مفتوحة.

المصدر: مقتبس من Stakeholder Engagement and the 2030 Agenda: A Practical Guide, UNDESA and UNITAR (2020).

الجدول 6. أمثلة على أدوات المشاركة

الإعلام	الإستشارة	المشاركة	التعاون
- صحائف الوقائع - يوم نقاش مفتوح - النشرات الإخبارية والنشرات والتعاميم - مواقع الإنترنت - ندوات عبر الإنترنت - الراديو - الصحف ووسائل الإعلام الرسمية	- حلقات النقاش - المسوح - الاجتماعات الداخلية و/أو العامة - ندوات عبر الإنترنت - دردشات وسائل التواصل الاجتماعي - مِنصّات على شبكة الإنترنت للمناقشة والمُدخلات - الراديو	- الاقتراع التداولي - التماس التوصيات والمقترحات - ورش العمل - المنتديات - توفير البيانات - ندوات عبر الإنترنت - دردشات وسائل التواصل الاجتماعي - مِنصّات على شبكة الإنترنت للمناقشة والمُدخلات	- الهيئات التوجيهية أو الاستشارية - مجموعات العمل - التخطيط المشترك والمشاريع المشتركة - اللجان الدائمة أو المخصَّصة - تيسير بناء التوافق ومنتديات صنع القرار - التدريب وبناء القدرات لدعم العمل المشترك

المصدر: مقتبس من: Stakeholder Engagement and the 2030 Agenda: A Practical Guide. UNDESA and UNITAR (2020).

تجدر الإشارة إلى أنه ينبغي استخدام أدوات مشاركة مختلفة في مراحل مختلفة من دورة وضع الاستعراض المحلي الطوعي، وذلك وفقاً لأهداف كل مرحلة. فعلى سبيل المثال، قد يكون الهدف في مرحلة معيّنة مناقشة الأولويات والدوافع الاستراتيجية للاستعراضات. أما في مراحل أخرى، فقد يكون الهدف الحصول على رؤى لجمع البيانات الفنية وتحليلها. بالإضافة إلى ذلك، قد تنشأ تعقيدات قطاعية غير متوقعة، مما يستدعي المشاركة مع مجموعة معيّنة. لذا يُشجع على استخدام أدوات تشاركية متعدِّدة نظراً لقدرتها على تغطية مختلف الفئات الاجتماعية التي تتفاعل باستخدام وسائط أخرى (الجدول 6).

من المهم أن تُتبَّع منهجية شفافة لجمع البيانات الناشئة عن هذه العمليات وتحليلها. باختصار، ينبغي تفعيل هذه العمليات التشاركية في جميع مراحل الاستعراضات المحلية الطوعية، مع مراعاة أهدافها الاستراتيجية، والجهات الفاعلة المعنيّة، والمنهجيات، والأدوات، والموارد، والجدول الزمني.

أما وقد تجاوز عدد الاستعراضات المحلية الطوعية المنشورة في جميع أنحاء العالم الـ 250 استعراضاً (ثلاثة منها فقط من المنطقة العربية)، تَظْهَر أمثلة مثيرة للاهتمام على مشاركة الجهات المعنيّة وعلى الأنشطة التشاركية. فعلى سبيل المثال، تضمن برنامج الاستعراض

الإطار 3. أنشطة مبتكَرة

في كثير من الحالات، لن تتناسب الأدوات الجاهزة مع الخصائص السياقية. لذا قد تؤدي العمليات التشاركية الخارجة عن المألوف دوراً مهماً في الوصول إلى المعرفة والرؤى المنطلقة من القاعدة والاستفادة منها إلى أقصى حد.

أحد الأمثلة على ذلك هو مشروع مستقبل المدن في جنوب أفريقيا: تصور مستقبل أحيائنا. فهو يربط روايات الحياة اليومية وتجاربها بعملية التخطيط، ويجمع بين القصص والشكل الحضري والبيانات العلمية لتعزيز رؤية مشتركة للمدينة بشكل تعاوني. وقد أشرك المشروع السكان المحليين في أنشطة مختلفة مثل ورش العمل والرحلات الاستكشافية وجلسات رسم الخرائط واستنباط الأفكار باستخدام الفن والموسيقى. ويعتبر هذا النَّهج أيضاً وسيلة قوية لربط معرفة الخبراء بالمعرفة من القاعدة الشعبية، وإشراك السكان في القرارات المتعلقة بالأولويات الاستراتيجية للمدينة.

الذي وضعته نيويورك عام 2019[33] مجموعة متنوّعة من مِنصَّات المشاركة، كالدراسة الاستقصائية التي طالت حوالي 14,000 نسمة، والفعاليات المركَّزة التي ضمت حوالي 2,400 مشاركاً من مختلف الأحياء، وإنشاء مجلس استشاري وتفعيل قنوات التعاون الإقليمي.

تُعَدُّ مشاركة الجهات المعنيّة أمراً بالغ الأهمية لإنشاء حوكمة محلية أكثر شمولاً وشفافيةً وفعالية. أضف إلى أنها تمكِّن المراحل اللاحقة من عملية الاستعراض (مثل التكامل الرأسي والأفقي) وتَمدُّ بالمعلومات الأنشطة الفنية الرئيسية المتعلقة بجمع البيانات وتحليلها. في الختام، تُعَدُّ مشاركة الجهات المعنيّة عنصراً مركزياً في كل مرحلة من مراحل الاستعراضات، مما يعزِّز قِيمة عملية إعداد التقارير ويثري عملية صنع القرار الناتجة عنها.

باء. مرحلة تحليل الوضع

1. تقييم السياق

تنطوي التحديات العالمية الراهنة على أهمية مراعاة السياق لما لها من تأثير غير متساوٍ على المناطق الحضرية في جميع أنحاء العالم. فَتأثير تغيُّر المناخ مثلاً ليس موحّداً على الصعيد العالمي، ويجب النظر في خصوصيات السياق المحلي مثل الجغرافيا والتركيبة السكانية والبنية التحتية لتطوير حلول فعّالة ومستدامة. وبالمثل، يمكن أن تختلف دوافع الهجرة وتأثيرها اختلافاً كبيراً عبر البلدان والمناطق الحضرية. كما تسلِّط جائحة كوفيد-19 الضوء على الحاجة إلى استجابات محدَّدة السياق لأن تأثير عمليات الإغلاق والاضطرابات الاقتصادية قد يختلف بشدة في المناطق ذات المستويات المتفاوتة من التنمية.

هذا وتواجه المدن في المنطقة العربية مجموعة متنوّعة من تحديات التنمية الحضرية بما في ذلك النمو السكاني السريع، والزحف الحضري العشوائي، والمستوطنات العشوائية، والبنية التحتية المهترئة، وعدم توفُّر الإسكان الميسور التكلفة، ومحدودية الوصول إلى الخدمات العامة والنقل، والتدهور البيئي[34]. إن فهم السياق المحدَّد لكل مدينة وتحدياتها الفريدة أمرٌ بالغ الأهمية لمعالجة هذه القضايا بفعالية.

يمكن للسياسات والبرامج، إذا ما أُخذت الخصائص المحلية بالاعتبار، أن تكون أكثر فعالية وكفاءة وإنصافاً في التصدي لهذه التحديات العالمية. فمراعاة السياق يساعد على ضمان تصميم التدخلات وفقاً للاحتياجات والظروف الخاصة بكل موقع، مما يؤدِّي إلى نتائج أفضل.

الجدول 7. أمثلة على المؤشّرات حسب بُعد البيانات

بُعد البيانات	أمثلة على المؤشّرات			
الديمغرافي	الحجم السياسي	نمو السكان	الكثافة السكانية	الهيكل العمري
الاقتصادي	معدل التوظيف	معدل الفقر	دخل الأسرة المتوسط	النشاط التجاري
المالي	الإيرادات	الإنفاق	المساءلة	الديون
الاجتماعي	السلامة	النقل	التعليم	الرعاية الصحية
السياسي	المشارَكة	الرأي العام	–	–

المصدر: المؤلف.

ملاحظة: هذه أبعاد توجيهية، وقد يكون للسلطات المحلية تصنيفات مختلفة لجمع البيانات.

في مرحلة تحديد السياق من مراحل عملية وضع الاستعراض، على الحكومات المحلية أن تركِّز على إنتاج صورة واضحة لسياق المدينة الراهن من خلال النظر في الأبعاد المختلفة للتنمية الحضرية واستخدام البيانات لتكوين رؤى دقيقة. تتضمن هذه المرحلة دراسة الديناميات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والمؤسسية والقانونية ذات الصلة بالمدينة. وبهذا المعنى، يمكن أن يكون تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والأخطار[35] أداة قوية لتكوين رؤى حول القدرات المحلية لتحقيق الأهداف المحدَّدة في الرؤية المشترَكة للاستعراضات المحلية الطوعية.

ومن الضروري في هذا الإطار تقديم لمحة عامة عن البيانات ذات الصلة، مثل البيانات الديمغرافية (كحجم السكان وأعمارهم)، والبيانات الاقتصادية (كالتوظيف والنشاط التجاري)، والبيانات المالية (كالإيرادات والنفقات والمساءلة)، والبيانات الاجتماعية (كمعدلات الجريمة، والوصول إلى وسائل النقل والتعليم والرعاية الصحية)، والبيانات السياسية (كالرأي العام والمشاركة) والبيانات البيئية (كالتلوث والمساحات الخضراء)، وسوى ذلك (الجدول 7).

يجب أن تحدِّد هذه الدراسة على التوالي اللوائح والسياسات الرئيسية (كلوائح تقسيم المناطق وقوانين البناء)، ودورات الميزانية والقدرة التقنية ذات الصلة بالاستعراضات المحلية الطوعية. ويمكن بعد ذلك استخدام هذه المعلومات لتوجيه القرارات المتعلقة بالسياسات والتخطيط، وتحديد أولويات الاستثمارات في المجالات التي تشتد فيها الحاجة إليها[36]. إن الفهم الواضح للوائح والسياسات القائمة التي تؤثِّر على مجالات العمل في الاستعراضات المحلية الطوعية أمرٌ بالغ الأهمية لضمان توافق السياسات الجديدة مع السياسات القائمة ودعمها. فاللوائح والسياسات القانونية تحدِّد إطار العمل، وتنجم عنها عقبات وفرص محتملة لتوطين أهداف التنمية المستدامة. ومن المهم أن يكون صانعو القرار على اطلاع متواصل بهذه العناصر، مما يؤدِّي إلى تقليص أي مخاطر للتحديات القانونية، وضمان الامتثال للقوانين والاتفاقات الوطنية والدولية، وتأمين الاستدامة الطويلة الأمد للمبادرات الجديدة.

كما يمكن أن يساعد تحديد دورات الميزانية المدنَ على تخطيط وتخصيص الموارد بشكل أكثر فعالية

في سبيل تحقيق مبادرات التنمية المستدامة. ولكن دورات الميزانية ليست مجرد مسألة محلية، فغالباً ما تؤثِّر عليها هياكل الحوكمة المتعدِّدة المستويات. ومن الضروري أن تكون إدارة المدن على اطلاع بكيفية إدراج دورات ميزانياتها ضمن دورة الميزانية الوطنية الأوسع نطاقاً، وأن تحدِّد فرص المواءمة والتعاون مع المستويات الحكومية الأخرى. ولهذا أهمية خاصة في حالة المدن التي لا تتحكم بميزانياتها، بل تعتمد على المخصَّصات والتحويلات الوطنية. وفي مثل هذه الحالات، لا بدّ من التوسُّع في فهم عملية التخصيص، والمعايير المستخدَمة في توزيع الأموال ودور الحكومة الوطنية في دورة الميزانية.

وبالإضافة إلى ذلك، يساعد تقييم القدرات التقنية المدن على فهم المهارات والخبرات اللازمة لتنفيذ الإجراءات. ويمكن استخدام هذه المعلومات لتحديد الثغرات في القدرات، وتنظيم برامج للتدريب وبناء القدرات لمعالجة هذه الثغرات. وعلى السلطات المحلية أن تعطي الأولوية لتخصيص الموارد، وتشكِّل القدرة التقنية عاملاً هاماً في وضع مبادرات تتّسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة.

من غير المرجَّح أن ينجح نَهج واحدٌ للتنمية الحضرية ويكون مناسباً للجميع في المنطقة العربية نظراً لتنوّع الظروف والتحديات المحلية. ولذلك، فإن مراعاة السياق أمرٌ بالغ الأهمية لضمان تصميم برامج التنمية الحضرية وفقاً للاحتياجات المحدَّدة لكل مدينة، فتميل إلى أن تكون فعّالة ومستدامة على المدى الطويل. هذه العملية القائمة على الأدلّة أساسية لتكوين فكرة عن الاتجاهات والمجالات ذات الأولوية التي ستوجه عملية وضع الاستعراض المحلي الطوعي. أضف إلى إن الفهم الدقيق للخصائص المحلية يمهِّد الطريق لتمكين اتساق السياسات المتعدِّدة الأطراف.

ينبغي فهم هذه المرحلة من الاستعراضات على أنها عملية تحسين إدراك الحكومة المحلية للسياق المحلي، لا سيّما في ما يتعلق بالموضوعات الرئيسية للتنمية المستدامة. ففي ذلك إفادة للمراحل اللاحقة من وضع الاستعراض، أي عندما يُجرى مزيد من المعايرَة وتحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة واتخاذ الإجراءات. كما يتمُّ استخدام البيانات التي تُجمع في هذه المرحلة لدعم التحليل في مراحل العملية اللاحقة.

2. مرحلة المعايرَة

بعد تحديد السياق، يصبح من الأهمية اتخاذ قرارات استراتيجية واختيار مجالات العمل الرئيسية. وتأتي مرحلة المعايرَة بمثابة بوصلة لتوجيه القرار، إذ تدعم تحديد أولويات المبادرات في كل موقع، وتربط عملية بناء الاستعراض بالاحتياجات والتحديات والفرص المحدَّدة.

أولاً، يجب أن تشارك المدن في مسح المشاريع والمبادرات على أساس أهداف التنمية المستدامة (الجدول 8). ومن الضروري تقديم لمحة عامة عن المشاركة المباشرة وغير المباشرة في مبادرات توطين أهداف التنمية المستدامة (كالاستعراضات المحلية والوطنية الطوعية السابقة في المنطقة، والمشاركة في المنتديات، والعضوية في شبكات المدن، والاستراتيجيات وخطط العمل المحدَّدة، ومشاريع بناء القدرات، وما إلى ذلك). ويوفِّر هذا المسح فهماً أفضل للمبادرات الموضوعة قيد التنفيذ، فيكشف أوجه التآزر وفرص التعاون.

تُعَدُّ عملية الاستعراض المحلي الطوعي فرصة مهمة لتعميم مفردات الخطط الدولية في صنع السياسات المحلية، مما يسهِّل التنسيق بين أهداف التنمية المستدامة والمبادرات المحلية. ولذلك، من المهم ربط الجهود القائمة بالغايات المختلفة المنبثقة عن أهداف التنمية المستدامة. وتوفِّر أداة التقييم المتكامل السريع التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا[37] نَهجاً منظَّماً لمواجهة هذا التحدي، وتربط السياسات المحلية والوثائق الاستراتيجية بأهداف التنمية المستدامة والغايات المختلفة (الجدول 9). ويوفِّر هذا التصور صورة واضحة لإمكانات التآزر والفجوات والفرص.

الجدول 8. أداة رسم خرائط المبادرات

	وصف البيانات	الموارد المعبأة	أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة	التوافق مع الرؤية الاستراتيجية
المبادرات ذات الصلة				
الوثائق والخطط ذات الصلة				
الجهات الفاعلة المشارِكة				
المشارَكة في المنتديات				
المشارَكة في الشبكات				

المصدر: المؤلف.

الجدول 9. مثال على أداة التقييم المتكامل السريع

مجالات السياسة العامة/الركيزة الاستراتيجية	الهدف 1: القضاء على الفقر							الهدف 2: الأمن الغذائي							
	1.1	1.2	1.3	1.4	1.5	1أ	1ب	2.1	2.2	2.3	2.4	2.5	2أ	2ب	2ج
الاستراتيجية الصحية	X				X										
سياسة قطاع المياه	X														
الاستراتيجية الوطنية للتنوّع البيولوجي												X	X		
قانون سياسة الأراضي	X				X										
السياسة الوطنية لأصحاب الحيازات الصغيرة					X		X		X	X					
برنامج إصلاح النظام القضائي					X	X									

المصدر: مقتبس من Rapid Integrated Assessment Tool: Mapping SDGS to local policies and strategies, UNECA, (2022, p. 39).

الإطار 4. الممارسات الجيدة، مكسيكو سيتي

يضع الاستعراض المحلي الطوعي لمدينة مكسيكو سيتي لعام 2021 دراسة لمجالاته ذات الأولوية من خلال ربط المبادرات المحلية بأهداف التنمية المستدامة والغايات والخطط الدولية. ويربط هذا النَّهج الإجراءات القائمة بالمجالات ذات الأولوية، فيحدّد الجهات المعنيّة العاملة في مجالات مماثلة، ويمكّن التعاون ويعمل كقاعدة بيانات دائمة التطوّر للإجراءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

على المستوى الوطني، تشارك البلدان في تحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة في الاستعراضات الوطنية الطوعية. ويشير التحليل الموثّق لـ 20 استعراضاً في المنطقة العربية[38] إلى بعض الاتجاهات التي تتخذها الأولويات الوطنية. ويوضِّح الشكل 7 أهداف التنمية المستدامة التي يتمُّ تقييمها في الاستعراضات التي تمثِّل عادة تحليلاً للتقدُّم المُحرَز في تنفيذ الأهداف وللتحديات والمشاريع والبرامج والمبادرات ذات الصلة. ومع أن بلدان المنطقة العربية متنوّعة ويعتمد تحديد أولوياتها الوطنية على عوامل مختلفة، إلا أن التحليل النوعي لهذه الوثائق يُظْهِرُ أنه غالباً ما يتمُّ تسليط الضوء على الأهداف 1 و3 و4 و8 و11 و13 و17 باعتبارها أولوية رئيسية، حتى بالمقارنة مع أهداف التنمية المستدامة الأخرى التي يتمُّ النظر فيها في الوثيقة نفسها.

الشكل 7. أهداف التنمية المستدامة التي تمَّ النظر فيها في الاستعراضات الوطنية الطوعية الواردة من المنطقة العربية

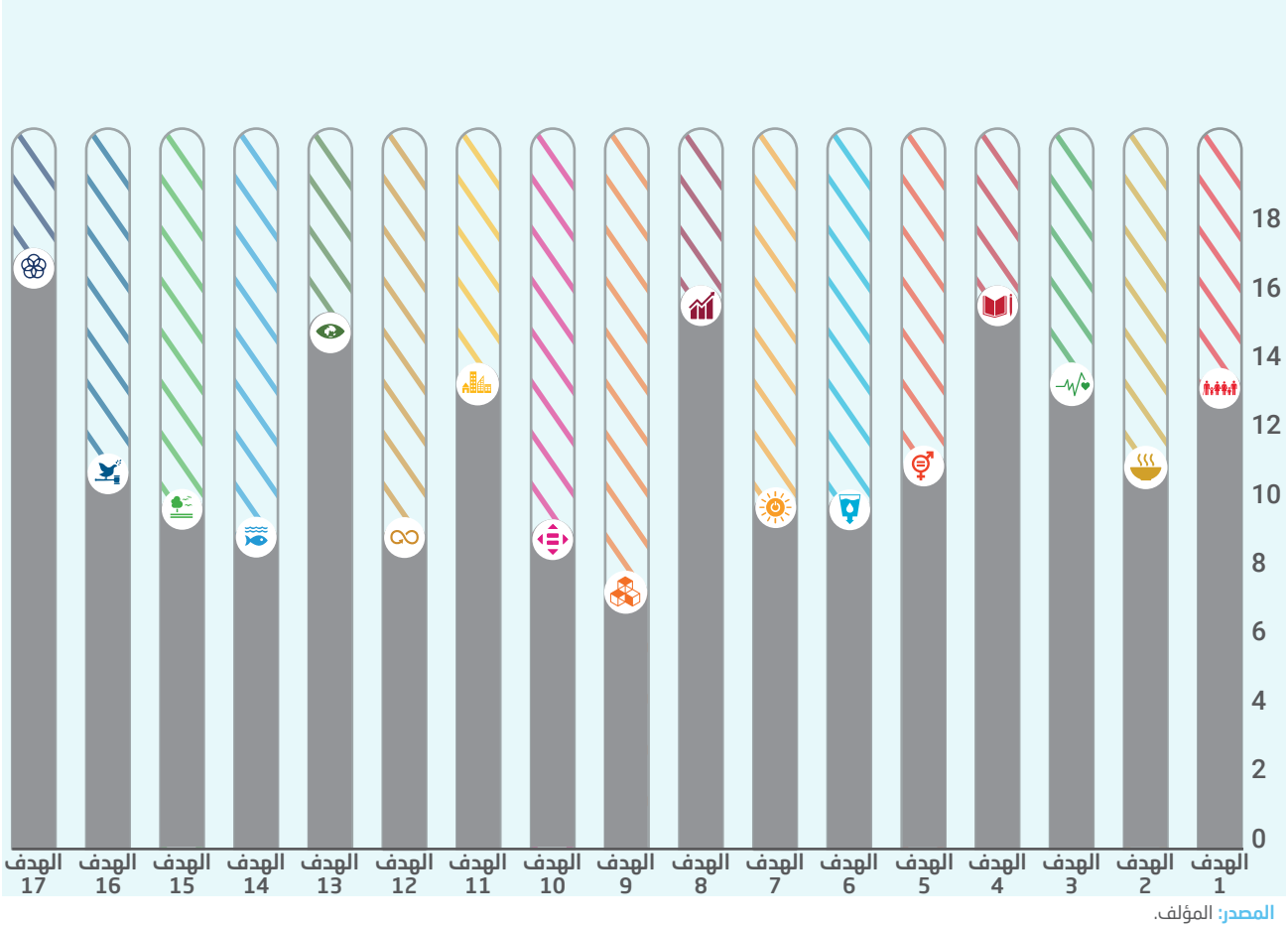

المصدر: المؤلف.

يتعيّن على الحكومات المحلية أيضاً أن تنخرط في عملية مماثلة. أما الخطوة التالية في مرحلة المعايرَة فهي تحديد الأولوية في تخصيص الموارد. غالباً ما تفتقر المدن إلى الموارد اللازمة لجمع البيانات وتحليلها بشكل فعّال والمتابعة بإجراءات ملموسة لجميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. لذلك، يتعيَّن تحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة، وتعظيم إمكانات العمل من خلال عملية شفافة قائمة على الأدلّة (الجدول 10). أما المعايير المهمة لتحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة فهي:

- يتمُّ اختيار الأهداف والغايات على أساس تقارُبها مع أولويات التنمية المحلية.
- يتمُّ اختيار الأهداف والغايات بناءً على إمكانية الوصول إلى البيانات وتوافرها.
- يتمُّ اختيار الأهداف والغايات بناءً على الرؤى المكوّنة خلال عملية تحديد السياق، مع إعطاء الأولوية للأهداف ذات التأثير غير المتناسب لتسريع توطين أهداف التنمية المستدامة.
- يتمُّ اختيار الأهداف والغايات بناءً على أوجه التآزر المحتمَلة مع المبادرات القائمة (على مستوى المدينة، المشاريع القطاعية والتقنية، الوثائق والمبادرات).
- يتمُّ اختيار الأهداف والغايات بناءً على قدرتها على الوصول إلى مختلف القطاعات والشرائح الاجتماعية.
- يتمُّ اختيار الأهداف والغايات على أساس صلتها بولايات الحوكمة ذات الصلة.

الجدول 10. مصفوفة تحديد الأولويات

أهداف التنمية المستدامة	توفُّر البيانات	التقارُب الاستراتيجي	أوجه التآزر الملموسة	الوصول إلى الإمكانات	رؤى السياق
1					
2					
3					
4					
5					
6					
7					
8					
9					
10					
11					
12					
13					
14					
15					
16					
17					

المصدر: المؤلف.

الإطار 5. مثال

الهدف 11: الغاية 11-1: ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، وتحديث الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030.

خلال مرحلة تحديد السياق، غالباً ما يتمُّ البحث في مواضيع الديمغرافية والبيانات حول حجم السكان والنمو السكاني وتدفُّقات الهجرة والكثافة السكانية، فضلاً عن الميزنة البلدية والقدرات المالية. وهذه العناصر أساسية لفهم البيانات المتعلقة بالهدف 11-1.

الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة: الغاية 17-6: تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

خلال مرحلة تحديد السياق، تُجرى دراسة مشاركة المدينة مع مستويات الحكم الأخرى إلى جانب مشاركتها مع المجتمع الدولي، من خلال شبكات المدن مثلاً. وهذه العناصر مهمة لوضع مؤشّرات تتعلق بالهدف 17-6.

يجب توخي التوازن في اختيار عدد أهداف التنمية المستدامة، بحيث تكون وافية، لا مبالغ فيها، للتوصل إلى نَهج تمثيلي للاستعراضات المحلية الطوعية، مع الحرص على المنحى العملي الواقعي في التنفيذ.

بالإضافة إلى إعطاء الأولوية لمجموعة فرعية من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، يجب على المدن كافة النظر في تضمين الهدفين 11 و17 من أهداف التنمية المستدامة في الاستعراضات الخاصة بها. فالهدف 11 يركِّز بشكل صريح على تطوير المدن والمستوطنات البشرية، مما يجعله وثيق الصلة بالحكومة المحلية. ويوفِّر هذا الهدف إطاراً شاملاً للمدن للعمل على جعل مجتمعاتها شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة. ويميل إلى أن يكون الاختيار الأكثر شيوعاً للمدن في جميع أنحاء العالم المنخرطة في الاستعراضات المحلية الطوعية (حوالي 80 في المائة من الاستعراضات المنشورة حتى تاريخه تنظر في الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة). لذلك، من خلال إعطاء الأولوية للهدف 11، يمكن للمدن ضمان إمكانات قوية لتبادل المعرفة ومقارنة تقدُّمها بالمدن الأخرى على مستوى العالم.

ويوصى أيضاً باستخدام الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة (تعزيز وسائل تنفيذ الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة وتنشيطها) لتقييم التقدُّم المُحرَز لأنه يوفِّر إطاراً لمواءمة الموارد والشراكات وتعبئتها. باستخدام هذا الإطار، يمكن للحكومات المحلية أن تضمن تعاونها بفعالية مع المستويات الأخرى من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق نتائج التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد استخدام إطار الهدف 17 الحكومات المحلية على تحديد الفجوات في التمويل والموارد وهي خطوة مهمة لتمكين توطين أهداف التنمية المستدامة.

كما يتمتَّع الهدفان 11 و17 بمزايا عملية إذا ما تمَّ اختيارهما كجزء من عملية الاستعراض المحلي الطوعي. وعلى أي حال، ينبغي أن تنخرط عملية الاستعراض في مرحلة تحديد السياق، وغالباً ما تتحوّل البيانات المجمَّعة بشكل طبيعي إلى مؤشِّرات للهدفين 11 و17. لذلك، فإن اختيار هذين الهدفين كنقطة انطلاق لتحديد الأولويات يوفِّر لعملية الاستعراض انسياباً فعالاً في مرحلة أولى، ويؤسس بشكل طبيعي للانتقال إلى المرحلة التالية.

ومن الضروري اعتماد نَهج حقوق الإنسان في تقييم جميع أهداف التنمية المستدامة. ولا بدّ أن يوجه هذا النَّهج الشامل بناء التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة المنبثقة عن الاستعراضات المحلية الطوعية. ففي تعميم بُعد المساواة بين الجنسين، على سبيل المثال، يمكن تحديد الروابط في جميع الأهداف والمقاصد: المرأة والفقر؛ أنواع العمالة وظروف سوق العمل؛ التوزيع غير المتكافئ لأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر؛ تحكُّم المرأة بجسدها؛ تحكُّم المرأة بدخل الأسرة ومواردها؛ أثر النزاعات المسلحة على وضع النساء والفتيات؛ وغيرها من القضايا. وترتبط بعض هذه العوامل بأكثر من هدف، وبالتالي لا يمكن تنفيذ أي من الأهداف بالكامل دون التصدّي للتمييز بين الجنسين في

مختلف المجالات (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) وعلى مستويات مختلفة (تشريعية ومؤسسية واجتماعية) (الجدول 11).

ومن المهم أيضاً المشاركة في المجالات ذات الأولوية التي يحدِّدها سنوياً المنتدى السياسي الرفيع المستوى في ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. ومن شأن الزخم الناتج عن دورات الأولوية هذه تحقيق أقصى قدر من التنسيق ومن تنفيذ المبادرات المرتبطة بهذه الأهداف. وقد اختارت بعض المدن إعطاء الأولوية للأهداف التي يتمُّ بحثها في الدورة السنوية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى ذي الصلة، مستفيدة إلى أقصى الحدود من الأنشطة الدولية.

في هذه المرحلة، تكتسب الحكومات المحلية، من خلال وضع رؤية مشتركة وخطة لإشراك الجهات المعنيّة، وتفعيل تمارين تحديد السياق والمعايرَة، إدراكاً دقيقاً للتحديات والفرص وإمكانات التعاون الرئيسية. ويسهِّل تحديد الأولويات الاستراتيجية تخصيص الموارد بكفاءة ويولِّد زخماً للمراحل اللاحقة من الاستعراضات.

الجدول 11. مُدخلات حسب الموضوع تربط أهداف التنمية المستدامة بقضايا حقوق المرأة

	الهدف	مُدخلات حسب الموضوع تربط أهداف التنمية المستدامة بقضايا حقوق المرأة
1 القضاء على الفقر	القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان	• التمييز بين الجنسين في تخصيص الموارد الاقتصادية • التشريعات التمييزية • التفاوتات القائمة على النوع الاجتماعي في سوق العمل • المعايير الثقافية
3 الصحة الجيدة والرفاه	ضمان تمتُّع الجميع بأنماط عيش صحية وتعزيز الرفاهية للجميع لجميع الأعمار	• الاختلافات البيولوجية • التحكُّم بالموارد من منظور مراعٍ للنوع الاجتماعي • عبء العمل المنزلي غير المدفوع الأجر • موازين القوة داخل الأسرة • العنف القائم على النوع الاجتماعي
8 العمل اللائق ونمو الاقتصاد	تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتِجة، وتوفير العمل اللائق للجميع	• تكلفة التباطؤ الاقتصادي وتأثيره على الأفراد من منظور مراعٍ للنوع الاجتماعي • التمكين من خلال العمل المدفوع الأجر • العلاقات القائمة على النوع الاجتماعي في سوق العمل
9 الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	بناء بنية تحتية قادرة على الصمود، وتعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار	• أثر التقدُّم الصناعي والتحوّل الاقتصادي ونمو صناعة التصدير على عمل المرأة • أثر التحوّلات القطاعية إلى أسواق غير نظامية داخل قطاع الخدمات
11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة	جَعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة	• دور المرأة وقدرتها على الوصول إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية (النقل) وخدمات معالجة النفايات • حق المرأة في مساحات حضرية آمنة (قضايا التحرُّش في الأماكن العامة)

المصدر: الإسكوا، تعميم بُعد المساواة بين الجنسين في الاستعراضات الوطنية الطوعية.

3. اتّساق السياسات

من الضروري ربط عملية وضع الاستعراض المحلي الطوعي بإدارة متعدِّدة المستويات وشاملة لعدة قطاعات، سعياً إلى تحقيق اتّساق السياسات[39]. ومن الضروري أيضاً ربط عملية الاستعراض بالمبادرات القائمة والوثائق الاستراتيجية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية، مما يؤدّي إلى إطلاق خطط حوكمة تعاونية ومواءمة دورات الميزانية (المزيد في الفصل 2-4-3 بشأن الإطار المالي للاستعراض المحلي الطوعي).

يعتبر تصميم الاستعراض عملية تعاونية، تشمل جهات فاعلة من مختلف المستويات والقطاعات. وتؤدّي الأُطُر المعيارية العالمية، التي توفِّرها الخطط المعتمَدة دولياً كخطة عام 2030 والخطة الحضرية الجديدة، وظيفة مركزٍ لتبادل المعلومات من حيث أنها تؤمِّن لغة مشتركة وتيسِّر التعاون. كما تشارك الحكومات الإقليمية والوطنية بشكل مباشر في هذه المبادئ، ولا بدّ لها أن تستنير استراتيجياً بالمعرفة التي تغذيها الحكومات المحلية التي تنفِّذ الاستعراضات. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري إشراك الجهات المعنيّة الرئيسية في عملية وضع الاستعراض (كالمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاعين العام والخاص)، مما يضمن اتباع نَهج شامل لاتّساق السياسات. ومن المهم أيضاً ربط هذه العملية بالمعرفة من القاعدة الشعبية عن طريق استخدام التقنيات التشاركية لتكوين رؤى تنطلق من القاعدة وتكون أساسية لتطوير مبادرات مؤثِّرة وعادلة.

ويكتسي التكامل الأفقي أهمية خاصة في المنطقة العربية حيث تتطلب تحديات التنمية المعقّدة جهوداً مترابطة عبر مختلف القطاعات. وهو يسعى إلى وضع سياسات منسَّقة عبر القطاعات، داخل المؤسسات وفيما بينها، لمعالجة التنمية المستدامة بشكل متماسك. ويكفل التكامل الشامل لعدة قطاعات، على سبيل المثال، اتّساق سياسات التنمية الاقتصادية مع سياسات حماية البيئة، وتجنُّب الصراعات وتعزيز مسار إنمائي أكثر استدامة. ويتطلب التكامل الأفقي أيضاً إعادة هيكلة تنظيمية، وكسر الانعزالية، وتعزيز العمل الاستراتيجي. في هذه العملية، يكون دور بناء القدرات مركزياً، حيث يرسم إطاراً مشتركاً لمختلف الجهات الفاعلة المشاركة في المشاريع التعاونية. ومن المهم أن تحدِّد الحكومة المحلية القطاعات والجهات المعنيّة المشاركة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والبحث عن أوجه التآزر وكشف الثغرات والتناقضات.

أما التكامل الرأسي فيعزِّز النُّظُم والعمليات اللازمة لتنسيق ومواءمة الاستراتيجيات والسياسات والأدوات القانونية والتنظيمية والموارد والولايات المتعدِّدة المستويات. ويترتب على الحكومات المحلية أن تحدِّد، في مختلف مستويات الحوكمة، الجهات الفاعلة ذات الصلة (كالإقليمية والوطنية ودون الوطنية والمحلية)، التي تشارك في المبادرات المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، سعياً إلى المواءمة مع السياسات والخطط والبرامج. وفي هذا السياق، لا بدّ من مواءمة عملية الاستعراض مع السياسات الحضرية الوطنية[40] كلما أمكن ذلك.

يوفِّر موئل الأمم المتحدة[41] إطاراً للسلطات المحلية التي تضع الاستعراضات الخاصة بها لتقييم قدراتها في مجال الحوكمة المتعدِّدة المستويات. ويربط هذا الإطار توطين أهداف التنمية المستدامة بالحوكمة المتعدِّدة المستويات، موفِّراً في الوقت نفسه أداة لتقييم الأداء تبحث في التكامل الرأسي والتكامل الأفقي ومشاركة الجهات المعنيّة (الجدول 12). كما يشدِّد على أهمية الحوكمة المتعدِّدة المستويات في جميع مراحل دورات السياسة (أي الالتزام السياسي والترتيبات المؤسسية والتخطيط والتنفيذ والرصد والإبلاغ).

من خلال ربط التكامل الرأسي والأفقي بمشاركة الجهات المعنيّة، يوفِّر هذا الإطار للسلطات المحلية نقطة انطلاق لتخطيط ورصد المشاريع والمبادرات المتعدِّدة المستويات، بهدف تحقيق اتّساق السياسات الاستراتيجية. ويعمل هذا الإطار أيضاً كأداة استعراض وبأثر رجعي من خلال تحديد المخرجات (مثل الآليات والهياكل) والنتائج (مثل الوظائف). وهو أمرٌ أساسي لإضفاء الطابع الرسمي والمؤسسي على أدوات اتّساق السياسات التي تنبثق بنجاح من عملية تطوير الاستعراض.

كما أن عملية الاستعراض مهمة للمواءمة الزمنية لأنها تشمل عادة مجموعة من الأهداف والمبادرات التي لا ترد في ولايات سياسية واحدة. لذلك، تؤدّي

الجدول 12. أداة تقييم الأداء

المبادئ	الأبعاد	العوامل السياقية	الممارسات				المخرجات	النتائج
			الالتزام السياسي والترتيبات المؤسسية	التخطيط	التنفيذ	الرصد والمتابعة		
	التكامل الرأسي							
	التكامل الأفقي							
	مشاركة الجهات المعنيّة							

المصدر: مقتبس من UN-Habitat (2022, p. 29).

الاستعراضات دوراً مهماً في توفير الاتّساق خارج الدورات السياسية، وتوحيد الرؤية وإضفاء الطابع المؤسسي على الآليات التشغيلية الناجحة، ما يجعلها تُخَلِّفُ إرثاً طويل الأمد للمدينة[42].

وفي حين ما زال وضع الاستعراضات المحلية الطوعية اتجاهاً مستجداً في المنطقة، أطلقت 20 دولة عربية استعراضاتها الوطنية. ويتيح هذا السيناريو فرصة للجهات الفاعلة المحلية لربط جهودها بالمبادئ التوجيهية القائمة والمعلومات ومصادر البيانات والمبادرات التي رسمتها الاستعراضات. أضف إلى أن التقدُّم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو عملية متعدِّدة المستويات، لا بدّ من اللجوء فيها إلى الحوكمة المتعدِّدة المستويات والتعاون. وبالنسبة للحكومات المحلية التي تقوم بتطوير الاستعراضات المحلية الطوعية، فإن إدماج خبرة الاستعراض الوطني الطوعي في هذه العملية أمرٌ حيوي لكسب الدعم الوطني أيضاً، وتيسير الدعم السياسي والمالي في مرحلة التنفيذ.

وينطوي الربط بين الاستعراض المحلي الطوعي والاستعراض الوطني الطوعي على إمكانية إنشاء دورات فعّالة لجمع البيانات وتخصيص الموارد وتنفيذها، تكون مفيدة وفعّالة للطرفين. فضلاً عن أن هذا الربط يدعم تبادل المعارف ونشر الممارسات الجيدة. هذا ويؤدّي ربط عمليات الاستعراض المحلي الطوعي والاستعراض الوطني الطوعي إلى تسريع التنفيذ وتسهيل التكامل الرأسي والأفقي بالإضافة إلى مشاركة الجهات المعنيّة، والتغلّب على الممارسات المنعزلة وتعزيز المشاركة. إنه عامل رئيسي في توحيد الآليات الرسمية لتعظيم إمكانات التكامل بين الاستعراض المحلي الطوعي والاستعراض الوطني الطوعي. ويجب أن تَحْدُثَ هذه المواءمة أيضاً من الجانب الجوهري، بحيث تتمُّ الاستفادة من المعرفة المنتجة في هذه التقارير لتعزيز الفهم، على المستويين المحلي والوطني، للتقدُّم المُحرَز على مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تحشد الاستعراضات الوطنية الطوعية والاستعراضات المحلية الطوعية سرداً موجَّهاً نحو المستقبل، غالباً ما ينتُج عن رؤية مشتركة منبثقةعن العمليات التشاركية ومشاركة الجهات المعنيّة. كما أن الربط بين الاستعراض المحلي الطوعي والاستعراض الوطني الطوعي يعزِّز شرعية هذه الرؤى المشتركة ويدفع إلى تأييد الجهات المعنيّة. فتغدو هذه الرؤية المشتركة التي يتمُّ تمكينها بشكل متبادل أكثر فعالية في تأمين مبدأ عدم إهمال أحد لأنها تنطوي عادة على تثليث عمليات تشاور متعدِّدة

على المستويين الوطني (الاستعراض الوطني الطوعي) والمحلي (الاستعراض المحلي الطوعي).

هذا ويمكن أن تختلف المشاركة بين مختلف مستويات الحكومات من حيث الجودة والعمق أيضاً، مما يؤدّي إلى تكامل متفاوت النسبة نحو تعميم أهداف التنمية المستدامة. وقد تتراوح التفاعلات من حوار محدود إلى مستويات عالية من الإنتاج المشترك (الشكل 8).

من شأن هذا التكامل، بشكل أساسي، أن يوطِّد ويعزِّز إطاراً ممكّناً للحوكمة المتعدِّدة المستويات حيث يتمُّ تطوير آليات لإشراك الجهات الفاعلة دون الوطنية في عملية صنع القرار وتحمُّل المسؤولية. ويمكن استخدام عدة آليات لربط الحكومات المحلية والوطنية بعمليات صنع القرار. قد تشمل هذه الآليات التماس آراء الحكومات المحلية بشأن السياسات والخطط الوطنية التي تؤثِّر على المجتمعات المحلية، وإشراك الحكومات المحلية في وضع المبادرات وتنفيذها، والمشاركة في وضع السياسات والخطط مع الحكومات المحلية لضمان مواءمتها مع الأولويات والاحتياجات المحلية.

في مثل هذه البيئة، يمكن للرؤى المستمَدة من عمليات تنفيذ الاستعراض الوطني الطوعي والاستعراض المحلي الطوعي أن تثري دورات التطوير اللاحقة من خلال تبادل المعرفة بمختلف الاتجاهات. ويجب أن يكون هذا التكامل متعمَداً ومكوّناً استراتيجياً من عملية صنع السياسات، في مراحل التخطيط والانطلاق والتنفيذ والرصد.

وبشكل عام، تُظْهِرُ الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنطقة العربية مجالات ذات أولوية مشتركة مثل جمع البيانات والتمويل وبناء الشراكات. كما يترأس تعميم بُعد المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في العديد من القطاعات الأولويات في العديد من البلدان، مثل مصر والأردن وقطر والمملكة العربية السعودية. لكن التركيز على مواضيع محدَّدة يختلف باختلاف البلدان. فالأردن مثلاً يشدِّد على تعميم مراعاة المناخ والرقمنة، في حين

الشكل 8. أمثلة على جودة التفاعل وآلياته

01 حوار محدود جداً
آليات قليلة أو آليات مستخدَمة بشكل غير مناسب، ولا نيّة للتغيير.

02 الالتزام بجعل الحوار فعالاً
المستوى دون الوطني مُدرج من الناحية المفاهيمية في آليات أهداف التنمية المستدامة ولكن لم يتم تشغيله بعد.

03 دعوة مخصَّصة
مثلاً فعاليات توعية وطنية، وبعض الاجتماعات التنسيقية ولكن على المستوى دون الوطني لم يتم "الاستماع إليها".

04 مشاورة مخصَّصة
مثلاً طلب البيانات المحلية من حين لآخر، المستوى دون الوطني موجود في بعض هيئات التنسيق القطاعية.

05 تشاور منتظم
وجود الحكومة المحلية والإقليمية أو جمعيات محلية وأقليمية في الهيئات الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإعداد التقارير.

06 تنسيق فعّال
الإدماج المنهجي للمنظور المحلي في استراتيجيات وسياسات أهداف التنمية المستدامة.

07 إنتاج مشترك
الإدراج المستمر والسلس والدائم للمستوى دون الوطني في السياسات الاستراتيجية والقطاعية وفي الاستعراضات الوطنية الطوعية.

08 حكومات محلية كجهات فاعلة رئيسية في أهداف التنمية المستدامة
مع نظام دعم تمكيني وطني (تقني، مالي، قانوني).

المصدر: Sustainable Cities Dialogue, Urban Governance at the Core of the Implementation of SDG 11, GTF, UCLG and UN-Habitat (May 2018).

الإطار 6. مواءمة دورات السياسات والحوكمة المتعدّدة المستويات - حالة عمّان

تمّ نشر الاستعراض المحلي الطوعي[أ] الخاص بعمّان في عام 2022، فإذا به الأول في المنطقة العربية، مما مهّد الطريق للحكومات المحلية الأخرى لتطوير مبادرات توطين أهداف التنمية المستدامة. وقد شكّل هذا الاستعراض رافعةً استراتيجية لدورة السياسة الوطنية، حيث تمّ وضعه بالتزامن مع الاستعراض الوطني الطوعي الثاني في الأردن، مما أنشأ فرص تعاون في مراحل مختلفة من عملية تنفيذ الاستعراض المحلي الطوعي. تجسّد هذه الحالة المشاركة التآزرية بين المستويين المحلي والوطني في المناقشات حول تحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة والتحديات وسُبُل المضي قُدُماً نحو تحقيق التنمية المستدامة. ويُظْهِرُ التكامل بين الاستعراض المحلي الخاص بعمّان والاستعراض الوطني الخاص بالأردن الممارسات الجيدة في الحوكمة المتعدّدة المستويات، مما يُنشئ مِنصّات لبناء القدرات وتحسين تخصيص الموارد.

أ. الإسكوا، الاستعراض المحلي الطوعي مدينة عمّان، الأردن، 2022.

يعطي الصومال الأولوية للحصول على المياه والمساواة في الحصول على التعليم. أما دولة الإمارات العربية المتحدة فتؤكد على التنمية المستدامة من خلال المشاريع الاقتصادية الخضراء والطاقة المتجدّدة وتطوير مؤشّرات الأداء الرئيسية الحضرية، في حين تؤكد المملكة العربية السعودية على الحاجة إلى الشراكات والتعاون.

تُعَدُّ الاستعراضات المحلية الطوعية أيضاً عناصر أساسية في تكوين الاستعراضات الطوعية دون الوطنية الناجحة[43]. والاستعراضات الطوعية دون الوطنية أدوات مقارنة تصاعدية على مستوى البلد تدرس المدن وتنقّب عن الاتجاهات والفجوات والفرص. وهذا التمرين ليس ممكناً إلا من خلال مواءمة جهود المدن الآيلة إلى توطين أهداف التنمية المستدامة، وتوحيد جمع البيانات وتجانس تحليلها. يتمُّ إطلاق إمكانات الاستعراضات الطوعية دون الوطنية من خلال القدرات الإقليمية على استنساخ الاستعراضات المحلية الطوعية العالية الجودة في مناطق حضرية متعدّدة، مما يخلق حجم عيّنة كبير ومعايير مقارنة (الشكل 9).

يجب أن تأخذ عملية الاستعراض المحلي الطوعي أيضاً في الاعتبار المناطق الوظيفية الحضرية التي تضمّ مدناً عديدة. وتشهد هذه المناطق على تعقيد عمليات التحضُّر، حيث لا تقتصر الديناميات الحضرية والمشاهد التشغيلية، وحركة الأشخاص والمعلومات والسلع على الولايات القانونية[44]. فمن المهم أن تتعامل الجهات الفاعلة المحلية والحضرية بشكل منهجي واستراتيجي مع هذه العمليات لتعزيز التعاون في إدارة البيانات ووضع سياسات حضرية تتصدّى لعمليات التحضُّر غير المتكافئة.

وعندما تكون عملية الاستعراض المحلي الطوعي شاملة لمختلف الجهات الفاعلة والقطاعات، تمكّن الحوكمة المتعدّدة المستويات وتزيد من اتّساق السياسات. وفي هذه الحالة، تكون للاستعراض القدرة على إثراء تفعيل المبادرات المشتركة، والمساهمة في صنع القرار على الصعيدين الوطني والإقليمي. فمن ناحية، يجب أن تتحمَّل المدن مسؤولية في توطين أهداف التنمية المستدامة، ومن ناحية أخرى، يجب إشراك الحكومات المحلية في عملية صنع القرار مع مستويات الحوكمة الأخرى.

4. جمع البيانات وتوحيدها

يجب أن تكون عملية الاستعراض قائمة على الأدلّة، تفعِّل مؤشّرات قوية لتقييم الوضع الراهن واستكشاف مسارات العمل. فتوفّر البيانات على المستوى الحضري بالغ الأهمية، والهدف الرئيسي من جمع البيانات هو بناء مؤشّرات حسب سياق الواقع لتقييم تقدُّم المدينة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويهدف جمع البيانات أيضاً إلى تكوين رؤى لتوجيه المناقشة حول الموضوع ذي الأولوية وتصميم السياسات وتنفيذها.

ثمة طرق مختلفة للتعامل مع مسألة جمع البيانات، لذلك لا بدّ من تطوير نَهج متين لتوحيد وتقييم أهداف التنمية المستدامة وتنسيق البيانات. من المهم أيضاً أن تأخذ عملية الاستعراض في الاعتبار أنواعاً مختلفة من البيانات الكمية والنوعية، فتعمَد إلى تثليث النتائج وتكوين رؤى دقيقة.

يُظْهِرُ تقرير الإسكوا لعام 2021 من الآن وحتى عام 2030[45] أن توافر البيانات على المستوى الوطني يشكِّل تحدياً كبيراً في المنطقة العربية، حيث يفتقر حوالي 50 في المائة من المؤشِّرات إلى المعلومات. ويشكِّل عدم كفاية البيانات قيداً هاماً يحول دون اتخاذ القرارات الفعّالة ويكشف أهمية تحسين الاستثمارات والتخطيط والتشريعات المتعلقة بالممارسات الإحصائية.

غالباً ما يكون توافر البيانات للحكومات المحلية أكثر إشكالية مما هو عليه على المستوى الوطني. فبالنسبة للحكومات المحلية، تُعَدُّ البيانات أساسية لتطوير سياسات فعّالة ومؤثِّرة، وبالتالي يجب أن تتمَّ إدارة جمع البيانات بالتعاون الوثيق مع البلدية ومقدِّمي البيانات الآخرين، مثل مكاتب الإحصاء الوطنية ومراكز البيانات الحضرية.

الشكل 9. الروابط بين الاستعراض الوطني الطوعي والاستعراض دون الوطني الطوعي والاستعراض المحلي الطوعي

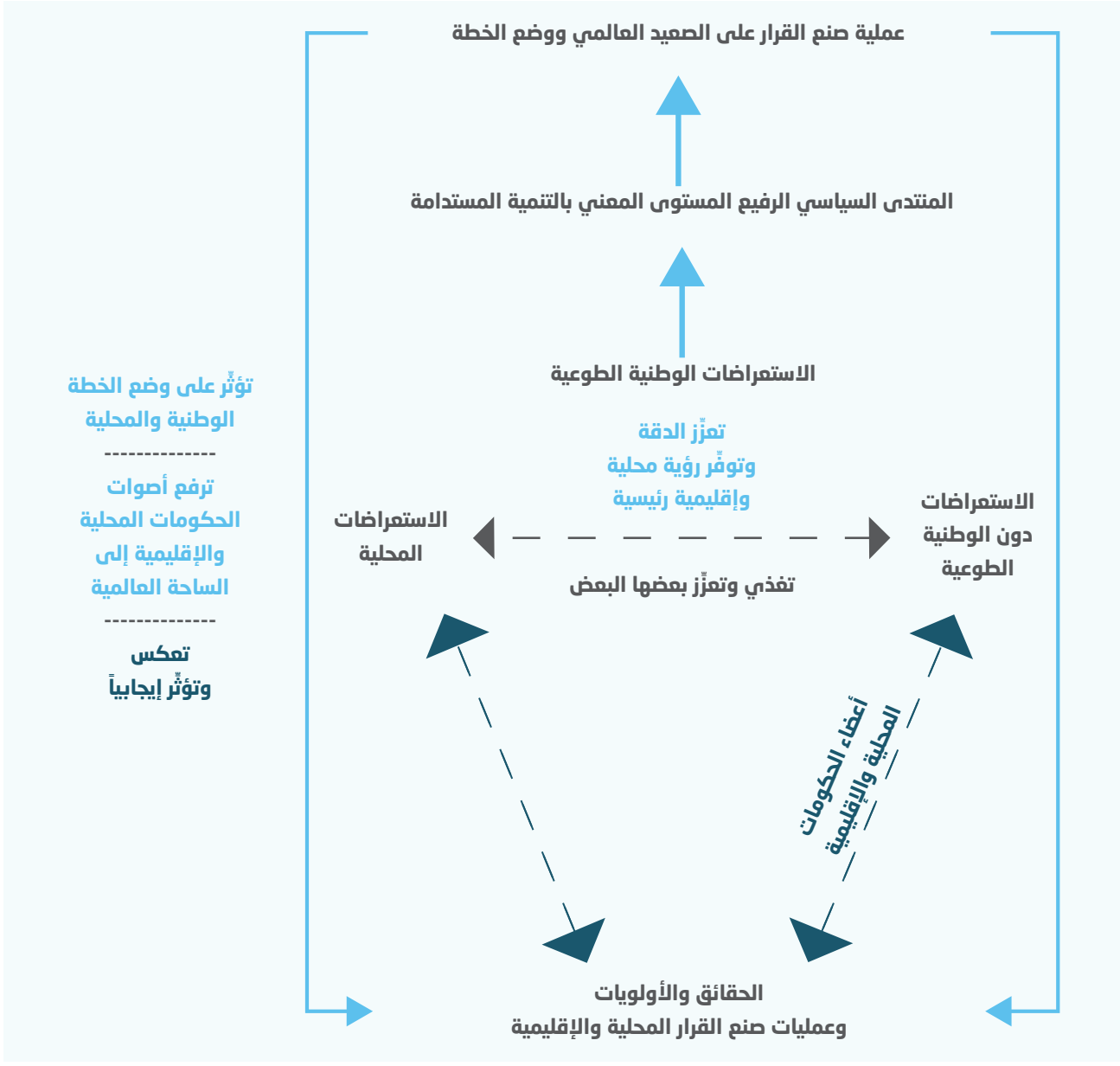

المصدر: Guidelines for Voluntary Subnational Reviews, UCLG (2021).

قد تنتُج التحديات المتعلقة بإمكانية الوصول إلى البيانات وتوافرها وجودتها عن عوامل الحوكمة (مثل الكفاءات عبر مختلف مستويات الحكومة وتأثيرها على إنتاج البيانات)، وعوامل التنسيق (مثل عدم وجود عمليات منظَّمة لجمع البيانات) والعوامل المتعلقة بالموارد (مثل محدودية الوصول إلى الموارد المالية والبشرية ومحدودية توافرها لتخطيط وإجراء عملية جمع البيانات ومعالجتها على فترات منتظمة)، وغيرها من العوامل.

تُعَدُّ جودة البيانات عاملاً مركزياً في جمع البيانات وتحليلها، مما يؤثِّر بشكل مباشر على جدوى الأفكار ذات الصلة وترجمتها إلى سياسات وإجراءات ملموسة. فوجود بيانات دقيقة ومصنَّفة يسمح للمدن بوضع سياسات وبرامج وتدخلات مستهدفة وفعّالة تلبي الاحتياجات المحدَّدة للمجموعات المختلفة داخل المدينة. كما يسمح برصد وتقييم أكثر دقة للتقدُّم المُحرَز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن البيانات الدقيقة هي التي تُجمع على مستوى تفصيلي ومحدَّد، مثل البيانات المتعلقة بحيٍّ معيَّن أو بمجموعة ديمغرافية معيّنة. ويكوّن هذا النوع من البيانات صورة دقيقة الملامح عن التحديات والفرص التي تواجه مجموعات مختلفة داخل المدينة، مثل مستوى الفقر، أو الوصول إلى التعليم أو الخدمات الصحية، أو حالة البيئة.

وتُقَسَّم البيانات المصنَّفة حسب خصائص محدَّدة مثل العمر أو نوع الجنس أو العرق أو مستوى الدخل. وقد يوفِّر هذا النوع من البيانات نظرة ثاقبة حول كيفية تأثُّر المجموعات المختلفة داخل المدينة بتحديات أو فرص محدَّدة، مثل كيفية اختلاف الوصول إلى التعليم أو الخدمات الصحية باختلاف الجنس أو العرق. كما يمكن للبيانات المصنَّفة أن تساعد المدن على تحديد ومعالجة أوجه عدم المساواة والتفاوت بين السكان، واتخاذ قرارات أكثر شمولاً وإنصافاً.

ويجدر التنبُّه لمستوى التحديات عند وضع الاستعراض. ففي الكثير من الحالات، قد لا تكون الإدارة المحلية على دراية بأهداف التنمية المستدامة. وللتغلُّب على هذه العقبة في جمع البيانات والمعلومات الأساسية اللازمة، من المهم تهيئة بيئة للتعاون في مناقشة الاستفسارات والشواغل ومعالجتها، وتعيين مجموعات من الخبراء لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة المختارة، وضمان فهم شامل للسياق المحلي وتحديد أي نقص في المعلومات.

يمكن للحكومات دون الوطنية استخدام العديد من الأساليب المتطوّرة لجمع البيانات التي يمكن أن تساعدها في جهودها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتشير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ[46] إلى أن إحدى هذه الأساليب هي استخدام عمليات الرصد الجغرافي المكاني بالاقتران مع بيانات الدراسات الاستقصائية الجزئية والتعلُّم الآلي. وتشمل مبادرة «عدم إهمال أي موقع»، التي طوّرها مختبر الإسكوا للإحصاءات الجغرافية[47]، الإسناد الجغرافي كنَهج مركزي لجمع البيانات وتحليلها، وتزويد صناع القرار ببيانات جغرافية عالية الجودة. وينبغي أن تأخذ الحكومات دون الوطنية عنصر الوقت في الاعتبار عند جمع البيانات لأن التوقيت الصحيح يمكّنها من رصد التقدُّم وإجراء التعديلات اللازمة لتحقيق الأهداف[48].

هناك بدائل متعدِّدة لجمع البيانات المتعلقة بالمؤشِّرات الحضرية وتحليلها؛ مبادرات مثل المركز العالمي للتنافسية التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية[49] ومرصد المدن الذكية[50]، ومؤشِّرات مثل مؤشِّر الصحة الحضرية[51] ومؤشِّر الفقر المتعدِّد الأبعاد، والتي توفِّر للمدن خيارات عامة وقطاعية لتحليل البيانات[52]. وقد قدَّمت الأمم المتحدة نُهُجاً مختلفة في السنوات الماضية، مثل مؤشِّر ازدهار المدن التابع لموئل الأمم المتحدة[53] ومؤشِّرات الرصد العالمية لشبكة حلول التنمية المستدامة[54]. وتشمل المبادرات الدولية الأخرى المتعلقة بجمع البيانات على المستوى المحلي قيام المجلس العالمي لبيانات المدن بتطوير شهادة لجمع بيانات المدن وإدارتها[55]، وإطار الإبلاغ المشترك الذي يطرحه العهد العالمي لرؤساء البلديات من أجل المناخ والطاقة[56]، وسواها من المبادرات.

ومن الضروري توفُّر إطار مشترك للمدن لتحسين مواءمة استعراضاتها الطوعية مع المعايير الدولية باستخدام نَهج شامل ومتكامل، يركز على القضايا الأكثر أهمية، ويحسِّن جودة البيانات وقابليتها للمقارنة، ويعزِّز مشاركة الجهات

المعنيّة. ومن الضروري أيضاً أن يوفِّر هذا الإطار إرشادات واضحة لجمع البيانات، مما ييسِّر إمكانية المقارنة والرصد.

يُعَدُّ الإطار العالمي[57] للرصد الحضري العالمي أداة قوية تمَّ تطويرها لرصد وتتبُّع التقدُّم المُحرَز في أهداف التنمية المستدامة، وهي تهدف إلى توفير نَهج شامل وموحّد لتقييم حالة المناطق الحضرية في جميع أنحاء العالم والإبلاغ عنها. ويتضمن الإطار مجموعة من المؤشِّرات وأساليب جمع البيانات يمكن استخدامها لتقييم أداء المدن (الشكل 10).

الإطار 7. جمع البيانات، ولكن أين البيانات؟

في المنطقة العربية، يرتبط أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها عمليات وضع الاستعراض المحلي الطوعي بالبيانات. ولكن ينبغي ألا يثني ذلك الحكومات المحلية عن السعي إلى وضع الاستعراضات لأنها أداة جيدة لإثراء النقاش والدعوة إلى ممارسات أفضل. وفي حالة وجود معوقات أساسية تتعلق بالبيانات المتاحة، يجدر اتباع نَهج شفاف ومنظَّم لمواجهة التحدّي. كما أنه من المهم إنشاء لجنة بيانات، مؤلفة من خبراء وممثلين حكوميين، لصياغة تقرير واضح عن الحالة الراهنة لجمع البيانات، وتحديد التحديات وسُبُل المضي قُدُماً. هذه العملية أساسية، ليس فقط للتوصل إلى خطة لجمع البيانات من الصفر، ولكن أيضاً لمعالجة ما ينبغي معالجته من قيود ومعوقات (مثل الدعوة إلى تخصيص أفضل للموارد والتدريب). في حالات جمع البيانات من الصفر، يوصى باتباع الإرشادات الدولية (كإرشادات الإطار العالمي للرصد الحضري) وضمان المعايير المناسبة. يجب أن تكون البيانات التي تمّ جمعها قابلة للتحقُّق والتتبُّع والمقارنة في الإصدارات اللاحقة من الاستعراضات المحلية الطوعية.

الشكل 10. هيكل إطار الرصد الحضري

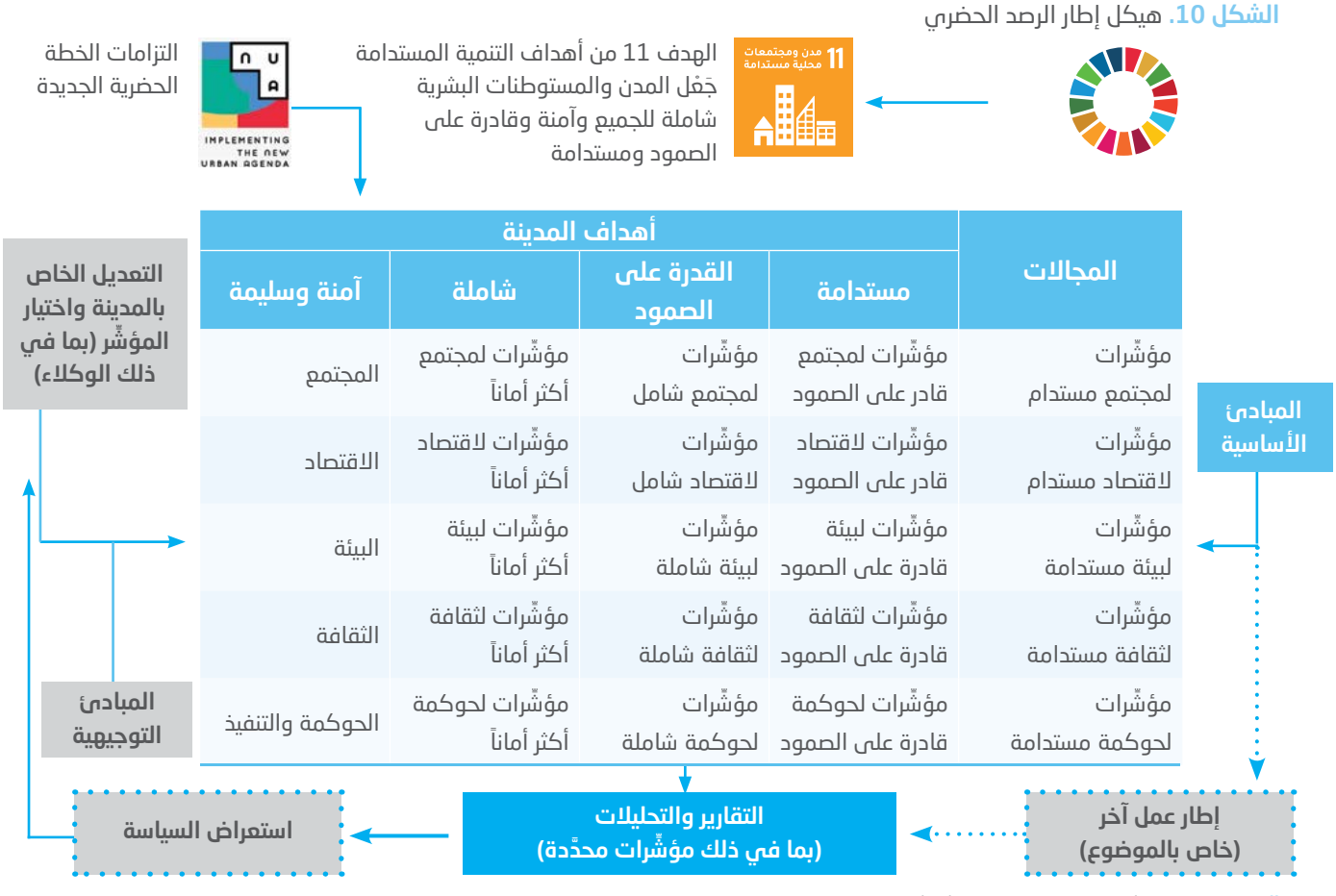

المصدر: The Global Urban Monitoring Framework, UN-Habitat (2022).

هدف إطار الرصد الحضري أن يكون فعّالاً (أي مُخَفِّفَاً العبء على المدن)، ومؤثّراً (أي مُزَوِّدَاً المدن برؤى عملية المنحى) ومنسقاً (أي مُوَلِدَاً بيانات قابلة للمقارنة ومُوحِّداً التحديدات). وهو يقترح أيضاً مقاربة منهجية تتّسم بالمرونة الداخلية، مما يمكّن المدن من اختيار أبعاد ومجالات محدَّدة من المؤشِّرات، وتعديلها بناءً على واقعها. ويَنْتُجُ عن مقاربة إطار الرصد الحضري- بما في ذلك تحديداتها للمفاهيم وإطارها المنهجي وجمع البيانات وتحليلها وممارسات بناء المؤشِّرات - إرثاً للمدينة يمكن تفعيله لمواضيع مستقبلية تختلف باختلاف الأولويات.

لا بدّ من التنبُّه إلى أن إطار الرصد الحضري يدمج أيضاً المبادئ المركزية في عملية إنشاء المؤشِّرات. فالتركيز على إطار تكميلي، باستخدام الموارد الأخرى المتاحة من المؤشِّرات القائمة على سبيل المثال، يزيد من إمكانية المساهمة بين مبادرات الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة الأخرى. وهذا بدوره يطوِّر فرصاً مهمة في ربط عمليات جمع بيانات الاستعراض الوطني الطوعي والاستعراض المحلي الطوعي بما يعود بالفائدة على الاستعراضَين، ويحسِّن الحوكمة المتعدِّدة المستويات واتّساق السياسات.

كما أن مؤشِّرات إطار الرصد الحضري تتمحوَّر حول الإنسان، وتتضمن الممارسات الجيدة في ما يخصُّ تركيزها على النتائج المتعلقة بحياته، وتفعيل المبدأ المركزي المتمثِّل في عدم إهمال أحد. ويتمُّ ذلك بشكل أساسي عن طريق تحديد أولويات البيانات الدقيقة لتقييم أوجه عدم المساواة وكشف الفجوات الاجتماعية المهمة. ويتمثَّل العنصر المهم الآخر الذي يوجِّه عملية جمع إطار الرصد الحضري للبيانات وتحليلها بالتركيز على أن تكون ذات صلة وعملية المنحى (الشكل 11). ويتمُّ ذلك عن طريق اختيار المؤشِّرات المتاحة على المستوى الحضري والتي تتأثَّر في المقام الأول بالجهات الفاعلة الحضرية.

الشكل 11. مثال على سلسلة النتائج

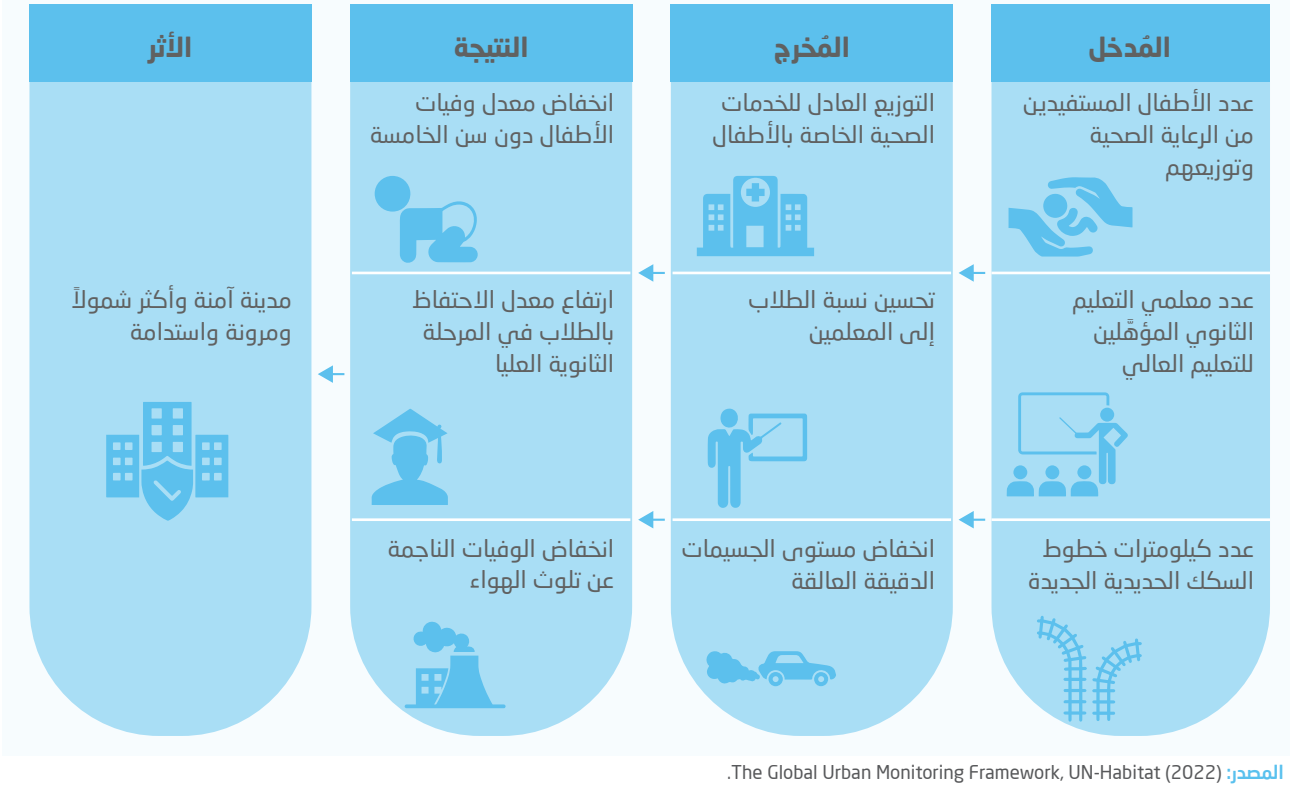

المصدر: The Global Urban Monitoring Framework, UN-Habitat (2022).

يوفِّر إطار الرصد الحضري للمدن لغة مشتركة في التعامل مع المعايير الدولية لجمع البيانات وتحليلها، مما يسهِّل تبادل المعرفة ووضع المعايير المرجعية. ويُعتبر الإطار متآزراً مع المبادئ التوجيهية الواردة في هذه الوثيقة لأنه يوفِّر مساراً واضحاً وقابلاً للتنفيذ للحكومات المحلية مع كونه مرِناً بما يكفي لمراعاة خصوصياتها، ويسهِّل عملية الرصد المستمر وعمليات التكرار المتتالية التي من شأنها الاضطلاع بمهمة تقييم التحديات العالمية الراهنة المتسارعة.

وتعتبر مبادرة متحدون من أجل مدن ذكية مستدامة[58] نَهجاً تآزرياً آخرَ لجمع البيانات وتحليلها. ففي عام 2021، أطلقت المبادرة مجموعة من مؤشِّرات الأداء الرئيسية التي أسفرت عن 91 مؤشِّراً يعمل كمقياس لتقييم تقدُّم المدن في إطار المدن الذكية المستدامة. وتوفِّر مؤشِّرات الأداء الرئيسية معياراً دولياً لجمع البيانات وتقييمها في أبعاد مثل الاقتصاد والبيئة والمجتمع والثقافة، مع التركيز على العناصر المرتبطة مباشرة بالمدن الذكية والاستدامة والتقدُّم نحو أهداف التنمية المستدامة. واعتماداً على سياق المدينة، يمكن أن تكون مؤشِّرات الأداء الرئيسية الخاصة بالمدن الذكية المستدامة مكملاً قوياً لإطار الرصد الحضري.

في هذه المرحلة، من المهم التنبُّه إلى أن جمع البيانات النوعية يتطلب أيضاً منهجية متماسكة. وتشمل الطرق المختلفة لتحليل البيانات النوعية مجموعات التركيز والمقابلات والبحث المكتبي. وتشير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا[59] إلى أن جمع البيانات النوعية من خلال العمليات التشاركية أمرٌ بالغ الأهمية لفهم أكثر شمولاً للقضايا المطروحة مع تعزيز المشاركة والإدماج في عملية صنع القرار. من خلال إشراك الجهات المعنيّة المتنوّعة، بما في ذلك الأقليات والفئات المعرَّضة للمخاطر، يمكن للمدن رفع مستوى الوعي حول أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الحس بالملكية بين أفراد المجتمع، مما قد يؤدِّي إلى حلول أكثر فعالية واستدامة. أضف إلى أن جمع البيانات التشاركية قد يساعد في ضمان مراعاة تطلعات الفئات المهمَّشة واحتياجاتها إبان تطوير وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

وفي الختام، يمكن القول إن هناك نُهُجاً مختلفة لجمع البيانات، ولكن من الضروري تطوير منهجية شفافة تشمل مصادر بيانات متعدِّدة. ومن المهم أيضاً النظر في عمليات تحديد السياق والمعايرَة المُسبقة التي نوقشت في هذه الوثيقة من أجل اتخاذ القرارات الاستراتيجية في جمع البيانات. ولما كان كل سياق يختلف عن الآخر فإن أُطُراً معيّنة تكون أكثر ملاءمة من غيرها لكل حالة من الحالات.

جيم. مرحلة التخطيط الاستراتيجي

من تحليل البيانات إلى الإجراءات

تُعَدُّ ترجمة البيانات إلى إجراءات أمراً محورياً حتى لا تكون الرؤى المستمَدة من الاستعراضات المحلية الطوعية مجرد ملاحظات غير فاعلة بل محفزات لتغيير ذي معنى. وتقترح هذه الوثيقة نَهجاً منظَّماً لربط تحليل البيانات بالإجراءات الملموسة، من خلال تناول مختلف الجهات الفاعلة، ومقاييس الحوكمة والأُطُر الزمنية. ويُعَدُّ تقديم توصيات قابلة للتنفيذ بناءً على البيانات جانباً أساسياً في تقييم التقدُّم المُحرَز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فمن الضروري تمكين الرؤى المكونة من جراء تحليل البيانات عبر ترجمتها إلى توصيات قابلة للتنفيذ وإدماج إطار أهداف التنمية المستدامة في صنع السياسات المحلية.

هذا وتوفِّر التوصيات القابلة للتنفيذ، والمعزَّزة بالرؤى القائمة على الأدلّة، مساراً واضحاً لمعالجة القضايا السياقية وبناء خطة عمل. كما أنها ضرورية لتوفير تركيز استراتيجي على ما هو أكثر أهمية، وتحديد أولويات التحديات والمبادرات. فهذه العملية تعزِّز بشكل كبير صنع القرار وتخصيص الموارد.

وتعتبر هذه التوصيات أساسية في تيسير التعاون الاستراتيجي بين مختلف الجهات الفاعلة، مثل الحكومة

المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. أضف إلى أن ذلك يؤدّي إلى تحسين المواءمة مع مختلف مستويات الحكم، كالمستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، مما يضمن مراعاة مختلف التطلعات والاحتياجات وتنسيق الإجراءات وفعاليتها.

ويؤدّي ربط تحليل البيانات بالإجراءات إلى تمكين التوافق الزمني، مما يحسِّن توزيع الإجراءات على أُطُرٍ زمنية مختلفة، كالمدى القصير والمتوسط والطويل. فالنّهج الاستراتيجي القادر على الربط بين الأُطُر الزمنية والجهات الفاعلة والموارد والأولويات أساسي لضمان نظام عمل مستدام. ويُعَدُّ تحويل البيانات إلى إجراء أمراً ضرورياً لأنه يسد الفجوة بين البيانات والتنفيذ، ويركز على ما هو أكثر أهمية، ويُشْرِكُ مختلف الجهات الفاعلة ومستويات الحوكمة، ويتماشى مع الأُطُر الزمنية المختلفة. فمن شأن هذه العملية تحسين فرص تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل كبير.

يتمُّ طرح أنظمة مختلفة لتحليل البيانات في الاستعراضات المحلية الطوعية المنشورة. أولاً، يُعَدُّ تقييم درجات أداء المدينة في كل مؤشِّر من مؤشِّرات أهداف التنمية المستدامة أمراً أساسياً. وتقترح هذه الوثيقة استخدام إطار متماسك كإطار الرصد الحضري لإنشاء المؤشِّرات، مما يوفِّر أداة سليمة تقنياً للتنسيق والتوحيد والتقييم. وتتيح المؤشِّرات الناتجة رؤى قوية من خلال مقارنة درجة المدينة في كل هدف من أهداف التنمية المستدامة بالدرجة المستهدَفة وحساب المسافة، إن وجِدت، التي تفصلها عن «الإنجاز» (الشكل 12).

يمكن أن تعتمد عمليات تنفيذ الاستعراض المحلي الطوعي أيضاً على إجراءات جمع البيانات واستكمال الأُطُر الجاهزة، كإطار الرصد الحضري ومؤشِّرات الأداء الرئيسية الخاصة بالمدن الذكية، بمؤشِّرات مصمَّمة خصيصاً تأخذ بالظواهر المحلية المميَّزة. ومن أجل إطار تحليلي فعّال، تقترح اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وضع مؤشِّرات مكيَّفة ذات صلة بالسياق المحلي، قد تتأثَّر بالسياسات المحلية ويمكن قياسها من خلال بيانات يسهُل الوصول إليها[60]. وتُشجّع الحكومات أيضاً على اتباع نَهج شفاف في جمع البيانات ووضع نظام لجمعها يسد الثغرات ويحسِّن الممارسات، ولا سيّما في ما يتعلق بالبيانات الدقيقة.

الشكل 12. مثال على تصوّر المؤشِّر، بما في ذلك العتبات

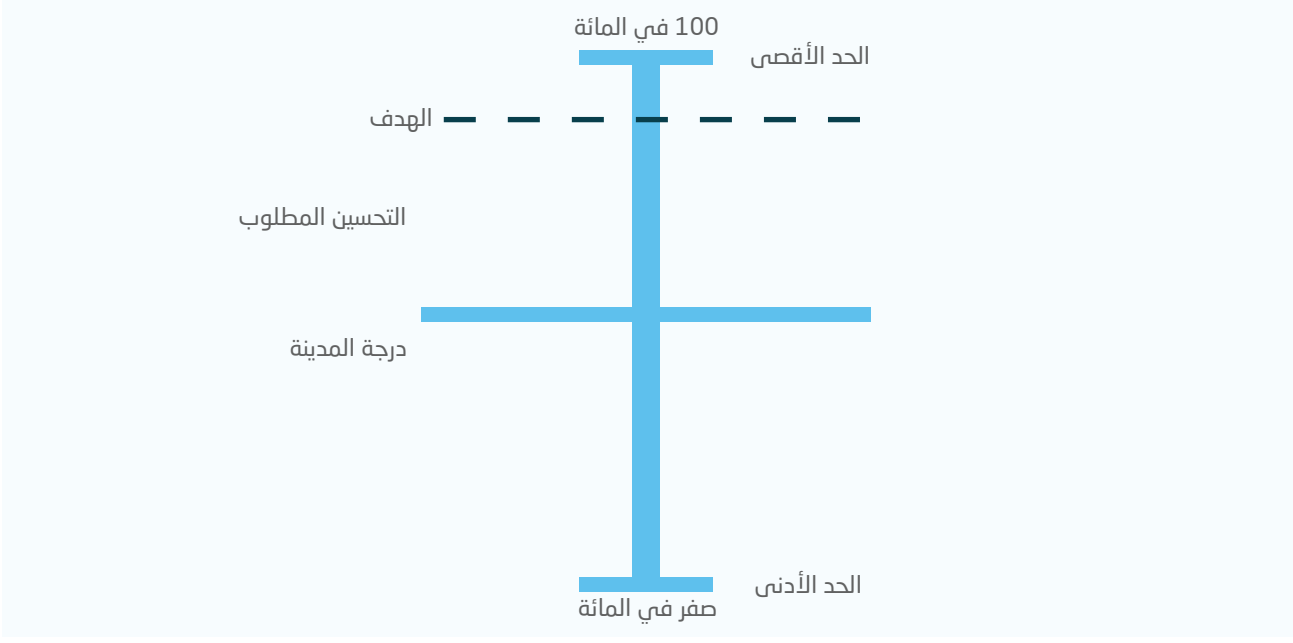

المصدر: المؤلف.

في هذه المرحلة، من المهم اتباع نَهج متماسك لمعالجة البيانات (أي ترجمة البيانات وتنظيمها وغربلتها والتحقُّق من صحتها وتحليلها). في ما يتعلق بترجمة البيانات، يمكن تقديم بيانات الاستعراض النوعية بلغات مختلفة مما قد يتطلب ترجمتها إلى لغة متفق عليها. أما في ما يتعلق بتنظيم البيانات، فإنه يتمُّ إنتاج/جمع حجم كبير من البيانات في سياق الاستعراضات، مما يتطلب تصنيفاً دقيقاً بناءً على معايير محدَّدة. وفي ما يتعلق بغربلة البيانات، من الضروري التمييز بين البيانات (ومصادر البيانات) المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها التي تمَّ تناولها في الاستعراضات، وتلك غير المتعلقة بها. ولا بدّ أيضاً من التحقُّق من صحة بيانات الاستعراض بهدف ضمان جودتها وموثوقيتها (لتحديد تلك التي يمكن المضي بها إلى مرحلة التحليل).

ينبغي تثليث بيانات أداء المدينة التي توفِّرها المؤشِّرات مع مصادر أخرى للمعلومات مما يؤدِّي إلى فهم سياقي للديناميات الحضرية المحلية. وكما نوقش في القسم السابق، يمكن أن تَظْهَر بيانات متناقضة هامة من ورش العمل والمقابلات والتحليل السياقي ودراسات الحالة، وغيرها. ويشير موئل الأمم المتحدة ومنظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية[61] (2021) إلى أنه عند تحليل الاستعراضات المحلية الطوعية الواردة من مدن مثل مدينة بريستول في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومدينة ساو باولو في البرازيل، ومدينة لوس أنجلوس في الولايات المتحدة الأمريكية، كانت العمليات التشاركية هامة لمقارنة البيانات الرسمية، وصقل الرؤى المكونة من جراء المؤشِّرات، وأسفرت عن إجراءات متابعة أكثر كفاءة.

توفِّر الممارسات الجيدة الناشئة عن الاستعراضات المحلية الطوعية المنشورة في مناطق مختلفة نُهُجاً تستنير بها طرق تثليث البيانات. وفي هذا التقرير، نقترح نَهجاً يربط تحليل البيانات الموثقة بالمشاورات والمقابلات مع الجهات المعنيّة، والدراسات الاستقصائية التي تؤدِّي إلى رؤىً سياقية تعمل على التفكُّر النقدي في نتائج البيانات الكمية.

ينتهج الاستعراض المحلي الطوعي الذي وضعته عمّان[62] نَهج التثليث باستخدام الدراسات الاستقصائية والمقابلات وتحليل البيانات الموثقة والمشاورات مع الجهات المعنيّة. وهذا يسمح بفهم دقيق للغاية للاتجاهات المحلية المتعلقة بجودة الحياة والإجراءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة مع القدرة على تحديد الفئات المعرَّضة للمخاطر وأخذها بالاعتبار، وتمكين مبدأ عدم إهمال أحد. وتعتبر هذه التمارين أساسية أيضاً لتحديد التحديات مثل النقص في البيانات أو المعوقات السياقية الأخرى التي تحول دون إحراز تقدُّم في أهداف التنمية المستدامة.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، يطرح الاستعراض المحلي الطوعي الذي وضعته مدينة لوس أنجلوس[63] مبادرات طموحة للحصول على رؤىً متعلقة بالمدينة تعلقاً وثيقاً وذلك من خلال التنقيب في البيانات السردية النوعية. ويوفِّر هذا النوع من البيانات لصانعي السياسات فهماً متعمقاً للديناميات المحلية على مستوى الشارع من خلال التعلُّم من تجارب الناس في المدينة. بالإضافة إلى ذلك، تَعرض لوس أنجلوس نَهجاً لجمع البيانات مثيراً للاهتمام بغية دمج مجموعة الإجراءات من خلال تطوير مؤشِّر أنشطة أهداف التنمية المستدامة. وتعمل هذه المِنصَّة المتطوّرة باستمرار على تمكين المجتمع المحلي المشارك في المبادرات المتعلقة بهذه الأهداف، مما يسهِّل التواصل والتنسيق.

تَعرض الأمثلة الآنفة الذكر إمكانية الجمع بين مصادر مختلفة للبيانات بغية تقييم التقدُّم نحو أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن يكون الإبتكار وسعة الحيلة في جمع البيانات مهمَّان جداً في السياقات التي تعاني من نقص شديد في توافر البيانات الكمية.

إن تجربة وضع الاستعراضات المحلية الطوعية في المنطقة العربية توفِّر، على الرغم من محدوديتها، نهجاً فعّالاً لتحليل البيانات. فقد قدَّمت الاستعراضات التي وضعتها كل من عمّان وأغادير أوراق عمل (يُشار إليها أيضاً باسم «أوراق المناقشة»)، فعّلت تحليلاً متعمقاً لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة المختارة، ووضعت نتائج المؤشِّر في سياقها وقدَّمت توصيات منقَّحة لاتخاذ إجراءات ملموسة في كلٍّ من الأبعاد.

يبدأ نَهج أوراق العمل بتحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة في الاستعراضات، واختيار أهداف التنمية

المستدامة ذات الصلة بالواقع المحلي (انظر قسم «المعايرَة» للحصول على نَهج متعمّق لتحديد الأولويات). ثم يربط تباعاً كل هدف بمسؤول عن الاستشارة، هو «الرئيس» تحديداً. ففي حالة عمّان مثلاً، تترأس منظمة الصحة العالمية الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة (الصحة الجيدة والرفاهية)، وهي منظمة ذات سمعة عالمية تتمتَّع بمعرفة متعمّقة حول الموضوع. كذلك يرأس موئل الأمم المتحدة الهدف 11 (المدن والمجتمعات المستدامة)، ويرأس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الهدف 13 (العمل المناخي).

بعد ذلك، يركِّز نظام أوراق العمل على التشاور مع الجهات المعنيّة (وهي ممارسة أخرى تتآزر مع قسم تحديد السياق في هذه الوثيقة). فيتمُّ عقد اجتماعات ثنائية ومتعدِّدة مع الخبراء من الجهات المعنيّة تركِّز على أهداف التنمية المستدامة المحدَّدة، وإجراء مقابلات مع الممثلين الحكوميين لتكوين مزيد من الرؤى السياقية. بالإضافة إلى ذلك، تُستخدم الدراسات الاستقصائية للهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة (الشراكة من أجل تحقيق الأهداف).

ينتُج عن هذا النَّهج دراسات حالة شاملة لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة المختارة، وتثليث مصادر البيانات المختلفة والمشاركة مع الجهات المعنيّة من أجل فهم دقيق للعمليات والقيود والفرص الرئيسية. ويؤسس النَّهج تحليل البيانات ويربطها بنتائج متعدِّدة الأبعاد تقدِّم توصيات عملية المنحى. وتمثِّل هذه المقاربة تغييراً في النموذج من مجرد عرض درجات المؤشِّرات لكلٍ من أهداف التنمية المستدامة إلى حوار مدروس ومستنِد إلى السياق بين البيانات الكمية والنوعية والعمليات التشاركية ومشاركة الجهات المعنيّة واتّساق السياسات.

تعني الشفافية في تحليل البيانات أنه ينبغي الكشف بشكل علني وواضح عن أي قيود أو تحديات تواجه عملية جمع البيانات وتحليلها. ويمكن أن يشمل ذلك مسائل من مثل مجموعات البيانات غير المكتمِلة، ونقص التمويل، وعدم كفاءة تخصيص الموارد، وازدواجية الجهود، ومحدودية القدرات في مجالات معيّنة من حيث الموارد البشرية. فمن خلال الاعتراف بهذه القيود وكشفها، يمكن للتحليل أن يوفِّر تمثيلاً أكثر صدقاً ودقة للبيانات، وأن يسلِّط الضوء على المجالات التي تحتاج إلى تحسين.

في حال وضع الإصدارات اللاحقة من الاستعراضات المحلية الطوعية (أي غير الأول)، من المهم النظر في طبيعتها المختلفة بالمقارنة مع الاستعراض الذي سبقها. فعلى سبيل المثال، لا بدّ لكل استعراض ثان من إظهار التقدُّم المُحرَز، مع التركيز على التغييرات التي حدثت على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية.

وفي هذه المرحلة، تُعَدُّ التوصيات القابلة للتنفيذ ضرورية لنجاح الاستعراض. ولسد الفجوة بين تحليل البيانات والإجراءات، من المهم وضع طريقة منهجية لصياغة التوصيات تستند إلى البيانات المصادَق عليها والخاضعة للتثليث. ويجب أن تتضمن هذه العملية تحديد النتائج الرئيسية من تحليل البيانات ثم ترجمة هذه النتائج إلى خطوات قابلة للتنفيذ يمكن أن تتخذها الجهات المعنيّة لمواجهة التحديات والفرص المحدَّدة. وينبغي أن تكون التوصيات محدَّدة وقابلة للقياس والتحقيق وذات صلة ومحدَّدة زمنياً، ومرتبطة مباشرة بما توصل إليه تحليل البيانات من نتائج موافقة. وعلاوة على ذلك، ينبغي تصنيف التوصيات استناداً إلى الجهات الفاعلة ذات الصلة، ومقاييس الحوكمة والأُطُر الزمنية، مع ضمان ملاءمتها للاحتياجات والقدرات المحدَّدة لمختلف الجهات المعنيّة المشارِكة في عملية الاستعراض.

في الختام، تُعَدُّ التوصيات القابلة للتنفيذ القائمة على الأدلّة ضرورية لتحديد أولويات التحديات، وتحسين عملية صنع القرار وتخصيص الموارد، وتسهيل التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة ومستويات الحوكمة والأُطُر الزمنية. باستخدام إطار الرصد الحضري لإنشاء المؤشِّرات وتثليث البيانات مع مصادر أخرى، يمكن للحكومات المحلية اكتساب فهم سياقي لما تحتاجه المدينة للتقدُّم نحو أهداف التنمية المستدامة. ويُعَدُّ نظام أوراق العمل المستخدَم في الاستعراضات التي أُعدِّت في عمّان وأغادير مثالاً ممتازاً على النَّهج الذي يفضي إلى توصيات عملية المنحى من خلال تثليث البيانات والمشاركة مع الجهات المعنيّة. وأخيراً، يُعَدُّ اتباع نَهج استراتيجي لتحويل الرؤى القائمة على الأدلّة إلى عمل أمراً أساسياً لإدماج أهداف التنمية المستدامة في صنع السياسات.

دال. مرحلة الإنجاز النهائي .....

1. كتابة التقارير

يجب أن تنقل نتائج الاستعراض المحلي الطوعي المقدَّمة في وثيقة علنية جميع الرؤى المكونة إبان العملية بطريقة واضحة ومنظمة. فأحد الأهداف المركزية لعملية الاستعراض هو الانخراط مع المجتمعات المحلية والجهات المعنيّة الرئيسية. لذا فإن إعداد تقرير متّسق ومتاح أمرٌ بالغ الأهمية لبناء الثقة، وتعزيز المساءلة والشفافية، وتشجيع التعليقات وزيادة التعاون.

وفي حالة الاستعراضات الوطنية الطوعية، تُظْهِرُ المنطقة العربية بعض الاتجاهات في بنية الوثائق المنشورة. فجميع التقارير تبدأ، على سبيل المثال، بكلمة افتتاحية أو مقدِّمة تسلّط الضوء على السياق الوطني إلى جانب الأولويات الرئيسية، بما في ذلك الاستراتيجيات والرؤى الوطنية التي يمكن أن تستند إليها الاستعراضات. وبالإضافة إلى ذلك، تخصِّص معظم الاستعراضات أقساماً تُظْهِر فيها الجهات المعنيّة والشراكات، وتعرض طرق الحصول على البيانات، وآليات المشاركة، ومواءمة العمل بين المؤسسات الحكومية/العامة، والمؤسسات الخاصة، والمجتمع المدني. ويتمثَّل أحد العناصر الهامة في الاستعراضات في النظر في التقدُّم الذي أحرَزته البلاد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المختارة، مع عرض التحديات والعقبات التي تحدّ من هذا التقدُّم.

لقد تناولت هذه الوثيقة عملية الاستعراض المحلي الطوعي من خلال اقتراح ترتيب خطي للتمارين والأنشطة، مثل تحديد إطار الحوكمة، وتعزيز رؤية مشتركة، والقيام بتمارين تحديد السياق والمعايرَة، والمشاركة في اتّساق السياسات والحوكمة المتعدِّدة المستويات، ومقاربة جمع البيانات وتحليلها. وحتى لو ترتَّب على الوثيقة النهائية أن تعكس جميع الرؤى المكونة خلال هذه العملية، يمكن أن يختلف الترتيب والهيكل اللذين يتمُّ تقديم هذه الرؤى من خلالهما.

ينبغي أن يحتوي هيكل وثيقة الاستعراض على بعض العناصر الأساسية لتشجيع مشاركة القراء، وتسهيل التعاون مع الاستعراضات دون الوطنية والوطنية، وتمكين المقارنة وتبادل المعرفة مع تجارب الاستعراضات الأخرى. يتضمن الاستعراض الجيد التنظيم عادةً العديد من الأقسام الرئيسية التي تقدِّم لمحة عامة شاملة على تقدُّم الحكومة المحلية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي حين أن الهيكل المحدّد للاستعراضات قد يختلف باختلاف السياق والأولويات المحلية، إلا أنه يتمُّ عادة تضمين بعض العناصر المشتركة في معظم الاستعراضات.

غالباً ما تركِّز الأجزاء الأولى من الاستعراضات بشكل عام، على عرض هيكل الحوكمة والجهات المعنيّة المشارِكة. كما أنها تزود القارئ بالسياق المحلي، واستكشاف الاتجاهات والخصائص المحلية، والتشديد على التحديات والفرص والأولويات، وعرض الجهود القائمة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. ثم تغوص على التوالي في الإبلاغ عن التقدُّم المُحرَز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر أو مجموعة فرعية من هذه الأهداف، والنظر فيها الواحدة تلو الأخرى، ومناقشة الرؤى المكونة من خلال البيانات الكمية والنوعية، والإشارة إلى سُبُل المضي قدماً من خلال السياسات والمبادرات الهادفة. وأخيراً، تقيِّم الاستعراضات الدروس المستفادة والتحديات الرئيسية والرؤية الاستراتيجية لتحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بالعمل المستقبلي وأدوات الرصد.

وقد بُذلت بالفعل بعض الجهود لتوحيد هيكل الاستعراض المحلي الطوعي وتوفير اتجاه واضح لكتابة التقارير. وقد وضعت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة مجموعة من المبادئ التوجيهية القائمة على الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من الاستعراضات الحالية المصمَّمة لتعزيز الاتّساق والشفافية والمساءلة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة[64]. وتقترح هذه المبادئ التوجيهية هيكلاً محدداً للوثيقة (الجدول 13).

الجدول 13. مقترَح لهيكل الاستعراض المحلي الطوعي، إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

الباب	العنوان	وصف موجز
1	كلمة افتتاحية	استكشاف رؤية المدينة للتقدُّم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك عرض دعم القادة السياسيين المهمين، إشارةً إلى الالتزام بتنفيذ الاستعراضات المحلية الطوعية.
2	أبرز المواضيع	عرض الرسائل الرئيسية والإنجازات وأفضل الممارسات في المنطقة. وينبغي الإشارة أيضاً إلى التحديات والمسارات الرئيسية للتنفيذ.
3	مقدمة	استكشاف الخصائص المحلية والاتجاهات المهمة، وتحديد سياق الاستعراض. كما أنها مرحلة مهمة لوصف المبادرات القائمة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، والتجارب السابقة مع الاستعراضات والمشاريع التآزرية الأخرى على المستويين الوطني أو الإقليمي.
4	منهجية وعملية إعداد الاستعراض	يشير هذا القسم إلى المعايير التي توجّه عملية الاستعراض والفِرق المشارِكة والخطوات التي سيتمُّ اتخاذها في مراحل التنفيذ المختلفة. إنها أيضاً مرحلة لاظهار الشفافية بشأن القرارات الرئيسية المتخذة في عملية جمع البيانات وتحليلها، مثل إعطاء الأولوية لمجموعة فرعية من أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على مبادرات محدَّدة واختيار مشاركة الجهات المعنيّة.
5	السياسات والبيئة المؤاتية	في هذا القسم، تتمُّ مناقشة عناصر محدَّدة: (أ) المشاركة مع الحكومة الوطنية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ (ب) توليد الحس بملكية أهداف التنمية المستدامة والاستعراضات؛ (ج) إدراج أهداف التنمية المستدامة في الأُطُر المحلية والإقليمية؛ (د) عدم إهمال أحد؛ (ه) الآليات المؤسسية؛ (و) القضايا الهيكلية.
6	التقدُّم المُحرَز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها	في هذا القسم، يتمُّ التعمُّق في كل هدف من أهداف التنمية المستدامة باستخدام البيانات الكمية والنوعية لتقييم التقدُّم المُحرَز نحو تحقيق أهداف وغايات محدَّدة. كما تتمُّ مناقشة الحالات التي تفتقر إلى البيانات، مما يوفِّر تشخيصاً وطرقاً للمضي قُدُماً في مواجهة هذه التحديات.
7	وسائل التنفيذ	في هذه المرحلة، ينبغي وصف نَهج استراتيجي للتنفيذ ينظر في القيود والمعوقات وظروف النجاح الرئيسية. قد تكون هذه كلها مرتبطة بالموارد المالية والقدرات التقنية والجداول الزمنية والبيانات وسواها.
8	الخلاصة والخطوات التالية	في هذا القسم، يتمُّ توضيح الدروس المستفادة والخطوات التالية. وتشجَّع المناقشات حول إمكانات التآزر والتعاون المتعدّد المستويات وصنع السياسات. ويجب أن يدعو هذا القسم إلى التعاون المستمر من أجل إدماج أهداف التنمية المستدامة في العمل المحلي.

الباب	العنوان	وصف موجز
9	المرفقات	يُعَدُّ المرفق الإحصائي أساسياً لتأمين الشفافية وإمكانية التتبُّع. ويمكن القيام بذلك من خلال التركيز على كل هدف من أهداف التنمية المستدامة، وتقديم المؤشّرات وتوفير خيارات الرصد. وتُعَدُّ منهجية جمع البيانات مهمة أيضاً هنا، حيث تشير إلى قرارات مهمة في مواضيع مثل التصنيف والتفصيل.

المصدر: مقتبس من UNDESA, 2020 (Global Guiding Elements for Voluntary Local Reviews (VLRs) of SDG implementation).

من خلال اتباع هيكل متّسق، يمكن للقرّاء تحديد أوجه التشابه والاختلاف بسهولة أكبر في مناهج تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، أو استخلاص رؤى من الاستراتيجيات الناجحة أو تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين. ويمكن استخدام هذه المعلومات لتبادل المعارف وتعزيز التعاون وتحديد الفرص المتاحة لتوسيع نطاق المبادرات الناجحة.

في هذه المرحلة، يلعب كل من الترجمة والتحرير والتنسيق والتصميم الطباعي دوراً مهماً في إعداد الاستعراضات للنشر. ويتمُّ نشر غالبيتها بلغة واحدة أو لغتين، عادة بالإنكليزية وبإحدى لغات البلد الرسمية (على سبيل المثال، تمّ نشر الاستعراض الذي وضعته عمّان عام 2022 باللغتين الإنكليزية والعربية، والذي وضعته أغادير عام 2023 باللغتين الإنكليزية والفرنسية). هذا ويوصى بتحرير النص بواسطة منقِّح مطبوعات مُحترف وتنسيق طباعته بواسطة مصمِّم طباعي مُحترف (حيثما تسمح الموارد بذلك) للتأكد من أنه يلبي معايير عالية. ويجب تقديم الاستعراضات بتنسيق جذاب مصحوباً بأشكال مثل الرسوم البيانية والصور والخرائط، بالإضافة إلى الجداول، لتسهيل قراءتها وفهمها.

2. الإطار المالي

تقر الخطة الحضرية الجديدة بأن التمويل أمرٌ بالغ الأهمية لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة وبأن المدن والبلديات تواجه تحديات مالية كبيرة[65]. وهي تدعو إلى تهيئة بيئة مؤاتية وإطار تمويل شفاف قادر على تعبئة الموارد (مثل اللامركزية المالية والتحويلات الحكومية الدولية)، من المصادر العامة والخاصة على السواء، ووضع آليات مالية مبتكرة (مثل أُطُر الاقتراض القانونية وآليات مراقبة الإنفاق) لدعم الاستثمار الحضري.

وبهذا المعنى، توفِّر الاستعراضات المحلية الطوعية تقييماً شاملاً للقدرة المالية للحكومة المحلية ولأدائها، مما يسمح بتقييم وضعها المالي الحالي. ويشمل هذا التقييم تحليلاً لقدرة الحكومة المحلية على توليد الإيرادات، وأنماط الإنفاق وممارسات الإدارة المالية، فضلاً عن تقييم مدى كفاية مواردها المالية واستدامتها. كما توفِّر الاستعراضات فرصة للحكومات المحلية لتقييم تأثير سياساتها المالية على المجتمع الأوسع بما في ذلك الفئات المهمَّشة. ويسلِّط تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا[66] الضوء على الأهمية المتجدِّدة لإعداد ميزانية أهداف التنمية المستدامة بسبب الآثار الاقتصادية الحادة التي خلَّفتها جائحة كوفيد-19.

ويجب أيضاً تضمين عملية الاستعراض بحد ذاتها في الميزانية لأن وضعها يولِّد نفقات جديدة. هذا وتوفِّر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ[67] هيكلاً لما يُتَوقع من التزامات من حيث الموارد، متعلقة بعملية الاستعراض، بما في ذلك التكاليف المرتبطة ببناء القدرات والاجتماعات وورش العمل والسفر والترجمة وجمع البيانات وتحليلها وتحريرها والتواصل (الشكل 13). وتقترح هذه اللجنة أنه ينبغي على الحكومات المحلية أن تكون على دراية بفرص خفض التكاليف من خلال التعاون مع المبادرات الأخرى المخطَّط لها والمتعلقة بتوطين أهداف التنمية المستدامة.

الشكل 13. الالتزامات بالموارد اللازمة لإجراء استعراض محلي طوعي ناجح

الملكية المؤسسية والترتيبات

- تكاليف الاجتماعات/ورش العمل
- السفر المحلي (للموظفين)

الربط بين الأولويات وهيكلة عملية الإنجاز

أتعاب المستشار (إن وجِدت)

مشاركة الجهات المعنيّة

- تكاليف الاجتماعات/ورش العمل (مثل إيجار غرفة الاجتماعات، والمشاورات بواسطة الإنترنت/بواسطة أخرى، وسفر الجهات المعنيّة، وما إلى ذلك)
- السفر المحلي (للموظفين)
- تكاليف الترجمة (بهدف الشمولية)
- أتعاب المستشار (إن وجِدت)

تجميع البيانات وتحليلها

- جمع البيانات الجديدة (من خلال الدراسات الاستقصائية والمناقشات الجماعية المركّزة - يمكن أيضاً دمجها مع تكاليف إشراك الجهات المعنيّة)
- تحليل البيانات وعرضها بشكل مرئي
- رسوم البرمجيات (إن وجِدت)
- أتعاب المستشار (إن وجِدت)
- السفر المحلي (للموظفين)

التكامل الرأسي

- تكاليف الاجتماعات/ورش العمل
- السفر المحلي (للموظفين)

كتابة التقارير

- التحرير والطباعة
- أتعاب المستشار (إن وجِدت)

المتابعة

- تكاليف الاجتماعات
- الاتصالات/المشاركة الإعلامية
- السفر المحلي/الدولي، عل سبيل المثال، المشاركة في منتدى آسيا والمحيط الهادئ للتنمية المستدامة/المنتدى الرفيع المستوى (عند الاقتضاء)

المصدر: Asia-Pacific Regional Guidelines on Voluntary Local Reviews, UNESCAP (2020).

يمكن أن تساعد الاستعراضات المحلية الطوعية في تمويل البلديات من خلال توفير مِنصَّة للحكومات المحلية لعرض جهودها لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة ومبادرات توطين أهداف التنمية المستدامة، وتقاسُم تجاربها وتحدياتها وممارساتها الجيدة الآيلة إلى تحسين استدامتها المالية. وهذه العملية أساسية لتأمين التمويل من مصادر مختلفة بما فيها المنظمات الدولية والمؤسسات والقطاع الخاص. وهي بمثابة مورد قيِّم للمدن والبلديات الأخرى التي تواجه تحديات مماثلة.

بالإضافة إلى ذلك، تسمح الاستعراضات للحكومة المحلية، بالمشاركة مع مجموعة من الجهات المعنيّة، بما فيها منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وعامة الناس، بالحصول على منظور أوسع حول وضعها المالي. ويمكن أن تساعد هذه المشاركة الحكومات المحلية على تحديد فرص جديدة لتوليد الإيرادات، وتحسين ممارسات الإدارة المالية، وتطوير شراكات جديدة يمكن أن تدعم جهودها الرامية إلى تحسين استدامتها المالية.

ويمكن أن تساعد الاستعراضات الحكومات المحلية على تتبُّع تقدُمها في تحسين الاستدامة المالية وتحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الجهد. ومن خلال رصد التقدُّم المُحرَز، يمكن للمدن تقييم أثر جهودها، وتلقّي التعليقات من الجهات المعنيّة، وتحديد المجالات التي تتطلب المزيد من الإجراءات. ويمكن أن يساعد الرصد والإبلاغ المنتظمان الحكومات المحلية على التأكد من أنها تسير على الطريق الصحيح لتحقيق أهداف الاستدامة المالية وإجراء التعديلات اللازمة على استراتيجياتها وسياساتها، حسب الحاجة.

من خلال وضع الاستعراضات، يمكن للحكومات المحلية تحديد مصادر التمويل المستخدمة راهناً لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المدينة، وتقييم مدى كفاية المستوى الحالي للتمويل في ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة للمدينة، وتحديد أي ثغرات أو نقاط ضعف في المستوى الحالي للتمويل، ووضع خطة لتعبئة تمويل إضافي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المدينة. وقد تشمل هذه العملية خيارات مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، أو الاستثمارات المؤثِّرة أو آليات التمويل المبتكرة، ويمكن أن تساعد الحكومات المحلية على تأمين الموارد اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين استدامتها المالية بشكل عام. فمن خلال اتخاذ هذه الخطوات، يمكن للحكومات المحلية المساعدة في ضمان حُسن تمويل ودعم جهودها لتنفيذ الأهداف، مما يسمح لها ببناء مدن أكثر استدامة وإنصافاً للجميع.

وفي الختام، يُعَدُّ تأمين التمويل الكافي أمراً بالغ الأهمية لنجاح تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المدن. وتُعَدُّ الاستعراضات أدوات فعّالة لتقييم الوضع المالي الحالي بما في ذلك مصادر التمويل المستخدمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فهي تقيِّم مدى كفاية هذه الموارد للأهداف. ويمكن للاستعراضات أيضاً أن تسلِّط الضوء على أي ثغرات أو نقص في التمويل الحالي وأن تساعد في وضع خطة لتعبئة موارد إضافية، مثلاً من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، أو الاستثمارات المؤثِّرة، أو آليات التمويل المبتكرة. وتساعد هذه الإجراءات على ضمان حصول الحكومة المحلية على التمويل اللازم لتوطين أهداف التنمية المستدامة وتحسين استدامتها المالية.

3. التحقُّق

يُعَدُّ التحقُّق مرحلة هامة في عملية الاستعراض، إذ يضفي شرعية على الوثيقة النهائية، ويوضِّح الرؤية، ويرصد النقاط الغامضة، ويصقل النص. وهذا ضروري في كل مرحلة من مراحل وضع الاستعراض. ففي مرحلة الانطلاق، تشكِّل الملكية والرؤية المؤسسية أساساً صلباً للتحقُّق. والتحقُّق ضروري في مراحل جمع البيانات وتحليلها، وأوراق المناقشة (التي تركِّز عادة على كل أهداف التنمية المستدامة منفردة). وأخيراً، عندما تصبح الوثيقة جاهزة للمراجعة، تكون دورة التحقُّق النهائية ضرورية لإضفاء الشرعية على انطلاقتها.

وينبغي أن يتمتَّع الشركاء الذين يتمُّ اختيارهم للانخراط في المراجعة بخبرة وكفاءات في المجالات التي تتناولها الاستعراضات. ويمكن أن يشمل المراجعون مختلف إدارات البلدية وشركاءها في الحكومات المحلية (منتِجي البيانات ومقدِّمي الخدمات) وغيرهم مثل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والأوساط

الأكاديمية وجمعيات الأعمال. وينبغي تزويد المراجعين بمبادئ توجيهية (مثل وضع جدول زمني والتأكيد على ضرورة تقديم أدلّة داعمة عند الحاجة) لضمان كفاءة عملية المراجعة.

هذا ومن الضروري اعتماد التحقُّق كجهد متواصل طوال عملية وضع الاستعراض، وليس كمرحلة منفصلة نهائية تهدف إلى مراجعة المسودة النهائية للوثيقة. وتُعَدُّ مقاربة التحقُّق كعملية تكرارية أمراً أساسياً لتحسين الاستعراضات من خلال تحديد المجالات التي تتطلب مزيداً من التوضيح أو معلومات إضافية، وضمان أن تتمتَّع الوثيقة بالشمولية والوضوح والتأثير. ويتضمن هذا النَّهج على نحو فعّال وجهات نظر وتعليقات مختلفة من شأنها تحديد النقاط الغامضة وتسليط الضوء على الفرص، مما يقلِّل من مخاطر العيوب الهيكلية في العملية لاحقاً.

وتُعَدُّ المشاركة المستمرة في التحقُّق من الاستعراض أمراً أساسياً أيضاً لبناء الثقة والمشاركة. فمشاركة الجهات المعنيّة في جميع مراحل إعداد الاستعراض ينمّي فيها الشعور بالاستثمار في المنتَج النهائي.

يجب أن يبدأ التحقُّق في مرحلة الانطلاق من خلال تطوير خطة تحقُّق مسؤولة عن ضمان المشاركة المستدامة للجهات المعنيّة وحلقات تغذية راجعة مستمرة، تسترشد بها عملية وضع الاستعراض. وينبغي أن تحدِّد هذه الخطة الاستراتيجيات والآليات والجهات الفاعلة المشارِكة في عملية التحقُّق. كما ينبغي مراجعتها وتحديثها طوال عملية إعداد الاستعراض لضمان بقاء خطة التحقُّق ذات صلة وعملية المنحى (الجدول 14).

من المهم جداً إشراك جهات معنيّة مختلفة في عملية التحقُّق. وتشمل الجهات الفاعلة المشارِكة في التحقُّق ممثلي الحكومات المحلية والوطنية، والمجتمع المدني، والمكاتب الإحصائية والمراصد الحضرية، والأوساط الأكاديمية والخبراء، ووكالات الأمم المتحدة. وتقدِّم كل مجموعة من الجهات المعنيّة منظوراً وخبرة فريدة يمكنهما إثراء الاستعراضات وتحسينها. فعلى سبيل المثال، يمكن لممثلي الحكومات المحلية تقديم رؤى ثاقبة للسياق المحلي والمساعدة في ضمان ارتباط الاستعراضات بالأولويات المحلية. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني تقديم نظرة ثاقبة لاحتياجات

الجدول 14. العناصر الرئيسية في خطة التحقُّق

أهداف التحقُّق	ينبغي أن تُحدَّد أهداف التحقُّق بوضوح وأن توائم أهداف الاستعراض المحلي الطوعي. كما ينبغي أن تحدّد الأسئلة الرئيسية التي تهدف عملية التحقُّق إلى الإجابة عليها، مثل ما إذا كانت الاستعراضات تعكس السياق المحلي، وتستند إلى بيانات موثوقة، وتقدّم توصيات عملية لاتخاذ الإجراءات.
الجهات المعنيّة بالتحقُّق	ينبغي تحديد الجهات المعنيّة المشاركة في التحقُّق وحملها على الانخراط في العملية. فمشاركتها أمرٌ بالغ الأهمية لضمان عكس الاستعراضات احتياجات كافة الجهات المعنيّة وتطلعاتها.
آليات التنسيق	ينبغي اختيار آليات التحقُّق استناداً إلى أهداف العملية والجهات المعنيّة المشاركة.

المصدر: المؤلف.

الفئات المهمَّشة وتطلعاتها والمساعدة في ضمان شمولية الاستعراضات.

ومن المهم استخدام نَهج تشاركي للتحقُّق لأنه يأتي بوجهات نظر متنوّعة إلى طاولة النقاش، بما فيها المعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية، مما يضمن أن تراعي الاستعراضات الطوعية الاحتياجات المختلفة فلا تهمل أحداً. كما أنه يوفِّر فهماً أكثر دقة للتحديات والفرص في سياق معيَّن. بالإضافة إلى ذلك، يضمن إشراك مختلف الجهات المعنيّة الشرعية والتحقُّق من قِبل مختلف المجموعات والجهات الفاعلة، مما يدعّم إمكانات الاستعراضات لإرشاد السياسات والمبادرات الملموسة.

في بعض الحالات، قد يكون من المفيد وضع آليات لبناء القدرات تستهدف التحقُّق، مما يكفل تزويد الجهات المعنيّة بالمهارات والموارد اللازمة للمشاركة بفعالية. لذلك، يمكن تحديد الحاجة إلى التدريب والدعم الفني في خطة التحقُّق والتعامل معها بشكل استراتيجي أثناء عملية الاستعراض.

هذا ويمكن تفعيل آليات ومِنصَّات وأدوات مختلفة في عملية التحقُّق. فلا بدّ من اتباع نَهج استراتيجي للتحقُّق حيث يتمُّ اختيار آليات متنوّعة استناداً إلى أهداف العملية وإلى الجهات المعنيّة المنخرطة فيها. كما ينبغي أن تكون الآليات مرنة وقابلة للتكيُّف لضمان بقاء عملية التحقُّق ذات صلة وعملية المنحى طوال عملية إعداد الاستعراض. ويمكن أن تشمل هذه الآليات العروض التقديمية والاجتماعات وورش العمل واللجان والحملات على وسائل التواصل الاجتماعي ومراجعة الوثائق. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام العروض التقديمية والاجتماعات لجمع التعليقات حول الاستعراضات من الجهات المعنيّة الرئيسية، بينما يمكن استخدام ورش العمل واللجان لتسهيل المناقشات حول مواضيع محدَّدة. ويمكن استخدام مراجعة المستندات لدمج التعليقات والتأكد من أن الاستعراضات دقيقة وذات صلة.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أيضاً دمج التقنيات الناشئة لدعم عملية التحقُّق وتحسينها. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام التقنيات الجديدة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي والتعلُّم الآلي لتطوير أدوات سهلة الاستخدام تجعل التحقُّق أكثر سهولة وشفافية لمختلف الجهات المعنيّة. كما أن عمليات العرض المرئي للبيانات التشاركية والاستفادة من أدوات العرض المرئي يمكن أن تدعم الجهات المعنيّة في فهمها البيانات المعقدة، وتحديد الاتجاهات والأنماط، والاستفادة إلى أقصى حدٍّ من مساهماتها في عملية التحقُّق.

في الختام، يُعَدُّ التحقُّق مرحلة حاسمة في عملية إعداد الاستعراض المحلي الطوعي ويجب اعتماده كجهد متواصل. فيجب وضع خطة التحقُّق في مرحلة الانطلاق ومراجعتها وتحديثها طوال عملية إعداد الاستعراض، بمشاركة الجهات المعنيّة المختلفة وباختيار الآليات المناسبة للتحقُّق. ويُعَدُّ النَّهج الاستراتيجي للتحقُّق أمراً أساسياً لضمان الشرعية والملكية، فيدعّم إمكانات الاستعراض ويجسّدها في إجراءات ملموسة وفي صنع السياسات.

هاء. مرحلة الرصد والمتابعة

تُعَدُّ عملية الاستعراض المحلي الطوعي ضرورية لتعزيز الشفافية والمساءلة والالتزام بالتنمية المستدامة. وتوفِّر مِنصَّة للسلطات المحلية لمراجعة تقدُّمها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عن المبادرات والتحديات التي تواجهها في تنفيذ هذه الأهداف. ولكن عندما تكتمل عملية تقديم التقارير، فإنها لا تعكس سوى جزء من الصورة. لذا تُعَدُّ مراحل الرصد والمتابعة بالغة الأهمية لضمان نجاح العملية.

ومن الضروري أن تكون استراتيجية الرصد مصمَّمة منذ بداية الوثيقة. ولا يمكن أن تكون أدوات الرصد العالية الجودة فعّالة إلا إذا تمَّ دمجها بشكل صحيح في مراحل

أخرى من عملية وضع الاستعراض، كمرحلة جمع البيانات وتحليلها، فتعمل على تحويل عملية الاستعراض إلى إرث للمدينة، وعلى تعميم عمليات المراجعة والتكيُّف، وزيادة كفاءة صنع السياسات ذات الصلة.

وإجراءات المتابعة مهمة أيضاً في هذه العملية. فأحد أهداف الاستعراضات تحويل المدينة إلى مختبر حيّ لتبادل المعرفة، وتسهيل التعاون الجديد والشراكات الدولية، وتمكين جذب الموارد إلى المدينة. وتشمل الأنشطة الهامة المنبثقة عن هذه العملية استخلاص المعلومات، والاتصال، وإضفاء الطابع المؤسسي على آليات المشاركة، وعمليات المراجعة، والمشاركة في المنتديات، وتنظيم الفعاليات.

المبادئ التوجيهية للرصد والمتابعة:

- وضع استراتيجية شاملة ومتكاملة للرصد والمتابعة مصمَّمة منذ بداية الوثيقة، بما في ذلك جمع البيانات وتحليلها بانتظام، والرصد والإبلاغ، وإجراءات المتابعة.
- تحديد أهداف محدَّدة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها وذات صلة ومحدَّدة المدة للمدينة لكل فئة جديرة بالتحليل يتمُّ رصدها.
- ضمان دمج أدوات الرصد العالية الجودة بشكل صحيح في جمع البيانات وتحليلها. ويشمل ذلك ضمان جمع البيانات وتحليلها بطريقة متّسقة وموحّدة، تكون ذات صلة بأهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة، وقابلة للمقارنة عبر الإدارات المختلفة.
- تشجيع مشاركة مختلف الجهات الفاعلة في عملية الرصد والمتابعة، بما في ذلك الحكومة المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية.
- مراجعة وتحديث استراتيجية الرصد والمتابعة بانتظام لضمان بقائها ذات صلة وفعّالة.

يمكِّن النَّهج الاستراتيجي لإجراءات الرصد والمتابعة الحكومات المحلية من تحقيق أقصى استفادة من الاستعراضات الطوعية كأداة للحوكمة. فهو يعزِّز الشفافية والالتزام وآليات المساءلة، ويطوّر مِنصَّات التعاون مع عملية الاستعراض، ويبني الثقة ويولِّد الشراكات، ويحفِّز مشاركة وسائل الإعلام ويحوّل العملية إلى إرث قائم على عمليات مراجعة الأقران.

وتوفِّر مرحلتا الرصد والمتابعة آلية لتتبُّع التقدُّم المُحرَز وضمان الوفاء بالالتزامات المتعهَّد بها في الاستعراضات. فهذا النَّهج ينشئ شفافية ومساءلة، مما يسمح بالمشاركة البناءة بين السلطات المحلية والجهات المعنيّة والمجتمع الأوسع. وتكتسي مرحلتا الرصد والمتابعة أهمية كبرى في بناء الثقة بين الجهات المعنيّة وتمكين الشراكات، مما يؤدِّي إلى إضفاء الطابع المؤسسي على الممارسات الجيدة وتعزيز الحكم المحلي. وللتكنولوجيا دور مهم في هذه العملية. فمن خلال الاستفادة من الحلول المبتكرة لأتمتة عملية الرصد وجدولتها، يمكن للمدن زيادة كفاءة الرصد والمتابعة إلى أقصى حد.

يجب أن تُقِيم عملية الاستعراض المحلي الطوعي أيضاً حواراً استراتيجياً مع عملية الاستعراض الوطني الطوعي، وتنشئ قنوات للتعاون وتمكين تبادل الممارسات والخبرات الجيدة. ويعزِّز التعاون المتعدِّد المستويات فعالية الاستعراضات ويدعم النهوض بأهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني. وتُعَدُّ مرحلتا الرصد والمتابعة محوريتين لتحويل عملية الاستعراض إلى عملية استعراض الأقران. فتمكِّن هذه العملية السلطات المحلية من المشاركة في شبكات المدن والمنتديات والشراكات الثنائية، مما يعزِّز تبادل المعارف والتعاون بين المدن والمناطق. بالإضافة إلى ذلك، تُعَدُّ مشاركة وسائل الإعلام ضرورية في الاستفادة من جاذبية الاستعراضات وتوحيد المبادرات المؤثِّرة، وإذكاء الوعي وزيادة وضوح عملية الاستعراض ونتائجها.

باختصار، تكتسي مرحلتا رصد ومتابعة الاستعراضات أهمية خاصة للمدن في المنطقة العربية لأنها توفِّر مِنصَّة للسلطات المحلية لإثبات التزامها بالتنمية المستدامة، والتعاون مع الجهات المعنيّة والمشاركة في عملية مراجعة الأقران. وتُعَدُّ هذه المرحلة ضرورية لتمهيد الطريق لوضع وتنفيذ الاستعراضات الجديدة في المنطقة، وتوسيع مجتمع السلطات المحلية الملتزمة بالتنمية المستدامة وخلق زخم إقليمي إيجابي نحو عام 2030.

الإطار 8. برشلونة، إسبانيا - خطة عام 2030 عبر الإنترنت

نشرت برشلونة أول استعراض محلي طوعي لها في عام 2021 وأطلقت مِنصَة عبر الإنترنت تتعقَّب وترصد المؤشِّرات على مستوى المدينة لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة مما يوفِّر عرضاً مرئياً سهل الاستخدام ومجموعات بيانات جزئية قابلة للتنزيل مدعومة بمصادر رسمية مفتوحة. وتُعَدُّ خطة برشلونة عبر الإنترنت لعام 2030 أداة قوية قادرة على توصيل النتائج بطريقة شفافة وإجراء التحديثات المستمرة. وهي تستخدم بيانات السلاسل الزمنية، وتقدِّم استنتاجات حول التقدُّم التاريخي في كل غاية ومؤشِّر من أهداف التنمية المستدامة. ويُعَدُّ توافر البيانات الجزئية، في هذه الحالة، هو أيضاً أداة قوية للاستفادة من البيانات المصنَّفة مع القدرة على عرض المؤشِّرات في القطاعات الجغرافية (مثل الأحياء والمقاطعات) والشرائح الاجتماعية (مثل نوع الجنس والدخل والعمر). وتعتبر هذه المبادرة مثالاً قوياً على الاستفادة من التكنولوجيا في عملية الاستعراض، وتحويل مراحل الرصد والمتابعة إلى إرث للمدينة.

3

خلاصة

خلاصة

تواجه **المنطقة العربية** تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة، مثل عدم الاستقرار السياسي والصراع وعدم المساواة الاقتصادية. وقد أدّت جائحة كوفيد-19 وغيرها من الأحداث الجيوسياسية والطبيعية إلى تفاقم الحاجة الملحة لمعالجة أوجه الهشاشة وتحسين إعادة البناء وعدم إهمال أحد. وعلى الرغم من التحديات الكبيرة، تَظْهَر المنطقة العربية بمظهر أرض خصبة قادرة على الصمود والابتكار مع اعتراف متزايد بأهمية العمل المحلي في دفع عجلة التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، تشكِّل الاستعراضات الطوعية فرصة مهمة لنضوج الأُطُر المؤسسية ومِنصَّات الحوكمة التي تعزِّز إدماج أهداف التنمية المستدامة وترفع من دور المدن على الساحة الدولية.

بوسع **الاستعراضات المحلية الطوعية** أن تؤدِّي دوراً مركزياً في توفير إطار للعمل والرصد وتبادل المعارف، قائم على الأدلّة وتشاركي وهادف وقابل للتنفيذ. وتقدِّم هذه الوثيقة مبادئ توجيهية لهيكلة الاستعراضات باعتبارها أداة تدعم توحيد هياكل للملكية شفافة ومخطَّطات للحوكمة متعدِّدة المستويات وآليات مالية تآزرية.

تهدف الموضوعات التي تناولتها هذه الوثيقة إلى تزويد صانعي القرار **بنَهج استراتيجي** لعملية الاستعراض، يعتمد على رؤية مشتركة للتنمية الحضرية المستدامة من خلال عملية تشاركية، ويستفيد من بروتوكولات متينة لجمع البيانات وتحليلها، ويؤول إلى توصيات عملية قابلة للتنفيذ.

ويُعَدُّ **بناء القدرات** جزءاً أساسياً من الاستعراضات المحلية الطوعية. وبناءً على ذلك، يتمُّ توفير نَهج قائم على المفاهيم وقابل للتنفيذ يعمِّم التعلُّم المستمر في عملية الاستعراض من خلال آليات تستند إلى الشفافية وإمكانية التتبُّع والمساءلة. وتُعَدُّ الشفافية أمراً حيوياً لتعزيز تأييد الجهات المعنيّة وثقة عامة الناس ومشاركتهم في المشروع.

وتشير الوثيقة إلى أهمية تحويل عملية الاستعراض إلى **إرث للمدينة** من خلال أدوات الرصد وآليات المتابعة، وتحويل التجربة إلى مختبر مفتوح لتبادل المعرفة يتجاوز الولايات السياسية. فبوسع تجارب الاستعراض رفع دور المدن إلى الساحة الدولية، وتعزيز نشر الممارسات الجيدة.

وتلعب المنطقة العربية دوراً محورياً في مواجهة التحديات العالمية المشتركة مع ما تتمتَّع به من إمكانية لإظهار تجارب مبتكرة ومؤثِّرة تتعلق بتوطين أهداف التنمية المستدامة. لذلك، توفِّر هذه الوثيقة مبادئ توجيهية لتسهيل عملية تطوير استعراضات محلية طوعية جديدة في المنطقة، وتمكين دور الحكومات المحلية، والاستفادة من الخبرة على أرض الواقع وتوفير المعرفة السياقية للمناقشات الرئيسية في جميع أنحاء العالم.

وختاماً، يُنظر إلى هذه المبادئ التوجيهية العملية على أنها موردٌ دينامي ومتطور مصمَّم لمساعدة السلطات المحلية على متابعة ومراجعة المبادرات الإنمائية على الصعيد المحلي على نحو فعّال. ومع تزايد عدد الاستعراضات المحلية الطوعية وتنامي الثروة المستقاة من الخبرة، من المتوقع أن يتمَّ تحديث هذه المبادئ التوجيهية دورياً لتعكس الرؤى والاستراتيجيات والممارسات الجيدة الجديدة. ويضمن هذا النَّهج التكراري بقاء هذا الدليل أداة معايرَة تقدِّم للحكومات المحلية أحدث الإرشادات وأكثرها صلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. فالمبادئ التوجيهية هذه تهدف إلى أن تكون مورداً لا غنى عنه للسلطات المحلية، يساعدها على خوض غمار تعقيدات التنمية المستدامة ويمكِّنها من اتخاذ قرارات مؤثِّرة ومستنيرة يتردد صداها محلياً وعالمياً.

المرفق 1. قوائم مرجعية

مرحلة الانطلاق

- هل جرى تحديد الأفراد والإدارات الرئيسية المسؤولة عن وضع الاستعراض المحلي الطوعي؟
- هل جرى تعيين مدير مشروع أو منسق للاستعراض؟
- هل جرى تحديد ومسح الجهات المعنيّة الرئيسية المشاركة في عملية الاستعراض؟
- هل من خطة لإشراك الجهات المعنيّة تحدِّد أهداف المشاركة والجداول الزمنية؟
- هل تمَّ التأكد من إشراك الفئات المهمَّشة؟
- هل من نموذج حوكمة محدَّد وأدوار واضحة لمختلف الجهات المعنيّة في عملية الاستعراض؟
- هل جرت التوعية بعملية الاستعراض على مستوى الجهات المعنيّة المحلية من خلال أنشطة الاتصال والتثقيف؟
- هل جرى تنظيم أنشطة تدريبية لإشراك مختلف الجهات المعنيّة في عملية الاستعراض؟
- هل جرى تطبيق المبادئ التوجيهية لعملية قائمة على الأدلّة وتشاركية وذات مغزى وقابلة للتنفيذ بجميع مراحلها؟
- هل جرى تأمين الالتزام السياسي وتهيئة بيئة مؤاتية للاستعراض؟
- هل جرى تحديد تحديات وفرص التمويل لعملية الاستعراض؟
- هل من إطار مالي مستدام للاستعراض ؟

مرحلة تحليل الوضع

- هل جرى تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات وتقييم المخاطر لتحديد الفرص والتحديات في سياق العمل؟
- هل جرى جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالاستعراض المحلي الطوعي؟
- هل جرى تحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة بناءً على صلتها بالواقع المحلي بما فيه من تأثيرات ومخاطر؟
- هل جرى إنشاء مصفوفة تربط بين أهداف التنمية المستدامة والمبادرات المحلية أثناء عملية المعايرَة؟
- هل من آلية لتعزيز اتّساق السياسات، أفقياً ورأسياً، داخل المستويات الحكومية وفيما بينها؟
- هل يتماشى الاستعراض المحلي الطوعي مع الخطط الوطنية والعالمية؟
- هل جرى النظر في الآليات التي من شأنها إضفاء الطابع المؤسسي على الأدوات الناجحة لاتّساق السياسات والمنبثقة من عملية الاستعراض؟
- هل جرى اختيار مصادر البيانات ذات الصلة ومعالجة النقص في البيانات؟
- هل جرى إشراك الجهات المعنيّة المحلية في عملية جمع البيانات؟

مرحلة التخطيط الاستراتيجي .....

- هل يجري استخدام إطار عمل مناسب لتحليل البيانات (مثل الإطار العالمي للرصد الحضري) لتحليل بيانات الاستعراض المحلي الطوعي؟
- هل يجري تثليث البيانات من مصادر متعدِّدة للتحقُّق من الاستنتاجات؟
- هل تُرجم تحليل البيانات إلى رؤىً قابلة للتنفيذ يمكن أن ترشد عملية صنع القرار؟

مرحلة الإنجاز النهائي .....

- هل جرى تنظيم وثيقة الاستعراض المحلي الطوعي على نحو متماسك، باتباع إطار مقترَح لهيكل التقرير؟
- هل جرى تحديد مصادر تمويل مستدامة للاستعراض؟
- هل من خطة تحقُّق تحدِّد الأهداف والجهات المعنيّة وآليات التحقُّق؟
- هل جرى إنشاء مِنصَّات تعاونية (مثل منتدى الجهات المعنيّة) لمراجعة الاستعراض والتحقُّق منه؟

مرحلة الرصد والمتابعة

- هل أُنشئ إطار عمل للرصد بهدف تتبُّع التقدُّم المُحرَز لتحقيق أهداف الاستعراض المحلي الطوعي وتأثير المبادرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة؟
- هل وُضعت آليات للمساءلة بهدف الإبلاغ عن التقدُّم المُحرَز ومراجعته؟
- هل تشارك الجهات المعنيّة المحلية في عملية الرصد؟
- هل يجري الحفاظ على مِنصَّات التعاون المستمر مع الجهات المعنيّة والاستفادة منها؟
- هل جرى إضفاء الطابع المؤسسي على عملية الاستعراض لضمان التأثير على المدى الطويل؟

المرفق 2. نموذج مسح الاستعراض المحلي الطوعي لمختلف الجهات المعنيّة

الأوساط الأكاديمية

- ما هو مجال خبرتكم؟
- كيف تقيّمون تقدُّم المدينة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجال خبرتكم؟
- كيف تقيّمون تقدم المدينة نحو تحقيق الخطة الحضرية الجديدة في مجال خبرتكم؟
- ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه المدينة في ما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، في مجال خبرتكم؟
- ما هي الفرص الرئيسية المتاحة للمدينة في ما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، في مجال خبرتكم؟
- ما مدى رضاكم عن مستوى المشاركة بين الأوساط الأكاديمية وحكومة المدينة في ما يتعلق بمعالجة أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة؟
- ما هي اقتراحاتكم لتحسين التعاون بين الأوساط الأكاديمية وحكومة المدينة في ما يتعلق بمعالجة أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة؟
- هل من معلومات أخرى ترغبون في تقديمها؟

الحكومة

- ما هي الإدارة/الوكالة التي تعملون فيها؟
- كيف تقيّمون تقدُّم إدارتكم/وكالتكم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- كيف تقيّمون تقدُّم إدارتكم/وكالتكم نحو تحقيق الخطة الحضرية الجديدة؟
- ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه إدارتكم/وكالتكم في ما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة؟
- ما هي الفرص الرئيسية المتاحة أمام إدارتكم/وكالتكم في ما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة؟
- ما مدى رضاكم عن مستوى مشاركة الجهات المعنيّة في عملية الاستعراض المحلي الطوعي داخل إدارتكم/وكالتكم؟
- ما هي اقتراحاتكم لتحسين عملية الرصد والمتابعة لأهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة داخل إدارتكم/وكالتكم؟
- هل من معلومات أخرى ترغبون في تقديمها؟

القطاع الخاص .....

- ما هو مجال نشاط شركتكم؟
- كيف تقيّمون تقدُّم شركتكم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجال نشاطكم؟
- كيف تقيِّمون تقدُّم شركتكم نحو تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في مجال نشاطكم؟
- ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه شركتكم في ما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، في مجال نشاطكم؟
- ما هي الفرص الرئيسية المتاحة أمام شركتكم في ما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، في مجال نشاطكم؟
- ما مدى رضاكم عن مستوى المشاركة بين شركتكم وحكومة المدينة في ما يتعلق بمعالجة أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة؟
- ما هي اقتراحاتكم لتحسين التعاون بين القطاع الخاص وحكومة المدينة في ما يتعلق بمعالجة أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة؟
- هل من معلومات أخرى ترغبون في تقديمها؟

الحواشي

1 .Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development, United Nations (2015)

2 Organization for Economic Co-operation and Development (OECD). Programme on a Territorial Approach to the SDGs, OECD (بدون تاريخ). تمّ الاطّلاع عليه في 24 كانون الثاني/يناير 2023.

3 للحصول على قائمة محدثة، قم بزيارة الموقع الإلكتروني https://unhabitat.org/topics/voluntary-local-reviews.

4 .Towards the Localization of SDGs, UCLG (2022)

5 .Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development, United Nations (2015)

6 .The New Urban Agenda Illustrated Handbook, UN-Habitat (2020)

7 Voluntary common reporting guidelines for voluntary national reviews at the high-level political forum for sustainable development, HLPF (2017).

8 .Global Guiding Elements for Voluntary Local Reviews of SDG implementation, UNDESA (2020)

9 .Guidelines for Voluntary Local Reviews Volume 2, UN-Habitat and UCLG (2021)

10 .The Global Urban Monitoring Framework, UN-Habitat (2022)

11 لمزيد من المعلومات حول مؤشِّرات الأداء الأساسية للمدن الذكية المستدامة، انظر United for Smart Sustainable Cities (U4SSC) (https://u4ssc.itu.int/).

12 Accelerating progress towards the localization of the SDGs and post-pandemic recovery through enhanced multilevel governance, UN-Habitat (2022).

13 .UNECE, Guidelines for the Development of Voluntary Local Reviews in the ECE Region (2021)

14 .Asia-Pacific Regional Guidelines on Voluntary Local Reviews, UNESCAP (2020)

15 .Africa Voluntary Local Review Guidelines, UNECA (2022)

16 .SDG Localization in the Arab States, UNDP (2022)

17 .Progress towards the Sustainable Development Goals in the Arab region, ESCWA (2023)

18 .Voluntary Local Review – The City of Amman, Jordan, ESCWA, UN-HABITAT and UCLG-MEWA (2022)

19 .Voluntary Local Review – Municipality of Agadir, Morocco, ESCWA, UN-HABITAT and UCLG-MEWA (2023)

20 .Al Madinah City Voluntary Local Review 2023, Al Madinah Region Development Authority (2023)

21 في مرحلة الانطلاق، يوصى بتأسيس لجنة مؤلفة من ممثلين حكوميين من مختلف المستويات (على مستوى المدينة وعلى المستويين الإقليمي والوطني)، بما يكفل المشاركة وتيسير اتساق السياسات.

22 .Gothenburg, Deqing, Cape Town and Bristol VLRs

23 .Valencia and Oaxaca VLRs

24 .Asia-Pacific Regional Guidelines on Voluntary Local Reviews, UNESCAP (2020)

25 E-Government Insights to Smart Cities Research: European Union (EU) Study and the Role of Regulations, Miltiadis D. Lytras and Andreea Claudia Şerban (2022).

26 Anthony F. Pipa and Max Bouchet (2020): Next generation urban planning. Enabling sustainable development at the local level through voluntary local reviews (VLRs), Washington, D.C.: The Brookings Institution.

27 كثيراً ما تُستخدم البيانات التي تحدِّد الرؤية والرسالة من أجل إرساء الأساس للعمل التعاوني.

28 Stakeholder Engagement and the 2030 Agenda: A Practical Guide, UNDESA and the United Nations Institute for Training and Research (UNITAR) (2020).

29 Asia-Pacific Regional Guidelines on Voluntary Local Reviews, UNESCAP (2020).

30 Africa Voluntary Local Review Guidelines, UNECA (2022).

31 Stakeholder Engagement and the 2030 Agenda: A Practical Guide, UNDESA and UNITAR (2020).

32 المرجع نفسه.

33 New York City's Implementation of the 2030 Agenda for Sustainable Development, New York (2019).

34 The State of Arab Cities Report 2022, UN-Habitat (2022).

35 Spatial SWOT Analysis: An Approach for Urban Regeneration, Sumana Jayaprakash and Vimala Swamy (2022).

36 UNECE, Guidelines for the Development of Voluntary Local Reviews in the ECE Region (2021).

37 Africa Voluntary Local Review Guidelines, UNECA (2022).

38 جيبوتي (2022)، الأردن (2022)، الصومال (2022)، السودان (2022)، الإمارات العربية المتحدة (2022)، مصر (2021)، العراق (2021)، قطر (2021)، تونس (2021)، جزر القمر (2020)، ليبيا (2020)، المغرب (2020)، الجمهورية العربية السورية (2020)، الجزائر (2019)، الكويت (2019)، موريتانيا (2019)، عُمان (2019)، لبنان (2018)، المملكة العربية السعودية (2018)، دولة فلسطين (2018).

39 OECD Recommendation on Policy Coherence for Sustainable Development, OECD (2019).

40 السياسة الحضرية الوطنية هي أداة لتنفيذ إطار شامل ومنسق، يعزِّز رؤية طويلة الأمد للتنمية الحضرية في جميع أنحاء الأراضي الوطنية.

41 Accelerating progress towards the localization of the SDGs and post-pandemic recovery through enhanced multilevel governance, UN-Habitat (2022).

42 Anthony F. Pipa and Max Bouchet (2020): Next generation urban planning: Enabling sustainable development at the local level through voluntary local reviews (VLRs), Washington, D.C.: The Brookings Institution.

43 Guidelines for Voluntary Subnational Reviews, UCLG (2021).

44 Implosions/Explosions: Towards a Study of Planetary Urbanization, Berlin, Germany: Jovis. Neil Brenner (2014).

45 Between Now and 2030: A statistical overview of progress towards the Sustainable Development Goals in the Arab region, ESCWA (2021).

46 Asia-Pacific Regional Guidelines on Voluntary Local Reviews, UNESCAP (2020).

47 https://storymaps.arcgis.com/stories/28553a51f59b42fda306bac0c6d46886.

48 Anthony F. Pipa and Max Bouchet (2020): Next generation urban planning: Enabling sustainable development at the local level through voluntary local reviews (VLRs), Washington, D.C.: The Brookings Institution.

49 https://www.imd.org/centers/world-competitiveness-center/.

50 https://www.imd.org/smart-city-observatory/home/.

51 https://www.who.int/publications/i/item/9789241507806.

52 https://www.worldbank.org/en/topic/poverty/brief/multidimensional-poverty-measure.

53 https://data.unhabitat.org/pages/city-prosperity-index.

54 https://resources.unsdsn.org/indicators-and-a-monitoring-framework-for-sustainable-development-goals-launching-a-data-revolution-for-the-sdgs.

55 https://www.dataforcities.org/.

56 https://www.globalcovenantofmayors.org/our-initiatives/data4cities/.

57 The Global Urban Monitoring Framework, UN-Habitat (2022).

58 لمزيد من المعلومات حول مؤشِّرات الأداء الرئيسية الخاصة بالمدن الذكية المستدامة، انظر United for Smart Sustainable Cities (U4SC) (https://u4ssc.itu.int/).

59 UNECE, Guidelines for the Development of Voluntary Local Reviews in the ECE Region (2021).

60 Africa Voluntary Local Review Guidelines, UNECA (2022).

61 Guidelines for Voluntary Local Reviews: Volume 2, UCLG and UN-Habitat (2021).

62 Voluntary Local Review – The City of Amman, Jordan, ESCWA, UN-HABITAT and UCLG-MEWA (2022).

63 Los Angeles Sustainable Development Goals, Los Angeles (2021).

64 Global Guiding Elements for Voluntary Local Reviews (VLRs) of SDG implementation, UNDESA (2020).

65 The New Urban Agenda Illustrated Handbook, UN-Habitat (2020).

66 Guidelines for the Development of Voluntary Local Reviews in the ECE Region, UNECE (2023).

67 Asia-Pacific Regional Guidelines on Voluntary Local Reviews, UNESCAP (2020).

توفِّر المبادئ التوجيهية العملية للاستعراضات المحلية الطوعية في المنطقة العربية إطاراً شاملاً للحكومات المحلية للمشاركة بفعالية في أهداف التنمية المستدامة. وهي تشدِّد على أهمية إضفاء الطابع المحلي على هذه الأهداف لمواجهة التحديات الإقليمية وتقدِّم نَهجاً منتظماً لوضع الاستعراضات المحلية الطوعية وتنفيذها. وتدعو الوثيقة إلى آليات تشاركية وشاملة وقائمة على الأدلّة، مما يضمن أن تعكس الاستعراضات المحلية الطوعية احتياجات المجتمع وآفاقه المتنوّعة.

وتقدِّم المبادئ التوجيهية مشورة عملية وقابلة للتنفيذ، وتدمج الخبرات الدولية والإقليمية لتعزيز الحوكمة ومشاركة الجهات المعنيّة. وهي تبحث في مراحل عملية الاستعراض المحلي الطوعي من الإطلاق إلى الرصد والمتابعة، وتشدِّد على أهمية التعاون المتعدِّد المستويات والمتعدِّد القطاعات. كما تشكِّل الوثيقة أداة هامة لتمكين الحكومات المحلية في المنطقة العربية، وتزويدها بالموارد والمعرفة اللازمة للمساهمة بشكلٍ هادفٍ في النهوض بالتنمية الحضرية المستدامة.

2301985A